علي أدهم

المذاهب السياسية المعاصرة



1943

على أدهم

المذاهب السياسية المعاصرة



اقرأ ٩

تصدرها مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر
بمعاونة الدكتور طه حسين بك وأنطون الجميل بك
وعباس محمود العقاد وفؤاد صروف


AL MAAREF
1890 ١٨٩٠

تصـــــدير

العناية بالسياسة ومحاولة تعرف مذاهبها ، واستطلاع أسرارها ، هى طابع هذا العصر الحافل بالأحداث العظام والخطوب الفوادح ، والذى تعانى فيه الإنسانية أزمة من أعنف الأزمات ، وتبذل جهوداً مضنية ، وتقاسى ألماً مريراً ، وقد تسلطت السياسة على العقول ، وتغلغلت إلى كل منحى من مناحى الحياة ، فالضرائب التى تفرض علينا ، والعدالة التى ننشدها ونحتمى بها واستتباب الأمن أو اضطراب حبله فى أيام السلم ، و إثارة الحروب وما ينشأ عنها من تدمير وتخريب ، ومدى ما يسمح لنا به من حرية فى العمل أو فى القول ، وسائر مقومات حياتنا ، وأسس وجودنا ، أصبحت كلها تتأثر بالسياسة وتتلون بلونها .

والتفكير السياسى الحديث فى حالة تميع وتخليط إلى حد كبير ، فالمسائل التى يتناولها مثار خلاف شديد ، ونقاش عنيف ، وهذا

الخلاف يمتد إلى مشكلاتها الأساسية ، ويتسلل إلى طرائق وصفها ، وأساليب عرضها ، ولعل مصدر الصعوبة الأصيلة هو أن أقطاب الساسة ، وزعماء الأحزاب ، وأصحاب النحل السياسية ، يميلون إلى تبسيط المذاهب السياسية ، لتكتسب مناعة ، وتزداد تمكيناً ، وهم يعلمون بخبرتهم المستفيضة ، ودرايتهم الواسعة ، ويدركون بغريزتهم السياسية العملية أن نجاح أى حركة من الحركات رهن بتبسيط فكرتها ، والمبالغة فى تأكيدها ، والتهويل فى إعلانها ، ولا ريب فى أن هذه المبالغة تغض من قيمة المذهب ، وتشوه من جماله ، وتستنزله من مستواه الرفيع ، ولكن المذهب — من ناحية أخرى — لا تستشرى قوته ، وتهب ريحه إلا بهذه الطريقة ، فالتبسيط والمبالغة والتكرار تقربه إلى العقول وتمزجه بالنفوس وتعين على خلق العقلية المتعصبة التى تدين به ، وتؤمن إيماناً لا يعرف الشك ولا يقف عند حد ، وذلك فى حين أن المفكرين السياسيين يميلون إلى تشقيق المذاهب ، وتفريع الأصول ، ويمعنون فى بيان جوانبها المختلفة ، وألوانها العديدة ، وفروقها الدقيقة ، حتى تغشى الناس الحيرة وتتبلبل أفكارهم ، ويستتبع ذلك انثلام إرادتهم ، وتحلل عزيمتهم ، وعجزهم عن

رياضة المشكلات ومواجهة الأزمات .

وليس من الميسور بطبيعة الحال استيعاب مرامى المذاهب السياسية جملة ، ولا استقصاء وجوهها جميعها فى مثل هذه الرسالة المحدودة النطاق ، ولكنى تحريت إبراز أكثر نزعاتها الغالبة ، وتياراتها الرئيسية ، وقد عملت جهد الطاقة على أن أتناولها بطريقة لا تقتضى معرفة سابقة للموضوع ، تحقيقاً للغرض المقصود من هذه السلسلة وتعميما للفائدة .

ومهما اختلفت الآراء فى وصف سمات العصر الحاضر ، وتوضيح خصائصه ، فلا امتراء فى أنه عصر قد اشتد فيه قلق الروح ، ومادت بها المخاوف ، وساورتها الشكوك ، وقد حدت التجارب القاسية والعبر الأليمة الإنسانية على أن تنكر ما كانت تعرف ، وتعجب مما كانت تألف ، وتعيد النظر فيما كانت تسلكه ببدائه العقول ، وتلحقه بالمسلمات ، وقد شملت هذه المراجعة الناقدة الكثير من موروثات الماضى المقدسة ، وأسس السياسة ، ونظم الدولة ، وأساليب الإدارة .

ولأجل أن يقوم كل إنسان بقسط عملى فى توطيد الحضارة ، وتأييد القيم السامية فإن عليه أن يواجه القوى التى تعمل حوله ،

ويحاول أن يستشف عناصرها ، ويستوضح فواعلها ، ويميز فيها الحق من الباطل ويروض نفسه على أن يعمل وفق المبادىء التى يقتنع بصحتها . وتصفح المذاهب السياسية والإلمام بنظرياتها وتجاربها وآثارها يعين على الأخذ بالمبادىء السليمة ، وتكوين الآراء الصحيحة . والعالم فى أمسّ حاجة إلى الاستمساك بالعقائد الصادقة وتطبيقها فى السياسة . ويجمل بالإنسان أن يقدر كرامة إنسانيته فلا يتركها فى مهب رياح الحوادث ، ولا يلقى عنانها إلى أيدى المقادير ، وأن يدأب ليصوغ مستقبله حسب مشيئته وليكون مصيره فى يده ويقول مع المتنبى

أعطى الزمان فما قبلت عطاءه　　وأراد لى فأردت أن أتخيرا

والأزمة العالمية الراهنة أزمة شديدة التعقيد ، متداخلة المشكلات ، وليس من السهل أن نستخلص الأسباب الحقيقية التى أدت إلى حدوثها ، وأن نعرف وجه الصواب ومقطع الحق فى نقعها المثار ولهيبها المشبوب ، فهل هى فى صميمها صراع بين الحرية والطغيان ومحاولة استغلال الأمم الكبيرة القوية للأمم المستضعفة الصغيرة ؟ أو هى صراع بين المبادىء الاشتراكية والنزعات الرأسمالية ؟ أو هى نزاع بين عوامل الفوضى الدولية من

ناحية ومحاولة تنظيم حكومة عالمية من ناحية أخرى ؟ وسأحاول فى هذه الرسالة أن ألقى شيئاً من الضوء فى هذه الظلمات المتراكبة

وكاتب هذه الرسالة دمقراطى الرأى والعقيدة ، فهو ينظر إلى المذاهب السياسية المختلفة من وجهة النظر الدمقراطية ، ومن عيوب الدمقراطية الحقة أو من محاسنها أنها ليست مسرفة فى التعصب ولا نزاعة إلى التجنى مثل الكثير من المذاهب السياسية التى تناوئها ، والدمقراطى بطبيعة مذهبه أقوم بفروض الحرية وأقدر على إنصاف المذاهب الأخرى ، وأجل مزايا الثقافة أنها توسع دائرة العطف وتمكننا من أن ندرك وجهة نظر من يخالفوننا على وجهها الصحيح . وقد حاولت أن أسمو إلى هذا المستوى الثقافى وأترك للقارىء الحكم على مدى توفيقى فى هذه المحاولة ؟

الفرد والدولة

المذاهب السياسية التى تسترعى النظر فى العصر الحاضر أربعة مذاهب، وهى : النازيةوالفاشية والشيوعية والدمقراطية، وهىعلى ما بينها من نواحى الخلاف وأوجه الشبه تلتقى وتفترق عند نقطة هامة ، وهى علاقة الفرد بالدولة ، فالنازية والفاشية والشيوعية تعتقد أن إرادة الدولة ومصلحتها فوق إرادة الفرد ومصلحته ، وأن الفرد وسيلة من وسائل الدولة وأداة من أدواتها بل هو محض تجريد ولا حقيقة له إلا باندماجه فى الدولة وتفانيه فيها . أما الدمقراطية فانها تعترف بوجود الفرد ، وتحترم إرادته وتعمل على إعلاء شأنه وإنماء شخصيته .

ومسألة سيادة الدولة ومدى علاقة الفرد بتلك السيادة فى طليعة المسائل التى يقوم حولها الجدل ، ويستفيض البحث فى العصر الحديث ، وقد كانت فكرة سيادة الدولة على الدوام من الأفكار التى يتناولها قادة المفكرين السياسيين ويعرض لها الباحثون فى التاريخ والسياسة والاجتماع ، وقد تناوبت العصر الحاضر ظروف سياسية وأحداث جمة استوجبت إعادة النظر

فى هذه الفكرة وعرضها من جديد على محك البحث . وسيادة الدولة عند الفاشيين والنازيين ليست مثارا للجدل والمناقشة ، وإنما هى من الأمور المقطوع بصحتها والمسلم بها ، وقد كان ذلك مما زاد العناية ببحثها والإقبال على تدبرها ، حتى أصبح الحديث عنها غير مقصور على رجال السياسة وعمداء القانون .

والفكرة القائلة بسيادة الدولة المطلقة تستمد قوتها من مصدرين مختلفين من مصادر التفكير اليونانى ، فقد كان فى التفكير اليونانى نزعة ترمى إلى اعتبار الدولة وحدة كلية قائمة بذاتها ، مكتفية بنفسها ، مستغرقة للمجتمع بأسره ، وأفلاطون نفسه يأخذ بهذا المذهب ، وارسطو يعلن فى بحوثه السياسية أن من طبيعة الدولة الاكتفاء بنفسها ، والعلاقة الوحيدة عندهما بين الدولة والدول الأخرى هى علاقة العداء والمنافسة والكراهة المتأصلة ، ولذا كانت علاقة الحكومات اليونانية بعضها ببعض قائمة على العداء المستمر والتربص الدائم ، وقد ردد الفيلسوف هوبز ذلك حين قال « الدول بطبيعتها أعداء » .

ونلمح من ثنايا ذلك أن ما يعتبره بعض المفكرين علاقتين

متمايزتين ، وهما علاقة الفرد بالدولة من ناحية ، وعلاقته بالنوع الانسانى من ناحية أخرى ، لا وجود له فى هذا النمط من التفكير ، لأن الدولة مستوعبة لجميع الأفراد ، وحقوقها مقدمة على حقوقهم ، ومكانتها هى المكانة السامية المرموقة ، فهى ملاذ الفرد وكهف رجائه .

وتصور مفكرى اليونان للطبيعة الإنسانية هو المصدر الثانى الذى تستمد منه النظرية قوتها ، وذلك لأن الكثيرين ممن تحدثوا عن النظريات السياسية يستمسكون بالرأى الذى يذهب إلى أن حقيقة الفرد هى تلك الشخصية المنفردة الحائرة التى يعرفها الفرد فى تلك الحالة الخيالية الافتراضية المسماة « حالة الطبيعة » وذلك قبل أن يدخل المجتمع ويخضع لأحكامه ويحمل أعباءه ، والمجتمع فى زعم أصحاب هذه النظرية بناء صناعى متكلف قائم على تعاقد محدود دخل بموجبه الفرد إلى المجتمع ليضع حدا للحالة الطبيعية التى كان يرتع فى بحبوحتها وينعم فى ظلالها ، حيث لا ترهقه سلطة ولا يقيده قانون ، وهذه النظرية فى تعليل نشوء المجتمع هى نظرية « العقد الاجتماعى » .

ولكن أفلاطون وارسطو يريان غير ذلك ، ويذهبان مذهباً

آخر ، فالانسان عندهما حيوان اجتماعى ، وما دام الانسان مدنيا بالطبع فمن الطبيعى أن يعيش فى المجتمع ، وحياة الفرد فى عزلته عن بنى الانسان حياة غير طبيعية ولا مألوفة ، وطبيعة الفرد لا يسترسل نماؤها ويطرد تقدمها إلا بين أحضان المجتمع ، والمجتمع يتيح للانسان الفرصة لاختبار طاقته وتحقيق مطالبه ، والإنسان فى مخالطته لانداده وزملائه فى المجتمع يحفز مواهبه ، وينمى قدراته ، ويستكمل شخصيته ، فهو فضلا عما يشعر به من الأمن والطمأنينة فى كنف المجتمع وحمى الدولة مدين لها بواجب الشكر لأنها تمنحه شخصيته فى ثرائها الجم وقوتها الفياضة .

وعلى أساس فكرة الدولة من حيث هى ضامنة لحقوق الفرد ومجيرة له من أخطار الفوضى ودياجير الحرية السلبية ، وخالقة لشخصيته ، أقام الفيلسوف الألمانى هجل بناء فلسفيًّا محبوك الأطراف ، متسق المنطق . وعند هجل أن القوم فى المجتمع يستمتعون بحرية أصدق أثرا وأعظم وقعا من تلك الحرية الغارقة فى الفوضى التى خلعوا ثوبها عند ما غادروا حالتهم الطبيعية الافتراضية الطليقة من القانون ، والحرية الصادقة هى الحرية التى يظفر بها الفرد فى حدود المجتمع ، فهى ثمرة من ثمراته ،

مظهرها الخارجي القوانين المرعية ، ومظهرها الداخلي تلك الآداب التي يتلقاها الفرد من المجتمع ، فالدولة تطوّع للفرد حرية لا يظفر بها في غيرها ، وهي إنما تفعل ذلك لأن لها شخصية حقيقية و إرادة مستقلة ، وتمثيلها لرغبات أعضائها يكسبها إرادة عامة فوق كل إرادة ، و إرادة الفرد تسمو وتزداد نبلا باندماجها في تلك الإرادة العامة ، و يتبع ذلك أن أعمال الدولة المنبعثة عن تلك الإرادة العامة يلزم أن تكون على الدوام مسلمة من العيوب بريئة من الأخطاء لأنها تمثل خير ما في إرادات الأفراد .

وللدولة شخصية ، ولهذه الشخصية حقوقها التي تسمو فوق كل خلاف وتعلو على حقوق الأفراد المزعومة — وأقول المزعومة لأن الفرد بموجب هذه النظرية لا يمكن أن تكون له حقوق حقيقية متعارضة مع حقوق الدولة ، وذلك لأن حقوق الفرد الحقيقية ليست هي تلك الحقوق التي حملها معه عند دخوله المجتمع عقب انتهاء تلك الحالة الطبيعية الافتراضية الدابرة ، و إنما هي حقوق في العمل لتحقيق تلك الغايات التي تنزع إليها طبيعته التي كونها المجتمع وصقلها ، وهذبتها الدولة وسمت بها ، وهي طبيعة هو مدين بها للمجتمع والدولة ، ومن واجبه أن يقفها على خدمة الدولة .

وما دام الفرد يتلقى حقوقه وواجباته من الدولة فلا يمكن أن تكون له حقوق تتعارض مع حقوقها ، وهذه الفلسفة ترفض النظريات القائلة بوجود حقوق طبيعية ، وتنبذ فكرة العقد الاجتماعى ولا تؤمن بفكرة السيادة الشعبية

ولجميع هذه الاعتبارات ، و بناء على ما يمكن استنباطه من فكرة « الإرادة العامة » و « شخصية الدولة » يعتبر هجل الدولة مادة أخلاقية شاعرة بنفسها ، و يرى أن العلاقة التى تربط الفرد بالدولة فى كليتها الشاملة هى نفسها جزء من شخصية الفرد ، فهو نبت يدها وثمرة غرسها ، وهو من ثم لا يستطيع أن يعمل فى عزلة عنها ، ولا يمكن أن تنبعث له إرادة أو يتسق له أمل إلا بجزء من إرادة الدولة ونصيب من آمالها . و يرى بوزانكيه أن الفرد حتى فى ثورته وانتقاضه على الدولة إنما يثور بإرادة مستمدة من إرادة الدولة ، فالدولة فى حالة الثورة تعد منشقة على نفسها

وقوة الدولة المتسامية فوق الأفراد ، وما تطلبه من ولاء متصل وتضحيات مستمرة توسع شخصيات الأفراد وتنقيها من شوائب الأغراض الحقيرة ، والغايات المسفة ، وتنقل محور حياة الفرد من دائرة الأثرة الضيقة إلى ميدان الحياة العامة . والدولة أكبر

ممثل للآداب الاجتماعية ، وإن كان ذلك لايستلزم أنها مقيدة فى أعمالها باتباع شريعة الأخلاق ، والعلاقات الأخلاقية تقتضى وجود طرفين ، ولا يمكن أن يكون للدولة طرف آخر لأنها جماع الأحزاب

وفى وسع الدولة أن تسيطر على حياة الأفراد نظرياً فى أيام السلم وعملياً فى إبان الحرب ، وتوجههم الوجهة التى تريدها ، ولا سند من القانون لمصادمة أحكامها لأن الأفراد الذين تبسط عليهم سلطانها لا يختلفون عن الأفراد الذين يباشرون سير الأحوال ويتقلدون السلطة ، وأوامر الحكومة موحاة من الرغبات الحقيقية لهؤلاء الذين يطيعونها ، ويلبون رغباتها ، حتى عند ما يطيعونها رغم إرادتهم

والدولة هى التى تتصدى لحل المشكلات وتثبت للملمات ، ومن حقها أن تطلب إلى الأفراد أن يضعوا حياتهم رهن تصرفها وطوع يدها ، قال هجل « حالة الحرب تكشف عن قوة الدولة وتبين مدى سطوتها وعظم بطشها ، والوطن حينذاك هو القوة التى تقضى بفناء استقلال الأفراد »

وقد اقتفى أثر هجل فى الإشادة بسيادة الدولة المطلقة بعض

المفكرين الألمان ، وتطوح فريق منهم تطوحا بعيداً ، وأسرف الإسراف كله ، وفى مقدمة المجلين فى هذا الميدان المؤرخ الألمانى المشهور تريتشكه والكاتب السياسى برناردى ، ومفكرو الانجليز على وجه الإجمال — رغم تأثر فريق منهم بهذه الفكرة — لم يقبلوا نظرية سيادة الدولة المطلقة بالحماسة والتطرف والمغالاة التى قبلها بها الألمان .

ونظرية سيادة الدولة المطلقة على ما يبدو بها من مظاهر التماسك الفكرى والاتساق المنطقى نظرية غير سليمة ولا مطابقة للواقع ، بل هى نظرية خطرة لأنها تمنح الحكومة المسوغات التى من شأنها أن تجعلها تنهج فى السياسة الخارجية منهجاً غير متردد لا يبالى سنن الأخلاق ولا أصول الآداب ، وقد تطرف بعض الغلاة من منكرى سيادة الدولة المطلقة حتى قالوا بعدم ضرورة وجود الدولة .

والعيب الواضح فى نظرية سيادة الدولة هو أن الدولة تبعاً لتلك النظرية تعتبر نفسها ممثلة للنوع الإنسانى بأسره ، وهو افتراض مناف للحقيقة ، و إذا كان للدولة السلطة التامة والقدرة الكاملة من حيث علاقتها بالأفراد الخاضعين لها فانه من الأمور

المسلم بها أن هذا الحق لا يمكن أن ينهض إلاّ على افتراض أن الدولة تمثل إرادات جميع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة ، وليس هناك مايوحى إلى الفكر أن الدولة تمثل إرادات أفراد الدول الأخرى ، فهى من ثم غير قادرة على كل شىء ، وليست إرادتها إذن فوق كل إرادة ، وما دام ادعاء القدرة على كل شىء ، والسمو فوق كل إرادة يتخذ وسيلة لتبرير حق الدولة فى الانعتاق من الواجب الأدبى فانه يتبع ذلك أن هذا الانعتاق لا يمتد إلى العلاقات بين الدولة والدول الأخرى ، فليس هناك إذن ما يبرر خروج الدولة على الآداب فى معاملتها للغير من الدول. وإذا كانت قواعد الآداب مرعية فى علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، فليس هناك ما يمنع العمل بمقتضاها فى علاقات الدول بعضها ببعض . وقد وجد السياسيون فى فكرة تحلل الدولة من اتباع شريعة الأخلاق خير سند لسياستهم الخارجية واستهانتهم بحقوق الدول الأخرى ، وقد كان اعتداء الألمان على حياد البلجيك فى سنة ١٩١٤ مثلاً عملياً لتلك الفلسفة ، وكذلك مهاجمة انجلترا لكوبنهاجن سنة ١٨٠٧ وتحطيمها الأسطول الدنماركى بحجة أن سلامة الدولة كانت تستلزم هذا الاعتداء .

ومع تسليمنا بأن الفرد فى المجتمع يتمكن من إنماء طبيعته ، وإظهار قدرته ، ويظفر بحريته ، لأن الرجل الشريد فى جزيرة نائية إن كان يملك حريته فإنما هى حرية مجردة سلبية ، لأنه — وإن كان فى وسعه أن يعمل كل شىء — ولكنه فى الحقيقة لا يستطيع أن يعمل شيئاً ، أقول إن تسليمنا بذلك لا يقتضى كون الحكومة قادرة على كل شىء ، ولا ينفى أن الدولة موجودة لأجل الفرد ، وأن الفرد لم يوجد لأجل الدولة وسعادة المجتمع ، وليس للدولة معنى إن لم تعمل على إسعاد الفرد ، لأن الدولة ليست غرضاً من أجل ذاتها ، وإذا سلمنا بذلك اتضح لنا ما ينطوى عليه مذهب سيادة الدولة المطلقة من مغالطة ووضع للأمور فى غير نصابها .

ويرى بعض أنصار نظرية سيادة الدولة أنه غير ميسور للدولة أن تبنى مجدها وعزها على أنقاض حياة الفرد أو أن تستبد به وتطغى عليه ، لأن مصلحة الدولة هى بذاتها مصلحة الفرد ، وإرادة الدولة حتى فى حالة الاستبداد والطغيان هى إرادة الفرد ، ولكنه دفاع غير مستقيم ، لأن الفصل فى قضية من القضايا لا يعد فصلا بمعرفة الفرد واتفاقه لمجرد أن القائمين بأمره أفراد فى المجتمع

الذى يشمله ، ونظرية السيادة المطلقة تناقض فكرة الحرية الشخصية ، لأنه عند ما ينشب أى خلاف بين الدولة والفرد فإنه يفترض مقدماً أن الدولة فى جانب الصواب ، وأن الفرد حقيق باللوم ، ولاسبيل له إلى رفع صوته وإسماع كلمته .

وتقدم المواصلات السريع فى العصر الحاضر قد أنمى العلاقات السياسية وزاد الروابط الاقتصادية والثقافية بين مختلف الأمم ، وهذه العوامل الجديدة فى الاجتماع الإنسانى قد أخذت ترسم الاتجاه إلى تنظيم شؤون العالم على أساس اقتصادى ينسخ النظام الحاضر القائم على الحدود الجغرافية ، وإذا سلمنا بأنه من اللازم أن يعرف الفرد أن هناك مصلحة أسمى من مصلحته ، وهى مصلحة المجتمع والدولة ، فليس هناك ما يمنع من السير بذلك إلى نهايته المنطقية والوقوف عند فكرة أن مصلحة النوع الإنسانى قاطبة فوق مصلحة الدولة . وكما أن إخلاص الفرد لأسرته أو لقبيلته قد اتسعت آفاقه وترامت حدوده وأصبح إخلاصاً للدولة فانه من المنظور أن يزداد اتساعاً وشمولا ويصبح إخلاصاً وولاء لبنى الإنسان ، وليس هناك ما يثبت أن الدولة هى أقصى مرحلة من مراحل التدرج الاجتماعى . وتستمد الدولة قوتها من وجود

عادات وتقاليد مشتركة و بقاؤها رهن إلى حد كبير بالاحتفاظ بتلك العادات والتقاليد ، وسيكون لسهولة المواصلات ولتقوية الروابط بين الأمم أثرها المحتوم فى تغيير تلك العادات والتقاليد ، ومع ضرورة الاحتفاظ بالدولة باعتبارها عاملا أصيلا فى صيانة النظام واستتباب الأمن ، فإن العالم سيتجاوزها إلى تصور أسمى للدولية يضمن سلامة الدولة ووقايتها من الأخطار الطارئة والصدمات المباغتة كما ضمنت الحكومة سلامة الفرد واستنقذته من حالته الطبيعية غير المحتملة ولا المرضية ، وأمل الإنسانية فى العصر الحاضر معقود بتلك الغريزة التى أوحت المجتمع ، وساقت الفرد إلى الاجتماع بالفرد لتكوين القبيلة ، وقادت القبيلة إلى الاجتماع بسائر القبائل لتكوين الأمة ، وليس من المستنكر أن تسير سيرتها وتتابع خطواتها وتجمع بين الأمم فى ساحة الأممية الشاملة حيث تبطل فكرة الدولة المتطلقة من قيود الأخلاق والتى تجعل عصبة الأمم أمراً عديم الجدوى ضعيف الأثر .

طلائع الديكتاتورية

من علامات العصر الحاضر السياسية التى تستدعى التفكير ظهور الزعامات المطلقة فى مدى واسع وصور خلابة واستعلاؤها واستفحال شأنها ، وضمور المبادىء والنظريات وتراجعها لانشغال القوم بعبادة الزعيم ، والتفانى فى طاعته ، والاذعان التام لكلمته ، وكثير من أمم الحضارة تستمد وحيها فى العهد الأخير من الأفراد ، وتنهل من معين شخصيتهم ، وتأتمر بأوامرهم ، وتترسم خطواتهم ، وأكثرهم ينعمون بسلطة لم يحظ بمثلها أكاسرة الفرس ، وأباطرة الرومان فى الأزمنة القديمة ، ولم ينلها قياصرة الروس وسلاطين العثمانيين فى العهود المتأخرة ، وقد برز أكثر هؤلاء الزعماء من الخفاء فى صور غامضة وظروف ملتبسة يكاد يبدو فيها أثر الأسطورة وظل الخرافة ، ولقد كان للزعامات أثر كبير فى تكوين التاريخ وتشكيل الحوادث وتوجيه الأمم ، ولقد ألّه اليونان الحكام والطغاة وخلعوا عليهم القداسة ، ووطدوا بذلك عروشهم وأبعدوا نفوذهم ، وورثت الدولة الرومانية ذلك التقليد عن اليونان ضمن ما اقتبسته من أساليبهم فى السياسة وطرائقهم فى التفكير ، وإنها لنكسة

غريبة أن ترتد الإنسانية فى القرن العشرين إلى هذا الأسلوب من الحكم المزرى بالكرامة الإنسانية من أكثر نواحيه ، والذى يقدم الدليل الناصع لمنكرى حركة التقدم وجمهرة الساخرين من النوع الإنسانى المستهزئين بمبادئه وأحلامه وتعلاته وأوهامه

فما هى الأسباب والعلل التى تأدت بالأمم المتحضرة إلى مثل هذه الحالة المحزنة والخاتمة الأليمة ؟ وكيف ارتضت أمم هى فى ذروة الذكاء وقمة الرقى أن تضع جهودها ومواردها ومصائرها بين يدى فرد من الأفراد لا تؤمن نزواته ، ولا تتق جمحاته ، مهما سمت مكانته ومهما كان حظه من البصيرة والرأى ؟ وكيف تضاءلت شخصيتها ، وفنيت ذاتيتها ، واستغرقها الزعيم فى الوقت الذى كشف فيه علم النفس الحديث عن أمراض العبقرية ، وعلل النفوس الخفية ، وأظهر ضرورة وجود رقابة لكبح شذوذ الأفراد ، ومعالجة أهوائهم ؟

أرى أن هناك أسباباً عامة مهدت السبيل لذلك وأسباباً خاصة متصلة بماضى حياة بعض الأمم وسالف تقاليدها ، ومرتبطة بمزاجها الخاص الذى تكون فى سير الدهر وعلى تعاقب الحوادث وتحت تأثير البيئة والموقع الجغرافى

ويرى بعض المفكرين الاجتماعيين أن فى طليعة الأسباب العامة تزايد عدد السكان ، وبخاصة فى المدن الكبيرة والحواضر المأهولة ، وتجمعهم فيها بعيدين عن الخلوات حيث لا يجدون مخرجاً لعواطفهم الجائشة وأشواقهم الفائرة ، وما يعتلج فى نفوسهم من النوازع ، فهم من ثم فى حاجة إلى خلق شىء يوجهون إليه فائض شعورهم ، ومكظوم ميولهم ، ومحتبس نشاطهم ، ويطلق القوى المتدفقة فى نفوسهم . ووجود الزعيم يتيح لهم هذه الفرصة الغالية ، وينفس عن نفوسهم المكروبة ، ويهيىء لقواهم المكنونة مخرجاً ، وإذا تكاثرت جموعه ، واشتدت حماسة أتباعه أصبح زعيما لشعب بأسره لا لحزب معين أو هيئة خاصة

وسبب آخر هام ، هو طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية فى العصور الحديثة ، ومحاولة تقليل العوامل الشخصية فى السياسة وإضعاف عنصرها ، فقد أثار الإفراط فى ذلك رد فعل قوى استدعى العودة إلى قوة الزعامة وسحر الشخصية ، ومضاء الفرد المجتمع العزيمة ، فقادة العصر الحاضر وزعماؤه هم مظهر من مظاهر العودة إلى تقليد قديم من تقاليد السياسة التنفيذية ، يقتضى أن ينفرد الفرد بالسلطة ويضطلع بالمسئولية ويواجه جلائل

الأمور بعد عصر الإفراط فى اتباع أصول الحياة النيابية والإيغال فى دروبها

ولكن المسألة أبعد إعراقاً من ذلك وأكبر شأناً من إرضاء غرائز الجماعات وأخطر أمراً من أن تكون مجرد ثأر السلطة التنفيذية من السلطة التشريعية والأساليب النيابية ، وظهور الزعامات يقوم فى الأكثر على أسباب كثيرة متشابكة وعوامل متداخلة . ولأجل أن أجمع أطراف الموضوع ، وأستقرئ بعض تلك العلل والدوافع ، سأنتقل من التعميم إلى التخصيص ، وأتحدث عن هتلر زعيم ألمانيا النازية وموسولينى زعيم إيطاليا الفاشية وأبين أثر التيارات الفكرية والأحوال النفسية والظروف الخاصة التى أفسحت لهما الطريق وهيأت الفرصة

ولكى نقدر الظروف التى يسرت سبيل الظهور لهذين الزعيمين لا محيص لنا من مراقبة تيارين من تيارات الفكر فى أوربا ، أحدهما تيار الفكر التيتونى الذى يرتفع إلى هجل ونخت ويتمثل فى نيتشه ، والآخر تيار الفكر اللاتينى الذى يبدأ فى فلسفة برجسون ، ويبدو قوياً فى كتابات سوريل وباريتو أكبر أساتذة موسولينى ، وقد أثر التيار الأول فى التفكير الألمانى أقوى تأثير ،

ولم يقتصر تأثيره على ألمانيا ، فقد عبر جبال الألب وامتزج بالتفكير الايطالى ، وعلاقة التفكير الإيطالى الحديث بالتفكير الألمانى معروفة عند قراء تاريخ الفلسفة الحديثة

ونيتشه الذى أحدث أكبر تأثير فى الفكر الألمانى الحديث لم يكن مفكراً منطقياً ولا من بناة المذاهب الفلسفية الكاملة النظام البديعة التنسيق ، وإنما كان مفكراً كثير الانتفاضات ، جم الوثبات ، يرسل الكلمات المجنحة والحكم الجامعة فى أسلوب قوى حار تشرق فى جوانبه لمعات العبقرية واضواء الإلهام ، وقد حمل على آداب العبيد وأشاد بآداب السادة ، واعتبر الدمقراطية والاشتراكية والآداب المسيحية مظاهر مختلفة من آداب العبيد وأخلاق الضعفاء ، وقد عملوا على إيجادها لتعرقل عمل الطبيعة التى تقضى بأن يحكم القوى الضعيف ، وفى طليعة آداب السادة النبلاء يضع نيتشه الرغبة فى القوة ، وهى تستلزم أن يثير الإنسان كوامن نفسه ، ويستغل مواردها ، ويحرك فيها كل نابضة ويشعل كل خامدة ، ويفرض إرادته على الكون ويسيطر على الطبيعة ، ومن السهل أن يستفيد الطغاة من مثل هذه الفلسفة ، ويستخرجوا منها ما يؤيد خطتهم ، ويثبت صحة مذهبهم ، ولكن

هذا التفسير لنيتشه لا يخلو من خطأ وتحريف ، لأن الإنسان الأعلى عند نيتشه منوط بالمستقبل البعيد ، وتصل إليه الإنسانية على مدارج العصور القادمة بعد مراحل شاقة من التطور وجهود ضخمة يبذلها سادة البشر فى شق الطريق وإزالة العقبات ، ولم تكن الرغبة فى القوة عند نيتشه مجرد رغبة فى السيطرة على الناس ، وإنما هى رغبة فى السيطرة على النفس وشد حيازيمها لفرض إرادتها على الكون . ولم يكن نيتشه من أنصار فكرة الحكومة الشاملة الكلية التى تستغرق الأفراد وتحتوى الأمة ، وتنتظمها عبقرية فرد ، بل كان يحمل على فكرة الحكومة ولا يرحب بفكرة القومية ، ولكن تأثير فلسفة نيتشه كان أمراً آخر غير ما أراده نيتشه ، فهو لم يكن من محبذى الديكتاتورية ، ولكن فلسفته تضمنت حملة شعواء على الدمقراطية ، والدمقراطية فى رأيه تخمد طموح الشعوب ، وتستلب حيويتها ، وتصدها عن حياة المغامرة ومعاناة الأهوال ، وتتركها تغط فى نعيم الحرية والمساواة والإخاء ، وهو كان يريد الحركة وإيقاظ العزائم . ومن الهين أن يتصور كل ديكتاتور أنه إنسان نيتشه الأعلى ، برغم أن نيتشه كان يود أن يحتفظ بهذا اللقب

ليجود به على إنسانه الأعلى الذى سيتمخض عنه المستقبل البعيد

وكل زعيم سياسى مهما كان غريبا فى آرائه ، شاذاً فى تفكيره ، فإنه لا يمكن أن يكون منقطع الصلة بتقاليد قومه واتجاه تفكيرهم ، ومن ثم فان العقيدة النازية لا تبدأ بهتلر و إنما ترتقى فى سلسلة النسب إلى نيتشه ، وترتفع منه إلى نظرية الدولة التى قال بها هجل — والدولة فى رأى هجل « ظل الله فى الأرض » — و إلى نظرية صراحة الشعب الألمانى التى نادى بها نخت، وثورة هتلر على السامية مستمدة من آراء هوستن ستيوارت شمبرلين المعروف بمغالاته فى الحملة على اليهود ، والذى خصص صفحات من كتابه المشهور « أساس القرن التاسع عشر » ليثبت أن المسيح ألمانى الأصل و يبرئه من اليهودية ، ولقد كانت عبادة القوة على الدوام من خصائص السياسة الألمانية وسمات التفكير الألمانى . ولقد أسس بسمارك الوحدة الألمانية بالدم والحديد ، ولقد سلبت الحرب الكبرى ألمانيا النصر الذى كانت تحلم به وجللتها عارا ، ووسمتها بميسم الهزيمة ، وتبعتها أزمات اقتصادية عسرت القوم وأملقتهم وأكثرت بينهم المتعطلين ، فجاءهم موسى الكليم فى صورة هتلر ليخرجهم من التيه ويقودهم إلى أرض الميعاد ، وقد استطاع

هذا « المخلص » الجديد فى سنوات معدودة أن يستنقذهم من الحضيض ويرحض عنهم الإهانة ويرفعهم إلى ربوة الأمل .

أما التيار الفكرى اللاتينى الذى يبدأ من برجسون ، ويستمد قوته من فلسفته فقد أخذ صوراً متعددة ، ولبس أزياء مختلفة ، وبرجسون يذهب إلى أن الآداب فى صميمها مسألة حيوية ، وأنها ثمرة قوة الحياة التى تحرك الخليقة بأسرها ، وقوة الحياة هذه تعمل فى الانسان وعالمه الأدبى بطريقين ، فهى من ناحية تسلح الإنسان بالغريزة ، وتخلق على أساسها الآداب الاجتماعية البدائية التى تقوم عليها المصالح المشتركة والمطالب الاجتماعية ، وهى من ناحية أخرى تزود الإنسان بالفهم وتحبوه العقل ، وتخلق ضربا آخر من ضروب الآداب مداره وحى الفرد وإلهام عاطفته ، وأدب الفرد ثمرة وثبة مفاجئة لأن الحياة تمنح هؤلاء الأفراد القدرة على التجديد ، واستحثاث خطوات الانسانية والتقدم بها ونقلها إلى آفاق أرحب ، والفرد الذى تختصه الطبيعة بالقدرة على إيجاد آداب جديدة فيه شمائل إنسان نيتشه الأعلى ولوائحه ، وإن كان برجسون لا يناوئ الدمقراطية ولا ينصب لحربها ، وبطل الآداب عنده هو خادم الانسانية الأمين لا جبارها المصعر

خده ، ولا سواقها الحطم ، ولكن إذا كانت مبادىء الدمقراطية تتساوق مع تلك الأفكار فإن طبيعة حركتها ، وطريقة سيرها تنافرها وتناقضها ، وذلك لأن الدمقراطية تعتمد على التقدم التدريجى ، والمجهود المتصل ، وفلسفة برجسون قائمة على الوثبة المباغتة والتطور المفاجئ ، والدمقراطية تعوّل على مناقشة الآراء، والتعاون فى تحرى الأمور ، وتقليبها على وجوهها ، وفلسفة برجسون تثبت أن الكثرة الغالبة من الناس تدين بالآداب التى يرجع الفضل فى تقديرها إلى الأفراد ، فدوافع الحياة ليست دمقراطية ، وهى تعمل بالوثبات غير المنظورة ، والقوة المسعفة فى هذه الوثبات هى الفرد الممتاز الذى تتمثل فيه شهوة التقدم ، ونزعة التجديد ، والتطلع إلى صور الحياة الطريفة ، ومعانيها المبتكرة ، فمذهب برجسون لهـذه الاعتبارات ملون باللون الارستقراطى ، وقد تأثر برجسون سوريل ، ولكنه آثر أن يجد القائد الذى ينقل المجتمع ويخطو به إلى الأمام بين طبقة العمال ، والطبقة المتوسطة والطبقة العليا فى نظره تعيشان على تراث الماضى ، وطبقة العمال هى الطبقة التى فى وسعها خلق الصفوة الممتازة ، وهذه الصفوة هى التى تحرك المجتمع وتعمل على ترقيته ،

ولا تحجم عن مصادمة القوة بالقوة ، ودفع العدوان بالعدوان ، وفلسفته هى فلسفة برجسون ممزوجة بعناصر مستخلصة من تعاليم كارل ماركس ، ولكنها برغم ذلك المزج بقيت محتفظة بفكرة « الزعامة » وفكرة « الوثبة المفاجئة » .

ونظرية باريتو صديق سوريل ، وأستاذ موسولينى ، هى تمديد و بسط لنفس هذه الطريقة من طرائق التفكير ، فهى نظرية تقوم على أن التاريخ من صنع الصفوة الممتازة من البشر ، فهم يؤلفون زعامة اجتماعية مستمدة من مزاياهم الشخصية ، ومكانتهم المرموقة ، وهم يحاولون أن يحتفظوا بنفوذهم حتى بعد أن ينتهى دورهم وتنضب قوتهم ، ولكن ظهور صفوة مختارة جديدة نابعة من أعماق المجتمع ، حاملة رسالة جديدة ، وهمة طريفة ، فى كنف أسطورة جديدة ناشئة يزحزحهم عن مكانتهم ، ويمحو نفوذهم ، وهذا النزاع الدائم بين الصفوات المختارة من النظريات التى يتكون منها المذهب الفاشى .

ففى آراء برجسون وسوريل وباريتو ما يؤيد نظرية الزعامة الديكتاتورية ، ويبين فائدة الوثبة التى تحدث من أثر القوة المتجمعة فى نفس الزعيم ، ودوافع الحياة المتجسمة فيه ، وبها تستطيع الطبيعة أن تنقل الانسانية من مستوى إلى مستوى أرفع

مستعينة فى ذلك بعامل آخر يسميه سوريل وباربتو « عامل الأسطورة ». والمقصود به الأوهام التى تشد أزر الانسان، وتقوى نفسه ، وتهون عليه لقاء الشدائد ، واحتمال الآلام فى سبيل تحقيق أحلامه ، فالانسان فى رعاية الزعيم ، وفى ظلال قيادته ، وتحت تأثير سحره وجاذبيته ، وفى حمى الأسطورة ينبذ الماضى ، ويجفو آثاره ، ويتقدم إلى المستقبل فى ثقة واطمئنان .

وقد بدأ هذا التيار من الفكر اللاتينى فى فرنسا ، وتدفق منها إلى إيطاليا ، وهناك بلغ القمة ، وانتهى إلى الغاية ، وإيطاليا فى تاريخها كانت على الدوام مسرحا لظهور الشخصيات الجريئة المتقحمة غير المترددة ، والزعامات الجريئة الممتازة فى الدين والسياسة ، وليس بالمستنكر على أمة عانت الأمرين من انصداع الوحدة ، وتفرق الشمل ، وفقدان الشعور القومى فترات طويلة من حياتها أن ترى فى الزعيم المفرد رمز الوحدة ، وعنوان الاتحاد ، وباعث القومية ، وغير غريب أن تلتف أمة أكثرها من المزارعين الذين عسرهم الفقر ، وطغى على مداركهم الجهل حول زعيم بارز ، ذرب اللسان ، قوى الشخصية ، حاضر البديهة ، ماضى العزيمة ، وتنقاد لآرائه ، وتسير إذا ما سار خلفه وتأتم به .

الديكتاتوريات الحديثة

كان الاعتقاد السائد فى أوائل القرن العشرين أن الدمقراطية هى المثل الأعلى للحكم ، وأنها هدف الإنسانية المقصود ، ومثابة الأمم المتحضرة ، وأنها تتقدم نحوهـا بخطوات متفاوتة وصور مختلفة ، وكان فى بعض الأمم عقبات كثيرة تعترض طريقها من عادات موروثة ، وتقاليد متأصلة ، ولكن كان الظن الغالب أن شيوع الاستنارة ، وسريان الأفكار الحرة ، سيقضيان على ذلك كله ، ولم يكد ينقضى أقل من ثلث هذا القرن حتى نبذت النظام الدمقراطى أمم عدة ، وأصبحت الدمقراطية فى حاجة إلى ما يبرر وجودها ، ويعيد عرض قضيتها ، وتنكر لها بعض من كان يظن أنهم من حماتها وأنصارها ، وقلبوا لها ظهر المجن ، وأوسعوها نقداً وتجريحاً ، وأشد ما كان يستدعى الأسف ويثير العجب هو موقف بعض الرجال الذين يعتزون إلى الفكر من الدمقراطية ، وشماتتهم بها ، وثناؤهم على خصومها ، وتحذلقهم فى نقدها ، وتفيهقهم فى تعديد عيوبها ، وادعاء اليأس من إصلاحها . ومبعث الغرابة فى سلوك أمثال هؤلاء المفكرين هو أن الدمقراطية

قد أثبتت أنها هى الحالة الجوهرية لحرية الفكر ، فكيف يرضى إنسان ينتسب إلى الفكر ، ويزعم أنه يحيا للفكر ، أن تغل حرية الفكر ؟ وكل صراع بين الدمقراطية وغيرها من نظم الطغيان ، إنما هو فى الواقع صراع بين الحرية الفكرية والعبودية السافرة أو المقنعة

وليس الخيار بين الدمقرطية والديكتاتورية نوعاً من المفاضلة بين كفاية الحكومة وعجزها ، فإنه لم يثبت بطريقة حاسمة أن الديكتاتورية أقدر على مواجهة الشدائد وتفريج الأزمات من الدمقراطية ، ولا يستطيع أحد أن ينكر على الديكتاتورية مقدرتها على الجعجعة والطنطنة ، والإبراق والإرعاد ، والمبادرة إلى إعلان الحرب . ومهما قيل فى الدفاع عن الديكتاتورية وتحبيذها فلا يمكن إخفاء أن الديكتاتورية والعبودية من معدن واحد ، وأن الديكتاتورية فى كل أمة مصدرها شهوة بعض النفوس المطبوعة على الضراوة والمكابرة للنفوذ الشخصى ، والميل إلى اصطناع الإرهاب ، والاعتماد على القوة وحدها فى كم الأفواه ، والاستيلاء على وسائل الدعاية وتنظيم أساليب التربية للعمل على خلق عقلية متشابهة موحدة مسلوبة الامتياز والاستقلال

ولفظ ديكتاتور مصدره روما ، ولكن نظام الحاكم الأوتوقراطى كان معروفاً عند اليونان ، فقد كانت الحياة المضطربة الصاخبة فى المدن اليونانية تجعل الطغيان مظهراً كثير الحدوث ، وكان الديكتاتور يظهر فى صورة الإنسان الأعلى الذى يستولى على زمام الأمور فى إبان الأزمات ، ويرحب به الشعب و يعتبره رجل الساعة ومخلص أمته ، وكان يختفى من الميدان عند ما تنتهى مهمته أو ينكشف ضعفه ، وكان يعتبر وجوده حالة طارئة لمعالجة أزمة مستعصية

وقد تكررت فى التاريخ سوابق الرومان واليونان ، ولكن الحكم المطلق الذى ينهض بأعبائه أحد أفراد الأسر التاريخية المعروفة لا يشبه الديكتاتورية ، لأن جوهر الديكتاتورية الامتياز الشخصى، لا اللقب الشرعى ، أو شرف المنبت ووضاحة الحسب ، وهى تجىء عند ما تنحرف الأمور عن سيرها المستقيم ، وتشتد الأزمات ، ويكفهر الجو ، ويعجز الحاكم الشرعى عن تسيير الأحوال وتصفية الموقف ، أو عند ما يشتد قلق الناس ، وتتكشف أوهامهم ، وتحيط بهم المخاوف ، ويستولى عليهم الجزع ، و يفقدون ثقتهم بأنفسهم ، فتتاح إذ ذاك الفرصة لقوة من الخارج لتجمع

شملهم وتتولى قيادتهم . وتتفاوت قدرة الديكتاتوريين ، فقد كان نابليون الأول مثلا طاغية عبقرياً ، وكان ابن أخيه نابليون الثالث طاغية غير عبقرى لا يجيد سوى مظاهر الخيلاء وتصعير الخد . وتختلف أنواع الديكتاتوريات ، ففيها الشريفة المتعالية مثل ديكتاتورية كروموبل ، وفيها الوضيعة المسفة مثل بعض الديكتاتوريات التى ظهرت فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

وقد شاء سوء الحظ لكارلايل أن يكيل المدح ، ويصوغ عقد الثناء لأحد هؤلاء السفاحين فى إحدى مقالاته ، وهو المعروف باسم الدكتور فرانسيا طاغية بارجواى ، وقد جر هذا المقال على كارلايل لوم النقاد وعتاب الأصدقاء

والديكتاتوريات الحاضرة كلها وليدة الحرب السالفة ، ولولاها لما أمكن تصورها . وسبب تفشى هذا المرض هو اقتران الأهواء السياسية والأحقاد القومية بالبؤس الاقتصادى والضيق المادى والاضطراب النفسى ، وقد تركت الحرب السابقة أوربا منقسمة إلى معسكرين ، معسكر الغالب المصمم على الاحتفاظ بكل ما فى يده ، ومعسكر المنهزم المغلوب التائق إلى استرداد كل ما فقده . والصلح الذى عقد لم يكن من أنواع الصلح الذى يأسو الكلوم

ويضمد الجروح ، ويطفئ نيران العداوة المستعرة والأحقاد الفائرة وقد كانت تلك المعركة العنيفة كالزوبعة المدمرة العاتية لا تترك وراءها سوى الخراب والأطلال الدارسة ، ولكن فى عصر الرقى العلمى وتقدم المخترعات كان من السهل علاج ذلك وإصلاح ما أفسدته الحرب لولا ما أصاب الحياة الاقتصادية من اضطراب فى الأعوام التى تلت الحرب ، وذلك لأن الحياة الاقتصادية فى الأمم لا تقوم على الإنتاج وحده ، وإنما تعتمد كذلك على التوزيع ، فإذا تيسرت أسبابه ، وتمهدت سبيله ، انتظمت الحياة الاقتصادية وعم الرخاء ، وقد أقامت الحرب الحواجز والعراقيل فى طريق التوزيع ، فلما وضعت الحرب أوزارها لم تعد الحالة إلى ما كانت عليه قبل نشوبها ، فعم الضيق والكساد ، وتحرجت الأزمات ، وكان الحقد السياسى والضيق الاقتصادى خير معوان لزيادة القلق النفسى الذى تلا الحرب .
ومن ثم اقترنت فى أذهان الشعوب فكرة الدمقراطية بصور الشقاء والآلام والضيق الاقتصادى . ولم يكن عجيباً أن تذوى الدمقراطية وتذبل فى الأمم التى لم تكن قد ألفتها وتأثلت فيها أصولها .

وفى جو مضطرب مائج مثل ذلك الجو لم يكن غريباً أن يبحث الناس عن رجل يخصونه بثقتهم ويولونه إعجابهم ويعقدون عليه آمالهم . من أمثلة ذلك بولونيا عندما بعثت فى ختام الحرب من قبرها ، فقد كان المارشال بلسودسكى منيفاً على أقرانه ، بارزاً بين مواطنيه، فأصبحت فى يده مقاليد الأمور وتوجيه السياسة. وفى سنة ١٩٢٦ لم يعجبه عمل مجلس النواب ، فتقدم إلى وارسو وقلب نظام الحكومة وصار ديكتاتوراً فى كل شىء وإن لم يدّع اللقب ، وآثر أن يعمل من وراء ستار ، وأن يكل العمل اليومى إلى من يختارهم من رجاله ، وظل لبولونيا برلمان صورى

وتركيا مثل بولونيا كان بطل انقلابها مصطفى كمال الذى كسب لها الحرب ، فقد ألقى قادة حزب تركيا الفتاة بأنفسهم فى أحضان دولتى الوسط ، فلما عقدت الهدنة وتمت الهزيمة ، خلا الميدان لزعيم جديد ، فترك مصطفى كمال القسطنطينية ، ورفع علم القومية العثمانية فى أنقرة بعيداً عن مرمى مدافع الحلفاء ، وهاجمته جيوش اليونان فردهم على الأعقاب مهزومين ، وأجلاهم عن آسيا الصغرى ، ومزق معاهدة سيفرس ، وأقام على أنقاض السلطنة العثمانية الجمهورية الجديدة الناشئة ، وأحدث التغييرات المعروفة

مثل استبدال الطربوش بالقبعة ، واتخاذ القانون السويسرى بدلاً من قوانين الشريعة الإسلامية

ولم تشتبك إسبانيا فى الحرب السابقة ، وظلت محتفظة بحيادها واستطاعت بذلك أن تنمى مواردها وتزيد ثروتها ، ولكنها كانت مصابة بكثرة عدد رجال الجيش ، مما أثقل ميزانيتها ، وجعل أحوالها مضطربة متقلقلة ، وكان كل قائد إسبانى يوهم نفسه أنه موفد من قبل العناية الإلهية للنهوض بأمته و إصلاح شؤونها ، وازدادت الأحوال سوءاً من جراء الهزائم المتوالية التى منيت بها الجيوش الإسبانية فى مراكش ، وفى سنة ١٩٢٣ حدثت تلك الهزيمة الشنعاء التى قتل فيها الجنرال سلفستر ، وعرف أن سببها الخطة التى أوصى الملك باتباعها ، وقبل أن يتسع الوقت لحصر التبعة ، وجلاء الحقيقة ، أقام الجنرال بريمو دى ريفييرا حكماً ديكتاتورياً استمر ست سنوات ، وكان لهذه الديكتاتورية بعض المزايا ، إذ تمكنت من إعادة السلام إلى مراكش ، وطهرت الإدارة من بعض العيوب المتفشية ، ولم تسفك دماء ، ثم اختلف دى ريفييرا مع رجال الجيش وتخلى عنه الملك ، فهرب إلى فرنسا ، ولم يعجب ذلك بطبيعة الحال

أنداده من الديكتاتوريين ، لأنه لم يجرد أعداءه من سلاحهم ولم يناضل عن مركزه ، والواقع أن الديكتاتورية لامناص لها من أن تقترن بالإرهاب لتصون حوزتها وتحمى ذمارها ، وعمل العجة — كما يقولون — يقتضى كسر البيض

ودلفاس قبل أن يفتك به النازيون أزال الحكومة النيابية من النمسا ، وخلفه شوشنج حتى انضمام النمسا إلى ألمانيا

وأقام الملك اسكندر فى يوجوسلافيا حكماً ديكتاتورياً أسفر عن قتله وقد حمله على ذلك وجود أقليات سياسية كثيرة ، وقوميات مختلفة وعدم توفر الخبرة السياسية ، وتفاقم الخلاف بين الصربيين والكرواتيين ، وفى ألبانيا انتزع السلطة شريف ألبانى وأقام نفسه ملكاً أوتوقراطياً حتى ضمتها إيطاليا

والديكتاتوريات الثلاث البارزة فى أوربا هى الديكتاتورية الروسية ، والديكتاتورية الإيطالية ، والديكتاتورية الألمانية ، وأقدمها عهداً هى الديكتاتورية الروسية ، وقد كان نظام الحكم فى روسيا ممعناً فى الفساد جديراً بالهدم ، وكانت الحكومة الروسية فى القرن التاسع عشر تمثل مظهراً عجيباً ، كانت ناجحة فى الخارج فاشلة فى الداخل ، وقد ضمت بين سنة ١٨٦٠ وسنة ١٩٠٠

أقاليم شاسعة فى آسيا الوسطى ، وبرغم هزيمتها فى الحرب اليابانية كانت تحلم بالتوسع وانتزاع الولايات من تركيا وبسط نفوذها فى البلقان ، ولكن الموقف الداخلى كان يزداد تحرجا ، وكان آخر القياصرة من أسرة رومانوف المعروفة شديد العجز سيىء الادارة فاستشرى فى عهده الفساد وعم الظلم ، وقد حذره بعض الواقفين على دخائل الأحوال فى روسيا من الحرب ، وأوضحوا له أنها قد تسفر عن انهيار النظام القيصرى ، ولكنه لم يأخذ بنصحهم ، والمعتدلون الذين تسلموا مقاليد الحكم بعد سقوط القيصرية كان يمكن أن يصادفهم التوفيق لو بادروا إلى عقد الصلح مع ألمانيا ، ولكنهم أبوا إلا متابعة الحرب ، وقد نشأت الديكتاتورية فى روسيا فى آثار الهزيمة ونتيجة للرغبة الملحة فى عقد الصلح التى كانت تجيش فى نفوس الروسيين ، وهذه الرغبة لم تجد لها صدى فى نفس كرنسكى وأتباعه ، وقد استغل ذلك لينين ، وأقام على أساسه الديكتاتورية الروسية ، ولما مات فى سنة ١٩٢٣ كان قد أتم عمله ، ووطد ديكتاتوريته ، ومهد السبيل للديكتاتور الحالى ستالين ، والحزب الذى يرأسه ستالين يفرض إرادته فى مناحى الحياة القومية جميعها ، فالناس لا يسألون عما يريدون ، وإنما يتلقون

مايريده لهم هذا « الانسان الأعلى » وعمل الصحافة هو إذاعة أفكاره وتحبيذ خططه ، وتمتاز الديكتاتورية الروسية بآرائها المتطرفة فى نبذ الدين، ومحاولة اقتلاع جذوره ، واعتباره أثراً من آثار الماضى الداثر ، و بتفسيرها المادى للتاريخ

وقد خرجت إيطاليا منتصرة فى الحرب السابقة، ولكنها مع ذلك لم تقنع بنصيبها من الغنائم والأسلاب، وزادها هماً على هم الخلافات السياسية التى كانت تمزق وحدتها وتزلزل كيانها ، واشتدت بها الضائقة الاقتصادية فى نهاية الحرب لأنها تنقصها الخامات التى تستورد من الخارج ، واستفحلت أزمة البطالة ، وارتفعت الأسعار وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى تفشى المبادئ الاشتراكية والتطرف فيها ، ولم يكن هناك شخصية بارزة تتجه إليها الأبصار وتنقاد لها فى القيام بالأعمال الإنشائية ، وأخذت مبادىء الشيوعية تتغلغل فى طبقة العمال . وفى سنة ١٩٢٢ احتل العمال المصانع ، ولم يرد جيولتى رئيس الوزارة الركون إلى القوة ، وعرف العمال عجزهم عن إدارة المصانع فانسحبوا ، واشتد خوف الطبقة المتوسطة من الانقلاب الشيوعى ، وحدثت اضرابات واعتصابات كثيرة ، ووقعت بعض حوادث إرهابية ولم يظهر الاشتراكيون مقدرة

ولا كفاية ، ونشأت كتل فاشية مختلفة عمل موسولينى على توحيدها وجمع صفوفها ليستطيع قلب الحكومة ، وحقيقة أن الثورة الاشتراكية كانت آخذة فى الخمود قبل مجىء الفاشية — كما يقرر خصومها — ولكن ذلك لم يكن جلياً فى سنة ١٩٢٢ ، وفى خريفها كان الزحف على روما ، وبعد استقالة جيولتى لم يكن هناك من يسد مسده ، فمكن ذلك موسولينى من التقدم إلى روما ورفض الملك طلب رئيس الوزراء إعلان الحكم العرفى فاستقالت الوزارة ، واستدعى رئيس الفاشست إلى القصر الملكى ، ولم يبدأ باستعمال سلطته المطلقة ، مثل لينين وهتلر ، بل تعاون مع غيره من الاحزاب واستبقى حرية النشر ، وكان الرأى العام مستعداً لاستقبال حكومة لا تنتمى إلى الأحزاب الاشتراكية ، ولا إلى الأحزاب السياسية القديمة ، واحتفظ موسولينى لنفسه بمنصب رئاسة الوزارة الائتلافية

ولما هدأت الضجة التى ثارت حول مصرع النائب ماتيوتى أتم موسولينى بناء الحكومة الديكتاتورية ، وحل الأحزاب التى كانت تناظر حزبه ، وفرض الرقابة على النشر ، وألغى المعارضة ، وبث العيون والأرصاد ، وليست هناك فائدة فى أن ننكر على

موسولينى شخصيته الممتازة ، وجمعه بين الإدارة القوية ، والنشاط الفياض ، وقد استطاع أن يبث فى أمته روحاً جديدة و يشحذ الهمم ، أما مسألة مدى نجاحه فى معالجة الأحوال الاقتصادية فهى من المسائل المختلف عليها ، لأن إيطاليا لا تزال فقيرة ، ولا تزال البطالة من عللها المستعصية ، و يردد أنصاره أنه قد نجح فى جعل إيطاليا من الدول ذوات الشأن والكلمة المسموعة فى السياسة الأوربية ، وقد انتقد سياسته الخارجية نقداً موفقا المفكر الإيطالى المعروف[1] جيتانو سلفمينى فى رسالته البديعة عن الفاشية الإيطالية وكشف عن الكثير من نواحى ضعفها وجعلها إيطاليا مستهدفة لشتى الأخطار

وأحدث الديكتاتوريات عهداً وأبعدها أثراً هى ديكتاتورية هتلر ، وكما أن بسمارك احتذى مثال السياسى الإيطالى القدير كافور ، فكذلك هتلر استفاد من دراسة أعمال موسولينى ونسج على منواله ، وقد هيأت له الفرصة شدة معاهدة فرساى ، وتشجيع الفرنسيين لحزب الانفصال فى أراضى الراين ، وعبء التعويضات التى أرهقت ميزانية الألمان ، وقد كان من الصعب على شعب

(١) Italian Fascism. By Gaetano Salvemini

فيه كبرياء وأنفة أن يشاهد الجيوش الأجنبية تحتل بلاده وتغزو نواحيه الصناعيه ، وقد زاد فى هذا الغضب السياسى الضيق الاقتصادى ، فقد كان سقوط المارك الألمانى ضربة شديدة أصابت الطبقة الوسطى ، فعسرها الفقر وتحطم كيانها الاقتصادى ، وتبع ذلك انهيارها النفسى ، ثم انتعشت الحالة بعض الشئ حتى جاءت الأزمة العالمية فى سنة ١٩٣٠ فكثر المتعطلون ، واضطربت أحوال المصارف ، ونكبت الطبقات الوسطى ، وعاودتهم نوبة اليأس ، وانقطاع الرجاء ، واجتمع على الألمان ألم الهزيمة وضيق الإملاق وسقوط الهيبة وانثلام الشرف ، ولم يكن لهم تقاليد أصيلة ، ولا ماض مأثور فى الحكم النيابى ، ولم تكن الجمهورية الدمقراطية حبيبة إلى قلوبهم ولا قريبة إلى طبيعتهم ، ولم تثر خيال شبانهم ، ولم تشعل حماستهم ، وكان أنصار النظام الدمقراطى منقسمين على أنفسهم ، واشتدت وطأة الشيوعية ، وكان الموقف يستدعى ظهور رجل يجمع تفاريق النزعات ، ويرد على الألمان ثقتهم بأنفسهم ، وكرامتهم المسلوبة ، ففى هذا الموقف ظهر هتلر ، وثار بنظام ويمار ، وأعلن أن المانيا لم تنهزم فى الحرب وإنما طعنها الخونة — وهم

اليهود والماركسيون — من الخلف ، وأن مصلحة ألمانيا تقتضى حل جميع الأحزاب السياسية المارقة الخاسرة ، وتفريق الشيع الضالة المضلة ، وأن يحل مكانها حزب جديد له سياسة خارجية قوية وبرنامج تقدمى يعمل ما وسعه الجهد على تحقيقه ، وهتلر خطيب شعبى بارع ، وأستاذ متمكن فى فن الدعاية ، وهو من هؤلاء الأشخاص المتعصبين ذوى الأفكار القليلة المحدودة التى لا يملون إعادتها وتكرارها ، وفى سنة ١٩٣٣ حصل النازيون على ٤٤ ./ من الأصوات فى الانتخابات التى أجريت فى ألمانيا ، وبعد موت هندنبرج صار هتلر مستشاراً ، ومنذ أغسطس سنة ١٩٣٤ وهو رئيس الحكومة ورئيس الوزراء وقائد الجيش الأعلى ، وقد حل جميع الأحزاب المناوئة لحزبه ، وقيد حرية الصحافة ، وطرد اليهود من ألمانيا ، وجعل التعليم ضرباً من ضروب الدعاية ، وأقام المعسكرات لتأديب المتذمرين

ومن المسائل التى تسترعى النظر فى ديكتاتورية هتلر رأيه فى الشعوبية فقد تأثر فى شبابه بآراء جوبينو وهوستن شمبرلين ، وصار ينظر إلى التاريخ والسياسة فى ضوء الشعوبية . والآريون فى زعمه أنبل أهل الأرض وبناة الحضارة ، ولم تكن النزعة

الآرية جديدة فى ألمانيا، ولكن هتلر جعلها قاعدة من قواعد السياسة. ومن نكد الدنيا على مفكرى الألمان وعلمائهم وأساتذة جامعاتهم أن يرغمهم هتلر على الأخذ بنظرية أثبت البحث الحديث زيفها و بطلانها

و بين الدكتاتورية فى ألمانيا و إيطاليا وروسيا بعض المشابهة ووجوه الاختلاف، فهى جميعاً تتفق فى صفة واحدة وهى استئثار حزب واحد بالسلطة وفرض إرادة واحدة، وقد كان استيلاء هذا الحزب على القوة السياسية فى روسيا مقدمة لثورة اقتصادية ترمى إلى إلغاء الملكية الفرديه للوصول إلى حكومة ليس بها طبقات. أما فى المانيا و إيطاليا فإن الجانب السياسى أوضح من الجانب الاقتصادى، وديكتاتورية المانيا تشبه ديكتارية روسيا فى أن كلا منهما تحاول أن تفرض نظرية خاصة على الشعب، ففى روسيا تفرض الحكومة الفلسفة الماركسية، وفى المانيا تدعو الحكومة إلى العنصرية

والآن هل نجحت الديكتاتورية كما يزعم أنصارها، وفشلت الدمقراطية كما يدعى خصومها؟ وهل حدث تحول فى عالم الأفكار

بحيث لا تستطيع الدمقراطية أن تسترد ما فقدته وانها قد تفقد أكثر مما فقدت ؟

هذه أسئلة لا نملك الآن الاجابة عنها فى ثقة واطمئنان ، وإنما الذى نستطيع أن نقرره فى لهجة تشبه التأكيد هو أن الديكتاتوريين قد رزقوا الإرادة المصممة ، والعزيمة الماضية ، ولكنهم لم يرزقوا الحكمة الثاقبة ، وان لهم من الطمع والطموح أكثر مما وهبوا من قدرة للسيطرة على نفوسهم وكبح جماحها ، وهم يبالغون فى إظهار عيوب الدمقراطية ، ويشوهون تصوير مبادئها ، وليست الحرية الدمقراطية هى الفوضى كما يؤكدون ، وإنما هى الرغبة فى التعاون والتساند القائمة على اتفاق الإرادة ، وكون الدمقراطية تهبط بالمستوى العالى من الناس ليس علاجه سحق الدمقراطية وإنما العمل على رفع مستوى الشعب ، والقانون هو أساس المجتمع ، والديكتاتوريون يزدرون القانون ، والحرية هى غاية الحركات التاريخية ، والديكتاتورية تناصب الحرية العداء ، وتناصر القوة السافرة .

الأسس النفسية للحكم الديكتاتورى

من الواضح المعروف أن للديكتاتورية مزايا إدارية جمة ، وسرعة ملحوظة فى تناول المواقف ومعالجة الشؤون ، يعينها على ذلك أنها لا تتقيد باعتبارات الرأى العام وأنها ليست مسئولة أمام أحد ، ومسألة سرعة البت فى الأمور ليست لها كبير أهمية فى الأزمنة العادية ، لأن الخير فى الإتقان لا فى السرعة ، وفى العدل وتحريه لا فى المسارعة إلى إصدار الأحكام ، ولكن فى بعض الأوقات يتطرق الاختلال إلى شئون الأمم ، وتتوالى عليها حكومات فاسدة منحلة منخوبة القلب ، مفلولة العزم ، فيسود الارتباك ، وتنجم بوادر الفوضى ، والناس إذا غام الأفق ، وأرتجت عليهم السبل وشرد أمنهم الخوف ، هانت عليهم الحرية . فالطاغية الصارم الذى يتقلد الحكم فى مثل هذه الفترة ويستقل بالأعباء ويكشف الغماء ويحسن التدبير ويعمل على تصفية الجو ويرد إلى النفوس عازب الأمن وضائع الثقة يلقى طاعة وتأييداً ، واحتمال الظلم والطغيان خير عند أكثر الناس من الانزلاق إلى الفوضى والخبط فى الظلمات

وتمتاز الحكومة الديكتاتورية بمذهب الولاء للفرد وتفخيم أمره وإكبار شأنه ، والصورة البدائية لهذا الولاء تظهر فى أساطير الأبطال عند أكثر الأمم ، ولا تكاد آداب أمة من الأمم تخلو من قصة بطل من الأبطال تعزى إليه المآثر الجمة والأيادى البيض على أمته وبنى الإنسان قاطبة ، ومن هؤلاء الأبطال پروميثيوس عند اليونان ، وهناك صورة أخرى للبطل أحدث عهداً من ذلك وأرق تصوراً ، وهى الاعتقاد بأن البطل حى لا يعرض له الموت وأنه مستتر أو نائم فى كهف أو شعب وأنه يظهر لينقذ أمته فى أوقات الشدة وتفاقم الخطوب ، وبعض هؤلاء الأبطال لهم حقيقة تاريخية أو حقيقة تاريخية مزيفة مثل فردريك بربروسه عند الألمان ومثل الملك أرثر عند الإنجليز ومثل هارولد آخر ملوك السكسونيين ، وصورة البطل فى أمثال هذه الأحوال تمثل الأحلام الغائرة فى سرائر الأمم المضطهدة ، ونوازعها الخفية ، وأمانيها وتطلعاتها وطمحات خيالها ، وهذا الاعتقاد كثيراً مايطوف بأخيلة الأمم ، فقد لوحظ بعد الحرب الكبرى السالفة أن أسطورة قد نسجت حول مصرع اللورد كتشنر ، وكانت هذه الأسطورة ترفض الاعتقاد بأنه مات فى الحادثة المعروفة وتصوره حياً متوارياً

وقد نمت أسطورة مشابهة لها بين مسلمى تركستان عن أنور باشا .
والذى يمكن استخلاصه من أسطورة البطل أن توهم فرد « مخَلّص » ميمون النقيبة مبارك السعى فكرة طبيعية ترتسم من تلقاء نفسها فى عقول الناس عند مواجهة الشدائد والأحداث الجسام .

وفى تاريخ الأمم المختلفة والعصور المتباينة أمثلة كثيرة تبين افتتان الأمم بأبطالها وإسباغها عليهم بعض صفات الآلهة وخلقها الأساطير حول ذكراهم مما يدل على أن هناك أساساً نفسياً يقوم عليه الإعجاب بالحاكم المطلق والبطل المنيف ، ويمكن معرفة العواطف التى تقوم عليها هذه العقيدة من دراسة الصفات المتناقضة التى تعزوها الأسطورة أو تنسبها الدعاية للبطل الخيالى أو البطل الحقيقى ، فهو ليس عظيم الكفاية وبعيد الهمة وموفور الشجاعة فحسب ، وإنما هو كذلك شديد القسوة عظيم الهيبة كالقدر لا يرحم وكالموت لا يرثى للشاكى .

وقد حاول العلامة النفسى المعروف سيجموند فرويد أن يضع أساس سيكلوجية اجتماعية ، وأقامها على تجربة الفرد ، فالفرد فى رأيه يُعَدّ فى بيئة أسرته للدخول إلى المجتمع ، وأقوى أعضاء الأسرة

هو الوالد ، وتجارب الطفل الباكرة تجعله يعتقد أن والده قادر على كل شيء وأنه خيِّر ، ولكنه مع ذلك يقاوم رغباته وينغص عليه لذاته ، وهو من ناحية أخرى موضوع غيرة من الطفل لأن له سيطرة على والدته ، وقد يستأثر الطفل بأمه بعض الاستئثار فى بواكير طفولته ، ولكن عند ما يصبح ولداً تفضل فى الغالب مطالب أبيه على مطالبه ، والوالد يدخل عنصر الخوف فى حياة الطفل ويهدده بالعقوبة ، ومنه يتعلم الطفل الشعور بالخطيئة ، ويطوى عهد الطفولة ويدخل الطفل فى طور الرجولة ، ولكن الإنسان كثير التلفت إلى الماضى ولا ينى يعود بخياله إلى عهد الطفولة حيث كانت الحياة صافيه المورد عذبة المجتنى ، فكل حاجاته مقضية دون أن يبذل جهداً أو أن يتجشم عناء ، وهذه التجربة فى بواكير الحياة شديدة التأثير فى تكوين شخصية الإنسان وبناء أخلاقه ، ولذا ينزع الإنسان إلى البحث عن زعيم أو قائد تكون العلاقة بينه وبينه كعلاقة الطفل بوالده ، فهو يحبه ويثق به ثقة لا حد لها ، ولكنه فى نفس الوقت يخشى بأسه ويرهب سطوته ، وتخالجه نحوه مشاعر العداء ، ونفس هذه المشاعر أوجدها فيه والده لإرغامه له على التخلى عن بعض لذاته ومتعه

وللغيرة التى أثارها فى نفسه من ناحية علاقته بأمه ، والطفل يرغب فى أن تكون أمه له بكليتها فلا يشاركه فيها أحد ، وهو يشعر بأن والده هو العقبة الوحيدة فى ذلك وفى الأحوال العادية تتوارى هذه المشاعر ، فلا يكاد يبدو أثرها فى العلاقة بين الابن وأبيه ، ولكن هذا العداء المستتر يفسر لنا اللذة التى يستشعرها بعض الناس عند موت القائد أو سقوط الزعيم ، وهذه النظرية تفسر وجود الديكتاتورية ، ولكنها لا تبين لنا لماذا تنزع بعض العصور إلى الديكتاتورية ، ولماذا تؤثر عصور أخرى الدمقراطية ، وإنما يُعلل ذلك بالظروف السياسية المتقلبة وملابسات الحوادث ، وحقيقة أن كل تغيير سياسى مصدره تغيير نفسى ، ولكن هذا لا يحملنا بعيداً ، فقد يكون باعث التغيير النفسى أمراً خارجاً عن سيطرة الإنسان ، فالمجاعة التى يسببها نقص المحصول قد تحدث ثورة ، ولا ينفى هذا أن هناك ارتباطاً عاماً بين الحوادث الإنسانية والأحداث السياسية ، فالهزيمة فى الحرب قد تغير موقف الناس بإزاء حكامهم ، والرجل الذى يسخر من الديكتاتورية فى أيام السلم وعهود الرخاء ويعتبرها إهانة للطبيعة الإنسانية قد تحمله الحوادث على الزهد فى حريته وإلقاء مقادته إلى يد الديكتاتور التماساً للأمن وطلباً للسلامة ، وأبرز

الخصائص النفسية للعصور التى تظهر فيها الديكتاتورية هى شدة عناية الفرد بتتبع سير الحوادث السياسية ، والسياسة فى أيام الهدوء والاستقرار لا تهم فى الأغلب الأعم سوى السياسيين ، أما فى أيام الصراع الشديد فإن المخاوف تنتاب المجتمع ، ويصيب الناس الجوع والفقر وتضطرب حياتهم اليومية وتعمهم الحيرة والارتباك . وفى هذا الموقف ينزل الناس إلى مرتبة الأطفال الذين لا يفهمون الموقف ويعجزون عن التصرف وترتسم فى أذهانهم صورة المنقذ البطل ، وأيام الشدة تستوجب الرجوع إلى صورة من صور الحكم أبسط وأقرب إلى البداءة

والطريق إلى الحكم الأتوقراطى يقوم على انهيار جميع الدوافع النفسية التى تعمل ضد الخضوع للغير والاستسلام لمشيئته ، وهذا الإعداد النفسى هام جداً فى إعداد المسرح لظهور الديكتاتور ، ولأجل أن يتنازل الناس عن حريتهم لابد لهم من أن يخالوا أن الموقف قد أصبح باعثاً على اليأس قبل قدوم الديكتاتور ، وهذا ما يعلل ظهور يوليوس قيصر وأوغسطس قيصر وكروموبل ونابليون ، وفى أوربا الحديثة أعقب الحرب والاضطراب الناشىء عنها ظهور الطغاة المحدثين ، وأثبت بعضهم قدرته واستحقاقه لإعجاب أمته به ،

فمصطفى كمال مثلا هزم اليونان ، و بلسودسكى هزم الروس

وعندما تستقر مكانة الديكتاتور فان هناك عوامل أخرى تقوى الشعور العاطفى المتبادل بين الحاكم والرعية ، فبعض الناس يرون أيام الطفولة أجمل الأيام وأنضر العهود ، وهذا النوع من الوصاية السياسية أشبه بعودة إلى ذلك الماضى المحبوب تنقص عنه من ناحية وتزيد من ناحية أخرى ، فالحاكم بأمره يقوم مقام الوالد بطرائق شتى ، بل يؤدى وظيفته بقدرة أتم وأوفى ، وفيه مزايا الوالد ولكنه لا يرتكب أخطاء كثيرة مثل الوالد ، ولذا لا يثير مشاعر العداء ، والحكومة فى كثير من الحالات لا تتدخل فيما يضايق الناس، ولذا عندما تهدأ الأحوال، وتستقر الأمور وتزول المخاوف يحب الناس الحاكم بأمره و يبالغون فى الثناء عليه والطاعة له ، والقوة بطبيعتها خلابة بغض النظر عن الأسلوب الذى اكتسبها به الإنسان ، والرغبة فى القوة كامنة فى النفس مهيمنة على الجوارح ، تبدو أول ما تبدو فى محاولة الإنسان فرض نفسه على بيئته كما تدل على ذلك حركات الأطفال ورغباتهم ، وليس فى وسع الإنسان الإخلال بفروضها و إهدار حقوقها ، و إنما يروض الإنسان جماحها و ينقع غلتها بطريقتين ، فهو إما أن يزين

لها لذه الخضوع للغير والاستسلام لقوته وجعله نصب العين وحشو السمع ، وإما أن يحاول أن يضع نفسه موضع الديكتاتور أو الفرد القوى ويحمل نفسه على الاعتقاد بأن إرادته قد تسربت فى إرادة الديكتاتور ، فهو بإيمانه به وطاعته له كأنما يتبع ما يمليه عليه عقله وما توحيه إليه نفسه .

وعبادة البطولة موجودة فى كل عصر، وقد أقام عليها كارلايل فلسفته التاريخية وتفسيره لحركات التاريخ المأثورة ، ولكن عبادة البطولة أو الإعجاب بها تبدو فى الأيام العادية موزعة بين أشياء شتى غير موحدة القصد ، فكل جماعة من الناس لهم بطلهم الذى يكبرونه ويتخذونه قدوة لهم ، ولكن فى النظام الديكتاتورى يملأ البطل المشهد ، ويستأثر بالإعجاب، وينفرد باجتذاب العواطف الموزعة ، ويتجه إليه الإعجاب الذى كان منصرفاً إلى نجم من نجوم السينماء أو بطل من أبطال المصارعة والملاكمة أو نابغة من نوابغ لاعبى كرة القدم

والاعجاب بالديكتاتورية يستمد شيئاً من الدين والعقيدة : فقد لوحظ أن عقيدة الإيمان بالحاكم والافراط فى طاعته والمغالاة بقيمته تميل إلى الظهور والانتشار فى الأوقات التى تفقد فيها

الديانات التقليدية سلطانها على النفس ويخالج الناس الشك فى حقيقتها ، ولو أن ذلك ليس السبب الوحيد ، فقد ظهرت فى انجلترا ديكتاتورية كروموبل فى وقت تدين قوى ، ولكن الديكتاتور الذى يقمع الأعداء ويحسم الفتن ويدرأ الأخطار ويفزع اليه الناس فيثيبهم على الطاعة والخضوع ، ويعاقبهم على التقصير والخلاف ، يحل محل الدين ويسد مسد العقيدة ، وقد يلهى الناس عن إله السماء جبار الأرض

ويستمد الديكتاتور القوة من مصدر آخر كذلك ، وهذا المصدر هو الاعتقاد « برمزيته » فهو ليس شخصية حية ماثلة فحسب ، وإنما هو فى الوقت نفسه رمز لحقائق كثيرة ومعان شتى ، ووظيفة الرمز أنه يطوى معانى مختلفة ويعبر عن أشياء عديدة ، فلفظة « مصر » مثلاً تشمل حقائق كثيرة بعضها سياسى وبعضها جغرافى وبعضها تاريخى ، ولكن الرمز المنظور أكثر انطباعاً فى الذاكرة وأشد إثارة للخيال ، والديكتاتور رمز حى متجسم ، لأنه يفسر الشعور القومى ويجمع أشتات الميول الشعبية ، وهو أكثر ابتعاثاً للحماسة من « العلم » لأن العلم مجرد رمز ، والديكتاتور له قيمته من حيث هو شخصية ممتازة فله مزية مضاعفة

الشعور وتوليد العواطف ، والديكتاتور يتراءى لأغلب النـاس فى صورة متوهمة ، ولذا يعزون إليه صفات متناقضة وذلك لأن الناس يتمثلون فيه كل صفة يريدونها ، والولاء لشخصه والافتتان به والتغنى بمفاخره والاشادة بمحاسنه والإطناب فى مزاياه أيسر وأدنى إلى متناول المدارك من الولاء «لفكرة » والإخلاص لها ، وكثيراً ما يمكن هذا الإعجاب الشديد والتدله الحار الشخص المحبوب والبطل المرهوب من الانحراف عن الفكرة التى قام لتمثيلها والدفاع عنها إلى فكرة أخرى ، ربما كانت مناقضة لها أو مختلفة عنها إلى مدى بعيد ، والمهم فى الديكتاتورية ليس الاستيلاء على القوة ، وبلوغ الذروة ، وإنمـا تثبيت المكانة والاحتفاظ بالنفوذ ، والناس تنساق إلى الحكم الديكتاتورى بعاملين هامين : كفايته العملية ، وجاذبيته العاطفية .

فلسفة الفاشيـــــة

نظرة عامة :

كان مفكرو اليونان يرون أن الحياة الفاضلة لا تتهيأ أسبابها وتستوفى شرائطها ، وتستكمل عناصرها إلا فى كنف الدولة ، وأن

الدولة هى أقوى الذرائع ، وأقرب السبل إلى تحقيق تلك الحياة وتمهيد مقدماتها ، وكانت الأخلاق فى رأيهم مرتبطة بالحياة العامة متصلة بالسياسة ، فتصورنا للدولة ووظيفتها يجب أن يلون باللون الأخلاقى ويمتزج بإدراكنا للفضيلة ، ثم جاءت المسيحية فباعدت ما بين الأخلاق والسياسة ، وصرفت عناية الانسان إلى العالم الآخر ، ووجهت جهوده إلى الحرص على استنقاذ الروح من مفاتن الحياة ، ومغريات الحواس ، وأغرت النفوس بالزهادة والاستهانة بأمور الدنيا ، وأحوالها المتقلبة الفانية ، ومنذ عهد إحياء العلوم قطعت الصلة بين التفكير السياسى والتفكير الأخلاقى وسار كل منهما فى طريقه ، وأول من أعلن انفصالهما فى جرأة وصراحة هو مكيافلى فى كتاب الأمير .

وقد عادت السياسة إلى الاتصال بالأخلاق فى العصور الحديثة، ويتجلى ذلك فى المذاهب السياسية السائدة التى تناوىء الدمقراطية ، وأخصها الفاشية والشيوعية .

ونظرية سيادة الدولة المطلقة هى أكبر ينابيع الفاشية وأقوى أصولها وأمتن دعائمها ، والفاشية إلى حد كبير تحقيق عملى لتلك النظرية ، ويزعم شراح المذهب الفاشى أن الفاشية ليست نظرية

للدولة فحسب ، وإنما هى رأى فى طريقة الحكم ، وموقف تجاه الحياة ، ونظرة خاصة للكون والمجتمع ، وأسلوب مستحدث فى علاج مشكلاته ، وتفريج أزماته ، وهى ليست مقتصرة على نبذ الدمقراطية ، والقضاء على الاشتراكية ، وإنما هى فى منزلة بعث جديد للروح الإنسانية

والمذهب الشيوعى لا يغالى فى ادعاءاته الاخلاقية الشاملة كما تفعل الفاشية ، ولكنه مع ذلك يتطلب نظراً معيناً للاخلاق ، والشيوعية تحبذ أسلوباً خاصاً للحياة، وترجحه وتؤثره على غيره ، وتدعو إلى الأخذ به ، والسير بمقتضاه ، ورأيها مستمد من التصور الشيوعى للمجتمع ، وطبيعة القوى التى تحرك التاريخ وتؤثر فى الحركات الاجتماعية ، ومسائل الأخلاق تبحث عند الشيوعيين من ناحية علاقتها بالعوامل السياسية ، والاعتبارات التاريخية والظروف الاقتصادية

وكلا الشيوعية والفاشية يفرض على الأفراد الشيوعيين أو الفاشيين أن يعيشوا على نهج خاص ، وأسلوب يزيد رفعة الدولة ومجدها ، وعليهم أن يعلنوا محاسن ذلك الأسلوب و ينشروا مزاياه ويبشروا به ، وهم فى سبيل ذلك لا يحجمون عن إيذاء مخالفيهم

واضطهادهم ، والشيوعية والفاشية فلسفتان عمليتان . ومثل هاتين الفلسفتين قد يحتمل المعارضة ، ويتسع صدره للمناقشة فى ساحات التفكير وميادين البحث ، ولكن عندما يدين بمبادئه حزب من الأحزاب، ويصل عن طريقها إلى مراكز الحكم ومقاليد السلطة ومعاقل النفوذ يصبح لايحتمل المعارضة، ولا يطيق المناظرة

والشيوعية والفاشية — على نقيض الدمقراطية والفردية — يميلان إلى توحيد السياسة والأخلاق ، ويحاولان أن يجعلا الوطنية قوة إيجابية فعالة عاملة على تحقيق المثل العليا والغايات المنشودة ، ويتطلعان إلى القضاء على كل الأحزاب والشيع التى تخالفهما فى الرأى، وينكران عليها كل حق من حقوق التعبير عن آرائها وغايتهما أن يصيرا عقائد شاملة مستوعبة لنواحى الحياة جميعها ، مسيطرة على كل فكرة وكل عاطفة ، وبذلك تصير السياسة والأخلاق شيئاً واحداً

ونظرية الفاشيين فى الحكومة هى نظرية سيادة الدولة المطلقة ، فالدولة أعظم من الفرد ، وحقها فى الوجود يفوق حقوق الأفراد ويسموعليها ، وللدولة غاية تبغى طلابها ، وواجب الأفراد معاونتها على أداء تلك الغاية ، ونمو شخصيتهم ونضج ملكاتهم ، رهن

بالمشاركة فى النهوض بذلك الواجب ، وخدمة الدولة تسمو بالفرد وترفعه إلى الذروة وتحلق به فوق المآرب الشخصية ، وهى لا تحيل الفرد عبداً و إنما تعلمه الكفاح والعدوان وتأكيد النفس والاعتزاز بالشخصية فى سبيل خدمة الأغراض السامية ، وطاعة الرئيس تربأ به عن الانغماس فى الصغائر والاستغراق فى الأنانية والغرور

والدولة عند الفاشسيين ليست مدينة للفرد بشىء لأنها أسمى منه ، والكفة بينهما غير متساوية والمقام متفاوت ، بل هى منبع كيان الفرد وأصل آدابه ، وهى حرة من الالتزامات الأدبية مع غيرها من الدول لأنها قوة لا يتطاول إليها أحد ولا يساميها إنسان ، وهى من ثم لا تقبل الخضوع لعصبة الأمم ، والنظام الفاشى أو الشيوعى يتطلب الحجر على حرية الفكر وحرية النقد وحرية الخيال لأن هذا الحجر فى زعمه لصالح الدولة ، وصالح الدولة هو ما تريده الإرادة العامة أى « الإرادة الحقيقية » للشعب ، وهذه الإرادة يفسرها فى ألمانيا أعضاء الحزب الوطنى الاشتراكى وينطق عن لسانها فى إيطاليا الحزب الفاشى .

تعليل ظهور الفاشسية :

يرد بعض الباحثين أسباب ظهور الفاشية إلى ظهور حالة

عاطفية جديدة مصدرها أن العالم الحديث فيه رجال كثيرون لهم همة ماضية وعقول ثاقبة ، ولكنهم لا يجدون مجالاً لهمتهم ، ولا ميداناً لتدريب مواهبهم ، وهم من ثم تائقون إلى النفوذ والقوة ، ولا يحجمون عن اصطناع القسوة لبلوغها ، وقد سلبهم العصر الحديث قوتهم ، وغمطهم حقهم ، وفوت عليهم فرص النجاح ، وشل حركة القادرين على الابتكار والتجديد ، وقيد نشاطهم ، وأوصد فى وجوههم أبواب المغامرة والمخاطرة ، وسلط عليهم الملل والسأم ، وأمثال هؤلاء يجدون فى الفاشية خير منفذ .

ويرى البعض فى الفاشية بديلاً من الدين فى عصر وهنت فيه العقائد ، وضعف سلطانها على النفوس ، ودالت دولتها ، والطبيعة تكره الفراغ ، فغير عجيب أن تحل الفاشية محلها وتقوم بمهمتها .

ويعللها البعض بأنها ثورة على الحضارة ، وذلك لأن حركة التقدم تحدث ضغطاً على العقل ، وتستحثه على أن يلائم بين نفسه وبين الوسط المتجدد ، وهذا الملاءمة تستدعى كبحاً من ناحية وطول احتمال لأفكار وأساليب لا عهد له بها من ناحية

أخرى ، وعند ما تسرع حركة التقدم و يشتد ضغطها يبدأ الذين يشعرون بنقصهم وتخلفهم إزاء ذلك التطور المتتابع والتقدم المستمر يحسدون المتفوقين البارزين ، و يتولد فى نفوسهم الميل إلى رد فعل لإيقاف ذلك التقدم واعتراض سيره ، والعودة إلى أساليب أدنى إلى البساطة ، وأيسر للفهم ، وأقرب إلى إظهار الشجاعة والإقدام والطاعة والثقة بالحكام ، وهكذا عند ما يفوق تطور الحضارة مقدرة الإنسان على التكيف بحسب الأحوال الجديدة يصبح خطر العودة إلى الأحوال القديمة والطرق المهجورة ماثلا ، و يشتد كره المستوى العالى والحياة المعقدة المركبة ، و يبدو ذلك فى صور مختلفة ، منها صورة الرغبة فى الاحتفاظ بالتقاليد القديمة والعودة إلى أساليب الحياة البسيطة الساذجة ومحاولة الحرص على نقاوة الشعب ، والعمل على استئصال الفساد السياسى والانحلال الأخلاق .

ويعلل الشيوعيون الفاشية بانها آخر مرحلة من مراحل النظام الرأسمالى ، وهى فى عرفهم رأسمالية عجزت عن إجابة مطالب العمال ، ومواجهة قوتهم النامية دون أن تهدم أساسها وتكشف عن زيفها ، ولذلك خلعت عن وجهها النقاب وأعرضت عن

ادعاء الدمقراطية السياسية وتنكرت لمبادىء الحرية .

أما أنصار الفاشية فيفسرونها بأنها يقظة جديدة وبعث للروح ، ويشبهونها بنهضة إحياء العلوم . ووجهة نظرهم أن أوربا قد استولى عليها منذ عهد الحضارة القديمة تياران فكريان : أحدهما تيار الفكر اليونانى والآخر تيار الفكر الرومانى ، فالتيار اليونانى هو الذى عمل على تقوية التفكير النظرى وشجع نزعة الشك ، وأوحى الميل إلى التجربة وألهم الفردية وشدة الإحساس بها . والتيار الرومانى هو الذى أوحى الولاء وحب التعاون الاجتماعى ، والرغبة فى النظام واحترام التقاليد . وقد أعاد عصر إحياء العلوم للقيم اليونانية مكانتها ورد عليها سالف قوتها لأنه هو الذى بدأ عهد حرية التفكير وأعاد فى عالم البحث طريقة التجربة والاستقراء التى انتهت بانتصار العلوم من ناحية وتحطيم الأديان من ناحية أخرى ، وبدأ فى عالم السياسة عهد الدمقراطية والحرية والمساواة ، وأوجد فكرة أن الحكومة هى وسيلة لإسعاد الفرد ، ولم تجد الروح اليونانية كابحاً فتطوحت وتغالت حتى أشاعت الفوضى فى الآداب والسياسة ، وعصفت باليقين ، وثمرتها المرة هى الشيوعية والفوضى فى المسائل الجنسية ، والكفر

والتمرد ، وقد استلزم ذلك العودة إلى حركة بنائية فى السياسة والآداب لترجيح جانب التيار الفكرى الرومانى ، وقد تحققت هذه الحركة فى الفاشية لأنها عودة إلى الفضائل الرومانية ، فضائل الولاء والنظام ، وهى لا تعنى بتقدم الفرد ، و إنما تعنى بالتضامن الاجتماعى ، والمثل الأعلى عندها ليس هو العالم فى معمله ولا المفكر فى مكتبه ، وإنما هو المجاهد الشجاع الصبور الذى يسحق أهواء و يغالب شهواته و يتعمق فى تدينه ، ويدافع عن الضعيف ، ويناضل عن الحق ، وينتصر للتقاليد ويذود عنها ، ورجل العمل عند الفاشيين أقرب إلى فهم الحياة وإدراك كنهها من المفكرين ، لأن المفكر يفهم الحياة عن طريق العقل والتحليل ، فى حين أن حقائق الحياة الحيوية إنما تفهم بالبداهة الموفقة ، والألمعية اللامحة ، والفلسفة الفاشية لا تعول على العقل و إنما تعتمد على الغريزة والإيمان ، والحياة فى نظر الفاشيين تحد دائم ، وجهاد متصل يرهف الحواس ويشد أوتار الأعصاب ويشحذ الهمة ، ويغرى بحب المخاطرة ، وليست السعادة عند الفاشيين هى غاية الحياة ، وإنما غايتها المجد والكفاح .

آباء الفاشية : —

من المفكرين الذين مهدوا السبيل للفاشية والنازية الفيلسوف الألمانى نخت ، فقد كان يرمى إلى ضم صفوف الألمان لمقاومة نابليون ، وحاول أن يثير الشعور القومى ، وأن يعزز فى النفوس الولاء للوطن ، فذهب إلى أن التربية يجب أن تتجه إلى تنشئة الشعب الألمانى على منوال يوحد أفكاره وأمانيه ، وأشار إلى أن الوسيلة الوحيدة لذلك هى التدريب العسكرى والنظام الحربى ، فكل فرد يلزم أن يخضع لهذا النظام ، ويتناول بهذه الطريقة ، والوطن فى زعمه رداء الأبدية ، وعلى الأفراد أن يجودوا بأنفسهم فى سبيله ، وهو يقسم الناس إلى قسمين كبيرين ، وهما النبلاء وغير النبلاء ، وغير النبلاء إنما يعيشون ليخدموا النبلاء ويلبوا مطالبهم ، وينقادوا لهم ، وميزة النبيـل قوة الإرادة ومضاء العزيمة ، والإرادة عنده أساس الرجل ومحور شخصيته ، وجميع ضروب الفاشية تقوم على إكبار الإرادة والإشادة بها ، والإرادة فى رأى الفاشيين هى العامل الحاسم فى التاريخ . ولكن إلى أى غرض يوجه الرجل الأسمى إرادته ؟ يرى نخت أن الرجل الأسمى إنما يوجه إرادته إلى عمل الخير ومصلحة الشعب ، ونفع

الوطن . وقد جاء بعده نيتشه ليؤكد أن القوة فى نفسها هى غرض الرجل الأسمى .

ونيتشه ينكر المساواة ، ويرى أن البشر غير متساوين ، وهو يهاجم آداب المسيحية فى شدة وقسوة ، وعنده أن التواضع والخشوع من آداب العبيد ، وأن الإنسانية والعطف والرحمة من علامات الضعف ، وهو من أجل ذلك يعتبر المسيحية ديانة الضعف ، فهى تؤكد للفاشلين فى الدنيا أنهم سيظفرون بالسعادة فى العالم الآخر ، وتقاوم صفات الرجولة والكبرياء وتأكيد النفس . والواقع أن نيتشه فى تفكيره الأخلاقى قد تأثر بتصور دارون للانتخاب الطبيعى وتنازع البقاء ، وقد ذهب دارون إلى أن البقاء للأنسب فجاء نيتشه واستنبط من ذلك حكمة أخلاقية فقال إن الأنسب يجب أن يبقى ، أى أنه حاول أن يستخرج قانون الأخلاق من نظرية التطور . ومن طبيعة الآداب القائمة على أساس هذه النظرية أنها ترى أن الصالح هو ما ساعد على التطور ، وأن الشر هو كل ماعاق حركة التطور ، ومن طبيعة الحياة أنها تحاول على الدوام أن تفوق نفسها ، وأن تحرج صوراً أرقى وأكمل من ناحية الصفات العضوية ، ومن جانب الأخلاق

ولكن كيف يعرف التفوق الأخلاق والسمو الروحى ؟ سمات الامتياز الأخلاق والنبوغ الروحى هى رغبة الفرد الممتاز فى أن يخضع لإرادته الغير ، وإنما ظهرت الدمقراطية لمقاومة ذلك ، وعكس آيته ، وإبدال سننه ، وحب القوة عند نيتشه هو أقوى العواطف ، وقد يكون الإنسان موفور الصحة ، وفى نعمة سابغة ، ولكنه يظل مع ذلك تعساً محزونا لأنه ظامىء إلى القوة ، متطلع إلى النفوذ والسلطان ، والميل إلى القوة هو الزلزال الذى يهدم الفاسد ويبعثر القبور ، وإعلاء إرادة القوة وتمجيدها أدى بنيتشه إلى تصورنوعين من الآداب ، وآداب العبيد الذين يمقتون القوة ، وعدم المساواة ، وآداب السادة التى تعتبر القوة هى غاية الحياة ، وتحفز السادة على طلب الاستزادة من القوة وتقوية الصفات التى تعين على تحصيلها ، وعنده أن الفرق بين الخير والشر معناه الفرق بين النبل والضعة ، فى حين أنه عند العبيد هو الفرق بين النافع والخطر ، وآداب العبيد فى رأيه آداب نفعية ، وكما ارتقى الإنسان وجاوز مستوى القردة ، فكذلك سيرتقى الإنسان الأعلى ويسمو على مستوى الإنسانية ، والإنسان الأعلى هو هدف التطور وغايته ، ويمتدح نيتشه الكفاح والغلاب ، وقد كان هجل

يمتدح الحرب ويكبر من شأنها لأنها تزيد الدولة قوة وبأساً ونفوذاً ، أما نيتشه فإنه يمتدح الكفاح لأن الشجاعة وقوة الإرادة ومضاء العزيمة هى فضائل الإنسان البارزة ، والكفاح يستلزم الشجاعة ، ويقوى الإرادة ، ويهيء الفرصة للرجل القوى ليظهر قوته وتفوقه ، وقد التفت إلى ذلك مكيافلى فأوصى أميره بأن يجعل فن الحرب واجبه وشغله الشاغل لأنه علم الذين يباشرون صناعة الحكم ، والحرب عند نيتشه دواء ناجع للأمم المستضعفة الواهنة إذا كانت تحرص على الحياة وترغب فى البقاء

وقد سار فى غبار نيتشه جماعة من كتاب الألمان رددوا هذه النغمة وأطالوا فيها وأسرفوا إسرافاً لامزيد عليه فى طليعتهم تريتشكه وبرناردى ، وكل من يقبل آراء نيتشه ونحت يصبح يعتقد بنبل نفسه وسموها ، والفاشية تعلى الإرادة وتمجد القوة وتقسم الناس إلى فريقين : فريق من حقه أن يسعى إلى القوة وفريق تنقصه قوة العزيمة فواجبه طاعة الأقوياء والانقياد لهم ، وخطب الفاشيين وأحاديثهم ورسائلهم تنم على نبـذ فضائل المسيحية والأخذ بالآداب الوثنية

وقد تأثر بنيتشه المفكر المعروف اشبنجلر صاحب كتاب

« تدهور الغرب » وكتابه محاولة مفصلة محكمة لإثبات حتمية انحطاط الغرب وسقوط حضارته ، والحضارة الغربية عنده مشفية على التدهور لأنها تثق بقيمة العقل الإنسانى الحر ، وتتخذه مبدأ للنظام والعمل ، والناس تثق بالعقل أكثر مما يلزم ، ونفس هذه الثقة توضع وضعاً خاطئاً بتركيزها فى النظام الدمقراطى للمجتمع وما يشمله من التصويت العام والمجالس النيابية ، وستسود « القيصرية » فى العالم الذى سينبعث من جديد وتكسر قيود سلطة النقود وتقضى على الدمقراطية ، وتقوم هذه القيصرية على الدم والعنصرية

وقد مهد توماس كارلايل السبيل لمهاجمة الدمقراطية فقد فسر التاريخ تفسيراً يقوم على صنيع الفرد « البطل » واستخف بالمجالس النيابية ونعتها بأنها « حوانيت للثرثرة » ، والفكر الأسبانى العصرى أورتجه يرى أن ظهور الجماهير هو طابع العصور الحديثة ، ويرى أن الجماهير فظة غليظة حمقاء جاهلة ، فهى تؤثر القوة لا العقل فى حين أن النبل وقف على الأقلية ، وهو يحذر من طغيان الأكثرية على الأقلية المستنيرة ، ويسترعى النظر إلى النتائج الخطيرة التى تترتب على ذلك فى مختلف فروع الثقافة

ونواحى الحياة ، وهو من المفكرين الذين يرون فى تحاسد الجماهير وتباغضها وغبائها أكبر ما يهدد نمو الحضارة وذيوع الثقافة ، فهم يؤثرون من أجل ذلك تسليم مقاليد الحكم للأقلية الممتازة ، وهذه الأقلية فى رأيهم أسمى عقلا وأنبل أخلاقاً من الغوغاء وأقدر على سياسة الأمور .

وأمثال هؤلاء المفكرين لم يتفقوا على صورة من صور الحكم الارستقراطى ، إنما يجمعهم ويؤلف بينهم فقدان الثقة بالجماهير من حيث هى قوة حاكمة ، وهم يخشون نزعات الهبوط بالحضارة التى يزعمون أنهم كشفوها فى الجماعات ، ويطمئنون إلى وضع الأمور فى يد الأقلية العاقلة الرشيدة التى تقدر قيم الحياة الروحية ، ومثل هذه الأقلية عندهم أقدر على النفع وأنهض بالأعباء .

وقد أشرت فى الفصل الخاص « بطلائع الديكتاتورية » إلى تأثر موسولينى بآراء سوريل وباريتو ، والتاريخ عند باريتو أدوار متعاقبة يتغلب فيها فريق مختار ناشىء قوى على فريق مختار قد ذهبت قوته ، وضعف شأنه ، وهكذا دواليك ، وباريتو ينتقص الحكم النيابى ويمجد القوة فى المحافظة على السلطة السياسية ، ويعتبر التمثيل الشعبى أسطورة لأن الأقلية

الارستقراطية هى التى تحكم على الدوام ، وقد أثرت أفكاره فى إيطاليا لأن الحزب الناشىء هناك سره أن يعلن أنه هو « الفريق المختار » وأن رعيمه هو زعيم الصفوة المتخيرة

والنظريات السياسية التى مهدت للفاشية ووطدت بناها ترفض بالاجماع فكرة الحرية السياسية وفكرة المساوة والحكومة القائلة بضرورة الموافقة الشعبية والإتفاق على تقرير السياسة العامة بطريق المجالس النيابية ، وتقرر أن الدولة مطلقة السلطة تامة السيطرة على كل مناحى الحياة ، وتؤثر حصر السلطة فى يد حاكم أوتقراطى ، وتعلن تفوق القوة ، وتنبذ حقوق الأفراد

وقد قدم لها المجموعة الفكرية التى تستمد منها التأييد والاستعلاء الفلسفى أمثال هجل ونيتشه وكارلايل وسوريل وباريتو واشبنجلر ، وعلى نظرياتهم اعتمد موسولينى وهتلر ، وعندهما أن العمل مفضل على التفكير ، وأن الارادة والقوة خير من البحث والتروية ، والمساواة أكذوبة من أكاذيب الدمقراطية لأن الناس غير متساوين وكذلك الشعوب ، وعلى صخرة عدم المساواة يقوم بناء باق متين للمجتمع الإنسانى يُعترف فيه بالزعامة ، ويصفو لها الجو فلا ينازعها أحد السلطة ، ويجد كل سيد مكانه

المناسب ، والجماعات غير قادرة على فهم أغراض الزعماء الأعالى ، وما على الزعيم من بأس فى ترفعه عن عرض أعماله على الجماعات لأنها تفضل الطاعة وتؤثر الانقياد ، ومثل هذا النظام يمحو الحرية والمساواة والتمثيل والنيابة ويرفع التبعة عن كاهل الحكام والزعماء ، وتثبيت مركز الزعيم يقتضى الأخذ بنظرية « الحزب الواحد » كما فى إيطاليا وألمانيا وروسيا ، ففى إيطاليا مثلا يزعم موسولينى أن إيطاليا هى الحزب الفاشى ، وموسولينى هو زعيم الحزب الفاشى فهو إذن سيد إيطاليا غير منازع وقس على ذلك سائر الديكتاتوريات .

الفلسفة الماركسية

الشيوعية مذهب فى الاقتصاد ، وخطة فى السياسة ، وعقيدة فلسفية تدين بها فى العصر الحاضر دولة عتيدة كثيرة السكان مترامية الأطراف ، وتحاول تثبيت قواعدها و بسط سلطانها ، ولا معدى لنا إذا حاولنا أن نتعرف طبيعة العصر الحاضر ، ونلم بمشكلاته البارزة ، وسياسياته المتعارضة من أن نختبر فى نزاهة ودقة تعاليمها ودعاويها واتجاهاتها ووعودها ، وقد يتراءى للبعض

أن الكتابة عنها تزيدها انتشاراً وتأييداً ، ولكنى لا أرى صواب هذا الرأى ، ولو جارينا القائلين به لأمسكنا عن دراسة الكثير من مسائل الفكر ومذاهب الفلسفة ، وفى الشيوعية كما فى سائر المذاهب الفلسفية جوانب صادقة وبها كذلك جوانب عن النقص والزيف والباطل ، وبين دعاتها رجال خلقوا من طينة البطولة ، واحتملوا فى سبيل عقيدتهم ألم التشريد والنفى ، وغضاضة الحاجة ومرارة الحرمان ، ولكن أصدق الناس إخلاصاً ، وأصفاهم نية قد يقع فى الخطأ ويتصور المحال ، وكثير من الآراء التى شقيت من جرائها الإنسانية لم تصدر عن أشرار الناس وإنما أذاعها قوم لا سبيل إلى الشك فى صدق سريرتهم ، والشيوعية ترى قلب النظام الاجتماعى وترى الحالة الحاضرة ظالمة فتاكة ، وأنها ستفضى بالعالم إلى الفوضى وتؤدى به إلى الخراب والدمار ، فهى إذن أمر خطير يستوجب التروية وإنعام النظر . وليس من الحق أن نفرض ضرورة بقاء النظام الحالى وامتناعه على التغيير فالتاريخ كله حركة تحول مستمرة ، ولكنه فى نفس الوقت ليس سلسلة انقلابات مفاجئة وثورات طارئة ، وإنما هو حركة تطور تندر فيها الثورة

والشيوعية مثل الفاشية تحاول التوفيق بين السياسة والأخلاق ،

وهى تتضمن تفسيراً خاصاً للحياة وطبيعة الوجود ونظرية للمعرفة وفلسفة للتاريخ

والشيوعية من حيث هى نظرية متماسكة ومذهب فلسفى كان يطلق عليها فى أول أمرها اسم « المادية الجدلية » وتشير هذه التسمية إلى تفرعها من فلسفة هجل ، ويذهب هجل إلى أن تقدم الفكر وسائر الأشياء إنما ينشأ من الصراع بين العناصر المختلفة المناقضة ، ولنظريته جانبان ، فهى من جانب تصف الطريق الذى اجتازته الأشياء إلى الوجود ، ومن جانب آخر تصف السبيل الذى ينبغى سلوكه إذا أردنا الخلوص إلى حقائق الأشياء ، ويرى هجل أن العمليتين : عملية تقدم الأشياء ونمائها ، وعملية الاهتداء إلى الحق ، يكونان جانبين مختلفين للحقيقة الواحدة ، وكارل ماركس يرى أسبقية الجانب الأول ، ولكن هجل يعزو الأسبقية إلى الجانب الثانى ، وكل نزعة من النزعات فى إبان انتصارها تعمل على خلق نزعة معادية لها ، ولا تزال هذه النزعة الجديدة تشتد وتقوى حتى تتغلب عليها وتجليها عن الميدان . ومن أمثلة ذلك النزعة الفردية فى القرن التاسع عشر ، فقد بلغت القمة ، وأوفت على الكمال ، ولكن انتصارها الباهر كان مدعاة

إلى خلق النزعة الاجتماعية التى قاومتها وقضت على نفوذها .
وكان هجل يعتقد أن القوة الدافعة فى هذه العملية قوة فكرية صرفة ، ولكن ماركس أنكر عليه ذلك ، لأنه بماديته الصميمة كان يرى أن الأفكار إن لم تكن أفكاراً صادرة عن عقول خاصة فهى أوهام عديمة القيمة ، وكان يستمسك بالنظرية المادية التى ترى أن الأفكار نفسها تتكون من تأثير البيئة وانعكاساتها ؛ والأفكار التى تقوم بالعقل إنما منشؤها الأحداث والحركات التى تعرض فى العالم خارج العقل ، فكوائن العالم العضوى هى التى تخلق الحوادث فى عقل الإنسان ، ومن ثم تحتم الحركة التى نسميها « التاريخ » وعقل الإنسان جزء من هذه الحركة ، ولكنه ليس هو المبتكر لها .
ويمزج ماركس المذهب المادى بطريقة هجل الجدلية ؛ ويستخرج من هذا المزيج تفسيره للتاريخ وتعليله لحوادثه وملخص نظريته إن الحوادث تنشأ من الصراع بين النزعات المتباينة ، ويمكننا أن نصل إلى لباب التاريخ بتفهم النزعتين المتصارعتين ، وكما أننا إذا اقتفينا فى عالم الفكر أثر نزعة من النزعات فلا مفر لنا من الانتهاء إلى نقيضها ، فكذلك فى عالم الواقع

يقتضى نجاح نزعة من النزعات ظهور النزعة المناوئة لها . فنظام الأقطاع مهد السبيل لظهور الرأسمالية ، والنظام الرأسمالى يوحى إلى الطبقات الفقيرة الشعور بالتفاوت بين الطبقات ، وبذلك يطبع السلاح الذى يحارب به ، أو يملى للقوة التى تقضى عليه . والقوة الدافعة وراء العملية الجدلية — فى زعم ماركس — ليست عقلية وإنما هى حادثة طبيعية مادية ، وليست إرادات الناس ولا أفكارهم هى التى تغيروجه التاريخ ، وتهيمن على اتجاهاته ، وإنما هى الفواعل الطبيعية ، وتكشّف المواد الخام ، ومبتكرات الصناعة ، ولما كانت فكرة الاختراعات وتأثيرها البعيد فى الفنون والصناعات قد تظهر قوة الفكر الإنسانى فى توجيه الحوادث وصياغة التاريخ لذلك عنى ماركس بأن يوضح أن الاختراعات لا تثب من عقل المبتكر تامة التكوين ناهضة الجناح ، وأن ما يبتكره الناس فى الواقع لا يبتكرونه من تلقاء أنفسهم وبتفكيرهم الفردى ، وإنما يمهد لهم سبيله ويذلل لهم عصيه طبيعة المشكلات التى تستقبلهم بها الظروف المطيفة بهم ، والأحوال العارضة لهم ، وفضلا عن ذلك فإن طوارىء العصر أو بوادر الأحوال هى التى تخمل الاختراع وتهمله أو تذيعه وتعلى

شأنه ، وتعمل على إصلاح عيوبه واستكمال نقصه .
ويرى ماركس أن أساس المجتمع قائم على إنتاج الوسائل التى تصون الحياة البشرية وتدفع عنها غوائل الحاجة ، وتوزيع هذا الإنتاج هو أساس انقسام المجتمع إلى طبقات ، والأسباب النهائية لكل التغيرات الاجتماعية والثورات السياسية لا يبحث عنها فى عقل الإنسان وطريقة اهتدائه إلى الحقائق الخالدة وإدراكه للعدالة وإنما فى تغير أساليب الإنتاج والمبادلة ، ولا تلتمس فى فلسفة العصر وإنما اقتصادياته ، فإذا أصبح باطلا ما كان يراه الناس حقاً ، وصار ظلماً ما كان يراه الناس عدلا ، فإنما سبب ذلك التغيرات الصامتة التى تطرأ على طرائق التوزيع والإنتاج وتجعلها منافرة للنظام الاجتماعى السائد الذى يرتكز على أسس اقتصادية قد غمرها التغيير ، وهذا التنافر الذى يؤدى إلى نسخ نظام المجتمع وتعديل أسسه ليس وليد الذهن أو سليل الرغبات الإنسانية ، وإنما مصدره الإنتاج ، وهو مسألة ليست مستقرة فى عقولنا وإنما هى قائمة خارج عقولنا ومستقلة عن إرادتنا وأعمالنا ، والاشتراكية الحديثة إن هى إلا انعكاس هذا الصراع فى العقول .
ومقومات الحياة الثقافية ، وخصائص المجتمع الأخلاقية

والدينية ، واتجاهاته القانونية والفنية جميعها فى رأى الشيوعية مشتقة من الأصول الاقتصادية ، وأدوار التاريخ المتعاقبة منشؤها صراع الطبقات ، وهذه الطبقات المتصارعة من نتاج الأحوال الاقتصادية .

وعلى هذا النمط من تحليل بناء المجتمع وعناصر تكوينه وتفسير التاريخ تقوم الأفكار الشيوعية ، وترتكز أسس المذهب ، ومن منابتها تتفرع فروعه وتطرد أحكامه .

ولأجل أن يحصل الانسان على القوت الذى يقيم أوده ويستحضر الثياب التى تقيه طوارىء الجو تعود أن يتناول المواد الخام ويحتال فيها حيلته ، ويعمل فيها فكره لتواتى حاجته وتفى بمطالبه وتشبع غرائزه ، ومن ثم تنشأ علاقة بين الانسان وبين الأشياء ، وهذه العلاقة بضرورة الحال تتضمن كذلك العلاقة بين الانسان والانسان ، لأن طبيعة تناول تلك المواد تستلزم التخصص وتوزيع العمل ، وعلى مدى الأيام ينهض فى آثار ذلك حقوق وامتيازات يدعيها بعض القوم لينفردوا باستغلال بعض الأشياء ويذودوا عنها الغير ، ومن هنا تنشأ الملكية من ناحية والحرمان من ناحية أخرى ، ويرى المالكون أن الأشخاص

المجردين من حقوق الملكية يمكن استخدامهم فى الاستغلال تحت إشرافهم ورقابتهم لقاء أجر زهيد يدفعونه لهم ، وقد نشأت من أساليب الاستغلال تلك الصور المختلفة فى معاملة الإنسان للانسان ونلمح من ذلك أن العلاقة بين الناس فى مختلف العصور قائمة على أسلوب تملك الأشياء وطريقة تناولها وصنعها ، وقد ظلت تلك العلاقة طوال العصور المنصرمة ثابتة فى جوهرها ، ومن جرائها انقسم المجتمع إلى فريقين كبيرين يتبادلان العداوة والبغضاء ، وعلاقة الاستغلال ولو أنها لم تتغير فى الجوهر ولكنها مع ذلك قد أخذت صوراً متعددة . ويميز كارل ماركس من بينها ثلاثة أنواع رئيسية حدثت فى تطور المجتمع التاريخى ، فهناك الاستغلال الذى اتخذ صورة الرق والاستعباد ، وهناك استغلال عهد الإقطاع ، وقد تلتهما صورة الاستغلال فى عهد الرأسمالية ، والاستغلال ظاهر الظهور كله فى الصورتين المتقدمتين سواء بعلاقة العبد بسيده أو الأمير الإقطاعى برعيته ، وفى العصر الرأسمالى ظلت العلاقة واحدة فى الجوهر ، ولكن يخفى أثرها ، ويلطف من وقعها ، بيع المنتجات لا استعمالها المباشر ووجود الوسطاء بين المنتج والمستهلك ، وذيوع الحرية السياسية ، وسريان

المبادىء الدمقراطية وتقدم الجماعات رهن بتغير العلاقة بين الإنسان والأشياء ، أو بلفظ آخر يتوقف تقدمها على الأسلوب الذى يتناول به الإنسان المواد الخام و يحيلها سلعاً تنهض بحاجته وتتكفل بمطالبه ، ومن آونة لأخرى تنبغ فى عالم الصناعة مستحدثات تستتبع صوراً جديدة فى المجتمع ، وكلما سمت الاختراعات فى معارج الرقى وكبر نصيب الناس من البراعة الصناعية واستفاضت المعرفة واستنارت الأفكار استلزم ذلك صوراً جديدة للنظام الاقتصادى .

وسنن الآداب ، وقواعد السلوك ، وشرائع القوانين فى مختلف المجتمعات تنم على حقيقة النظام الاقتصادى السائد لأنها نشأت تبعاً لحاجات الطبقة المتحكمة المستغلة ، وهى ترمى من ورائها إلى تحبيذ العلاقة الخاصة بين الطبقتين ، وتسويغ استغلال إحدى الطبقتين للطبقة الأخرى ، وجميع النظم السياسية ومذاهب التشريع مرتبطة بالنظام الاقتصادى ، فهى ثمرته ومرآته معاً . وقد كانت العبودية مباحة ومعترفاً بها فى المجتمعات التى كانت تستغل العبيد ، ومن ثم يرى ماركس أن ركون الطبقات المستَغَلّة

إلى التماس الحق ، وتعويلها على نشدان العدالة أمر لا غناء فيه ولا رجاء فى مخايله ، لأن تلك العدالة المنشودة قائمة على افتراض صحة النظام الذى يثورون به و يخرجون على ممثليه ، وليس هنالك عدل مطلق ولا حق مجرد — كما يرى ماركس — و إنما هنالك معايير للحق، وتصورات للعدالة ، ومن بين تلك المعايير والتصورات ما يسوغ وجهاً خاصاً من وجوه التقدم الاقتصادى ، ويرى صلاحه ، ومطابقته للحق ومسايرته للعدالة

ويقف الشيوعيون من الدين موقفاً بعيداً عن الإعجاب والتقدير، بل هم لايحجمون عن مقاومته وشن الغارة عليه والعمل على تقويضه لأنه فى عرفهم ضرب من ضروب المخدرات التى تراخى العزيمة ، وتثلم النشاط، وتغرى بالزهادة والاستسلام ، وهم يرون أن الطبقات المتمولة قد اتخذت الدين وسيلة من وسائلها التى تستعين بها على حشد عقول الطبقات الفقيرة بالأوهام والخرافات لتصرفها عن مجابهة الحقائق ، و إدراك ما ينصب لها من الاشراك وما يحاك لها من الدسائس ، ويسترعى الشيوعيون النظر إلى ما ورد فى الكتب المقدسة عن تحبيذ القناعة ومدح التواضع والخشوع وذم الكبرياء والجبروت

ونظر الشيوعيين إلى الآداب والفنون وسائر ألوان الحياة الفكرية متأثر بمذهبهم فى الإقتصاد، والأدب عندهم لا ينظر إليه منفصلا عن السياسة والإقتصاد ، لأن الأدب الحق فى زعمهم هو الذى يزيد الحياة قوة ، ولما كانت بحياة الإنسان ممتزجة بحياة المجتمع ، كما أن تقوية الحياة تتطلب تسهيل توزيع النشاط الإنسانى بحيث يثمر ثمرته المرجوة ولا يذهب عبثا لذلك يرى الشيوعيون أن الأدب الذى ينمو عالقاً باغصان وفروع شجرة الرأسمالية نموا فضولياً هو أدب قليل المنفعة زهيد القيمة ، والأدب الجيد هو الذى يدعو إلى زيادة الإنتاج الإنسانى، ويعاون العناصر التى تعمل لتحقيق ذلك ، فمادته إذن الدعاية ، ودعايته متجهة إلى محاولة التغيير المبدع الخالق ، وقيمة أدب الماضى هى فى أنه يقدم لنا صوراً أمينة للظروف الماضية وأحوال الطبقات فى العصور الخوالى ، والأدب فى العصر الحاضر يجب أن يعين على احداث الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وهم يؤثرون الأدب القريب من لغة الشعب وتصوراته ، ولا يرتضون الرويات التى تدور حول حياة الأفراد ، وإنما يفضلون الروايات التى تصف صراع الطبقات لأنها تمهد سبيل التقدم نحو الاشتراكية

ويرى الشيوعيون أن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية لا يتم بالطرق السلمية ، ولا مناص فيه من اصطناع الشدة واستعمال العنف والقهر ، وذلك لأن النظم السياسية والقانونية والأدبية القائمة على أساس إقتصادى خاص تولد فى النفوس الرغبة فى الدفاع عنها والاستبسال فى سبيلها ، حتى عندما يكون ذلك الأساس الاقتصادى قد آذن بالسقوط وأشرف على الزوال ، وكل نظام سياسى قد منح طبقة خاصة حقوقا تحرص عليها وتستمسك بها لا يمكن تبديله دون الاستهداف لمقاومة الطبقة المستمتعة بامتيازاته والمحتكرة لخيراته ، وهى تحاول أن تقنع الناس ، من طريق إشرافها على تربية النشء ، بأن النظام الراهن كفيل بتحقيق العدالة ، وأن الخير فى بقائه وحياطته ، وهكذا يبقى النظام السياسى جامداً فى حين أن الاختراعات الحديثة فى عالم الانتاج قد جعلت الحاجة إلى تغييره شديدة ملحة ، ويقع فى روع الطبقات الفقيرة أن وسائل الإقناع وأساليب الدمقراطية غير شافية ولا مقنعة وأنها مضطرة إلى إحداث الانقلاب بالقوة والصدام .

ويرد الشيوعيون الحرب الكبرى السابقة إلى أسباب اقتصادية

وذلك إن قوى الإنتاج كانت فى تقدم مستمر وزيادة مطردة ، فى حين أن النظام الاجتماعى الراهن ظل بغير تعديل ، وترتب على ذلك أن أثمان السلع ارتفعت إلى ثمن لا يمكن المجتمع من استيعابها جميعها ، فاشتدت من جراء ذلك الحاجة إلى المنافسة لفتح أسواق جديدة تحت ستار الاستعمار وأنتج ذلك الحرب .

وظهور قوة الطبقات الفقيرة له نظائر فى التاريخ لأن كل طبقة استأثرت بالنفوذ استدعى وجودها ظهور طبقة مناوئة لها وهذه الطبقة تزحزحها فى النهاية عن مكانتها وتغتصب نفوذها ، ولكن اشتداد قوة الفقراء فى العصر الحديث طراز فريد من الحركات الاجتماعية لأن نزاع الطبقات فى العصور السالفة كان ينتهى بتغلب طبقة على طبقة ، وأما انتصار طبقة الفقراء فى العصر الحديث فانها ستؤدى إلى خلاص الإنسانية وتقضى على الطبقات ، وهذا هو مصدر قوة العقيدة الشيوعية ، لأن أنصارها لا يعملون لتغليب طائفة ، وإنما يعملون لتحرير الإنسانية ، ويشعل هذا الاعتقاد حماستهم ويبعث فى نفوسهم حب التضحية والتفانى فى التبشير بالمبدأ وتدعيم العقيدة .

ويرى الشيوعيون أن تحرير الإنسانية والغاء الطبقات وإزالة

الفوارق الاجتماعية يستلزم فترة تمهيدية تستولى خلالها على أعنة الحكم ديكتاتورية جريئة لا تحجم عن استعمال القسوة والإرهاب توطيداً لمكانتها ودفاعا عن حوزتها ، ومتى استقرت الأحوال وزال الخطر بطلت وظيفة الحكومة وانتهت مهمة الديكتاتورية .

ويشك الشيوعية فى نجاح الدمقراطية لأنها فى عهد الرأسمالية لا يمكن إلا تكون خيالا لا حقيقة له ، وما دامت أكثرية الناس من الطبقات الفقيرة التى لا تملك شيئاً فمن العبث الكلام عن الحرية الفردية ، أو قدرة الفرد على التأثير فى نظام المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا حرية لمن لا يمتلك شيئاً ، ومهما تكن الحكومة دمقراطية فإن النفوذ سيظل فى يد المسيطرين على القوى الاقتصادية لاستيلائهم على وسائل الإنتاج الصناعى ، ولا نزاع فى أنه مما يبعث الارتياح والسرور أن يباح للانسان حرية النقد والمناقشة ، ولكن الذين لا يتغذون تغذية صالحة أو يرهقهم العمل المضنى لا يرون فى حق الاستمتاع بالنقد سوى نوع من الترف لا قبل لهم به ولا رغبة لهم تذوقه لأنهم أحوج إلى ملء بطونهم منهم إلى تحريك ألسنتهم ، وما دام

ينقصهم القوت فهم زاهدون فى الحرية ، وحريه التفكير ، أو حرية المناقشة والبحث والتعبير عن الرأى هى أنفس ذخائر الدمقراطية ، وأسطع آياتها ، ولكن الشيوعيين يشكّون فى وجودها ، وينكرون قيمتها ، وهم يرون أن الرأسمالية إذا اشتدت بها الأزمة عضتها الحاجة فإنها لا تتردد فى إلغاء هذه الحرية الوهمية ، وتظهر على حقيقتها سافرة غير متوارية ، ويضربون لذلك مثل الفاشية فى إيطاليا والنازية فى ألمانيا . والشيوعية فى نظرهم هى وسيلة إنقاذ الحضارة فى هذا العصر المضطرب الجائش لأن الرأسمالية ستظل فى كفاح عنيف ، وتظل دولها يصارع بعضها بعضاً صراعاً ينذر بأسوإ النتائج ويقوض الحضارة ويعصف بثمراتها .

ولعل أقوى نقد يوجه إلى الشيوعية هو قيامها على طريقة هجل الجدلية ، لأن هذه الطريقة صحيحة من ناحية المنطق وما وراء الطبيعة ، ولكن تطبيقها العملى على الشؤون الدنيوية ، والحوادث التاريخية لا يخلو من الاعتداء على الحقائق والاساءة إلى التاريخ ، وعندما نعرض حوادث التاريخ نرى أنها لا تطابق تمام المطابقة الأسلوب الجدلى الذى يقول به هجل ، والتاريخ

مزيج من الضرورة والحرية ، والنظام والمصادفة ، والعوامل الهامة الأساسية وكذلك الحوادث التافهة الزهيدة ، وتياراته مختلفة وعواصفه كثيرة ، فالطموح له أثره فى توجيه التاريخ وكذلك الدسائس والغيرة والمسائل الجنسية والحماسة الدينية والهوسة المثالية ولا يمكن تجاهل أثر الأفراد البارزين الذين نسميهم « أبطال التاريخ » ، وإخضاع التاريخ لعامل واحد يقتضى تجاهل الكثير من حقائقه والالتواء فى تفسير حركاته ، وشؤون الحياة الإنسانية ليست جميعها خاضعة للمنطق مترسمة لخطواته ، ولها ظلال مختلفة ، وملابسات كثيرة ، وتاريخ الإنسانية يتوقف على كثير من المصادفات التى لو تغير بعضها لتغيرت قصة التاريخ واختلف سير الزمان ، ومسألة تنازل الديكتاتورية التى تنشأ عقب الثورة الشيوعية عن امتيازاتها وسلطتها أمر غير منظور ، ومن الصعب التسليم به والاعتقاد بصحته .

الدمقراطيـــــــة

معنى الدمقراطية : —

الدمقراطية من الناحية السياسية هى نظام فى تصريف شؤون الدولة ، وسن القوانين، ووضع الشرائع، ومباشرة الأعمال الإدارية المختلفة ، قائم على التصويت العام واستعمال حق الانتخاب ، ولكنها فى الواقع أوسع مدى من ذلك وأبعد غوراً وأسمى معنى وأرفع مطلباً ، ومع ذلك فإن الناحية السياسة منها هى أحسن الوسائل ، وأقوم ما انتهى إليه الذكاء البشرى حتى اليوم لتحقيق العدالة فى العلاقات البشرية ، وضمان إنماء الشخصية الإنسانية ، وهى أسلوب لحياة الفرد والجماعة يتيح لكل إنسان — رجلا كان أو امرأة — ناضج السن مكتمل العقل أن يساهم فى تكوين القيم المسيطرة على حياة المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا امتراء فى أن ذلك لازم لخير المجتمع وسعادة الفرد

والتصويت العام ، وإجراء الانتخابات ، ومسؤولية الحاكمين تلقاء من منحوهم الثقة وسائر عناصر الحكم الدمقراطى لم تخرج عن كونها وسائل أثبت البحث ودلت التجربة على لزومها

لتحقيق الدمقراطية من حيث هى أسلوب من أساليب
والفكرة التى ترمى إليها الدمقراطية من وراء ذلك هى أنه
بعد ولن يوجد فرد أو مجموعة من الأفراد هم من رجاحة
ونزاهة القصد ، بحيث يباح لهم أن يتحكموا فى مصاير
و يفصلوا فى أمورهم بغير إرادتهم ورغم أنوفهم ، وطبيعى أن
من حق كل من تسرى عليهم القوانين أن يكون لهم فى
وتهذيب حواشيها كلمة مسموعة ، ورأى محترم ، وما دام
إنسان يسعد أو يشقى بالقوانين السائدة فى المجتمع الذى
إليه فمن العدل أن يكون له فى إقرارها رأى، وقد ظهرت الدمقراطية
وسما شأنها عند ما أقنعت التجارب المريرة ، وعبر التاريخ المتعاقبة
الإنسانية بأن المداولة فى الأمور ، وتبادل الرأى الحر ، وإقناع
الناس عن طريق المنطق و بالحجة الواضحة ، لا بالقسر والإرغام
والتهديد والإرهاب هى خير أساليب الحكم وأخلقها بإصلاح
الفساد ، فقد جربت الإنسانية عهود من كانوا يحسبون أنفسهم
أسمى من البشر وأبعد منهم نظراً ، ومن خالوا أنفسهم
وذرية الآلهة ، ومن اعتقدوا بأن الحكمة قد تنزلت عليهم
وأن الله قد اختصهم بالحق المقدس فى الحكم ، فلم تحمد مغبة

ذلك ، ولم تلق على أيديهم إلا الخسران المبين ، والطغيان المرهق ، وألوان الجور والفساد .

وأساس الدمقراطية هو الإيمان بكفاية الطبيعة الإنسانية ، والاعتقاد بالذكاء الإنسانى ، والتصديق بمزايا تعاون الملكات وائتلاف النفوس على الخير العام ، أما الحكومة الأوتقراطية فإنها تقوم على أن الفهم هبة قد اختص الله بها قوماً وضن بها على غيرهم من عباده ، وأن هؤلاء القلائل الذى رزقوا المواهب السنية ، وأوتوا النبوغ والعبقرية ، لهم وحدهم حق السيطرة على الشؤون العامة وشرف قيادة الناس ، وهذا الرأى له قيمته ، ومن العبث الاستهانة به أو الإقلال من شأنه ، فهو الرأى الذى غلب على الإنسانية فى الماضى البعيد والقريب ، وعليه قامت الحضارات القديمة والدول السالفة ، ولا نكران أن الدمقراطية حديثه العهد فى تاريخ الإنسانية وحتى حيث تسود الدمقراطية ، فإن عقول الناس ومشاعرهم وأحاسيسهم لا تزال يتغشاها من الحين إلى الحين فكرة الانقياد للمتزعمين ، و بقايا أمثال هذه الآراء مصدر خطر شديد على الدمقراطية ، بل هى الثلمة التى نفذ منها الخطر الذى شقيت به الدمقراطية فى العهد الأخير

والفكرة التى ترمى إليها الحكومة الدمقراطية هى تمكين أعضاء المجتمع وأفراد الشعب جهد الطاقة من المشاركة فى الحكم وإتاحة الفرصة التامة الحرة لهذه المشاركة ، وقد تحقق هذا النوع من الحكم إلى حد ما فى الدمقراطيتين الكبيرتين ، الدمقراطية الإنجليزية والدمقراطية الامريكية

وقد عرفت الدمقراطية بأنها « حكومة الشعب بالشعب وللشعب » ويتبين من مضمون هذا التعريف أن الحكومة الدمقراطية لا تضطهد فريقاً من الشعب لتناصر الفريق الآخر ، ولا تقسو على حزب من الأحزاب ولاتستذل طبقة من الطبقات وإنما تلتزم روح الاعتدال والتسامح ، ومعنى حكومة الشعب أن رغبة الأكثرية يجب أن تتحقق ، ولكن على أن تراعى شعور الإخاء نحو الأقليات لأنهم كذلك جزء من الشعب ، فحرب الطبقات واضطهاد الأقليات ومقاومة الأحزاب تتنافر جميعها مع الدمقراطية

والدمقراطية تؤمن بالحرية الفردية وضرورة إنماء الشخصية الإنسانية ، وترى أن الدولة وجدت من أجل الفرد وأن الفرد لم يوجد من أجل الدولة ، وهى لا تفرط فى الثقة بالدولة ولا تنزلها

منزلة العبادة والتقديس ، وواجب الدولة هو أن تهيئ للفرد المجال وتمنحه الفرصة لإنماء خير ما فيه ، وأسمى واجبات الدولة هى تمكينه من إظهار قدراته ومواهبه ، وإذا لم تكن الدمقراطية هى خير أنظمة الحكم والمثل الأعلى له فإنها على الأقل أهون الحكومات احتمالاً وأقلها عيوباً ومساوىء ، فضلاً عن أنها تجنبنا الكثير من المزالق والعديد من الأخطار

والحكومة الدمقراطية لا تفرض علينا عقائد خاصة ولا تأخذنا بمذهب معين فى الأخلاق والآداب، لأن التفكير الدمقراطى يؤمن بأن آراء الإنسان الأخلاقية والسياسية هما من اختصاصه وشؤونه فمن حقه أن يكون له الحرية فيهما دون تدخل الدولة ، فالدولة لا تفرض علينا كيف يجب أن نعيش ، وعلى أى نمط نفكر ، وإنما عليها أن تدفع عنا العقبات التى تعترض جهودنا وتعتاق تفتح ملكاتنا ، وأن تخلق الأحوال التى تيسر لكل إنسان اختيار طريقته فى الحياة وأن يعيش طبقاً لاختياره ، فالدولة تمكن كل فرد من تلقى العلم ليتثقف عقله وتتهذب روحه ويستطيع أن يدرك الحق ويميز القيم ، وتنمى ملكاته الانتقادية حتى يستطيع أن يتخلص من عبودية الاعتماد على تفكير الغير ، والانسياق

وراءه ، وتزوده بأسباب التفكير المستقل

وهى لا تمكن الفرد من الاستئثار بالسيطرة والنفوذ ، وتحتاط لذلك أشد احتياط ، لأنها قد تعلمت من التاريخ وأحداث الماضى العظيمة ، وعبره الأليمة ، أن البشر لا يمكن أن يؤتمنوا على السيطرة غير المحدودة على مصاير إخوانهم البشر ، ومن الواضح أن الذين عليهم أن يخضعوا للقانون يلزم أن يكونوا هم الذين يقررون القوانين الصالحة ، فليس يكفى أن يكون الذين فى أيديهم مقاليد السلطة موهوبين حكماء ليضعوا أحسن القوانين ، بل يلزم أن تتفق كفايتهم مع الحرص على إسعاد الناس ، وتحرى سن القوانين التى يريدونها ، وتلائم أحوالهم النفسية ، وظروفهم الاجتماعية ، وتجاوب مطالبهم ، وتلبى حاجاتهم ، وخير للناس أن يعيشوا فى ظلال قوانين ناقصة ولكنها ملائمة لحاجاتهم من أن يرغموا إرغاماً على قبول نظم كاملة مسلمة من العيوب ، والطبيعة الإنسانية فى مختلف العصور ملأى بالمتناقضات والغرائب ، فهى تلتمس قوانين ملائمة لها لا أن ترغم على قوانين كاملة

وقد جاهدت الدمقراطية جهاداً عنيفاً متصلاً لتحقق هذه الآراء ، ووفقت إلى حد لا بأس به فى أن تكتسب للإنسان

حق المساهمة فى تقرير نوع الحكم الذى يخضع له وفرض القوانين التى تسرى عليه ، وهو حق يجمل بنا أن نقدره ، ونحرص عليه ونعمل على التوسع فيه ، والاستزادة منه ، والدمقراطية بطيئة فى أعمالها وغير براقة فى مظاهرها ، وقد لا تثير الخيال بروعة مشاهدها ونخامة مناظرها ، والذين يعهد إليهم فى الحكم قد يرتكبون الأغلاط ، ولكن فضيلة الدمقراطية هى التجربة والمحاولة والتجديد الذى يتبع ذلك ، والذى لا يصلح للحكم فى بادىء الأمر قد يصبح صالحاً بمثابرته على أداء واجبه واستفادته من أغلاطه ، وخير أن يعمل الإنسان العمل رديئاً ليتعلم كيف يتقنه بعد ذلك من أن يسلب الفرصة لعمله على الإطلاق ، وهذا هو محور الخلاف بين أفلاطون والدمقراطية ، فأفلاطون يرى أن الرجل العادى ليس له من المعرفة والخبرة ما يمكنه من ممارسة الحكم ومباشرة السلطة فهو يعارض فى منحه الفرصة للقيام بما لا يصلح له ويستجهله وينتقصه ، ولكن الدمقراطى إنما يمنح الفرصة برغم جهله وعدم حنكته لأننا لا نعرف وسيلة لا تخطىء لاكتشاف الحراس الذين يرى أفلاطون إسناد الأمر إليهم من

ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن الدمقراطى قد يصبح صالحاً للحكم بعد التجربة والممارسة

ويقول أفلاطون إن المصالح الحزبية الطائفية هى التى تسود فى الحكم الدمقراطى ، ولكن الدمقراطية الحقة لا تعترف بوجود امتيازات لطبقة من الطبقات أو حزب من الأحزاب ، فمصلحة أى فرد مثل مصلحة الفرد الآخر ، وربما كان هذا مثلا أعلى للدمقراطية ، ولكن هذا هو الذى تبغيه الدمقراطية وتعمل على تحقيقه .

ويردد بعض الذين يضعون من شأن الدمقراطية ويقيمون عليها النكير أن الناخب فى أغلب الحالات شخص قاصر الإدراك نزر المعرفة ، محدود التجارب ، ولا يطمأن إلى نزاهته ، ولكن رجل الشارع بضرورة الحال له شأن فى القوانين التى تطبق عليه ، وقد لا تكون له صلة بالأحزاب وقد يكون غير معنى بتتبع الأحداث السياسية ومطالعة الصحف ، وربما لا يجشم نفسه إعطاء صوته ، ولكن ما تفعله الدولة يؤثر فى حياته تأثيراً بالغاً ويتناول مستقبله ومصيره ، فمن حقه أن يمنح الفرصة للاشتراك فى توجيه سياسة الدولة عن طريق إعطاء صوته ، وقد لا يستفيد

من هذه الفرصة ويهملها ولكن هذا شأنه وعليه تبعته .

ويشير بعض المفكرين بوجوب تقليد الفنيين الحكم لأنه شيء معقد وبخاصة بعد ما اتسعت آفاق العلوم واطرد تقدم الحضارة ، والفنى الغزير المعرفة الواسع الخبرة يعرف ماذا يجب عمله وكيف يعمل ومتى يعمل ، فى حين أن من يقع عليه اختيار رجل الشارع يجهل ذلك أو لا يجيد معرفته ، ومضمون هذا الرأى أنه يجب اختيار الفنى لسعة علمه وأن يترك له الفصل فى الأمور ، ولكن ليس هناك ما يسوغ ذلك فان ما يعرفه الفنى فى الاقتصاد مثلا قد يناقض تمام المناقضة ما يعرفه غيره من الفنيين ، وقد تكون عند الفنى معرفة تنقص جمهرة الناس ولكن الغايات التى يرمى إليها قد تختلف عن غايات سائر أفراد الشعب ، فالخبير فى الاقتصاد أو الخبير فى الشؤون الصحية أو الخبير الحربى قد يشتط كل منهم فى طلبه وينظر إلى الأمور نظرة متأثرة بناحية اختصاصه ، وقد تكون غاياته متعارضة مع غايات أخرى لاعلم له بها ، وليس معنى ذلك رفض الاستعانة بالخبراء لأن هذا مما لا يقول به عاقل ، وإنما معناه ضرورة المراقبة والإشراف لأن الانقياد لرأى الخبير قد يصبح حجة لإرغام المجتمع على قبول أشياء لا يريدها .

أما الحجة القائلة إن أسمى الناس هو الذى يجب أن يتولى الحكم لإنافته على غيره فنقدها هين ، وهو أننا لم نهتد بعد إلى طريقة حاسمة لمعرفة التفوق ، وفضلا عن ذلك فإن الدمقراطية تسترعى النظر إلى أنه من الخطر أن يكل أمر الناس إلى شخص مهما سمت مواهبه دون أن يكون قابلا للمناقشة وتقديم الحساب. وقد دلت تجارب التاريخ على أن الشخص الذى يستمتع بالقوة المطلقة لا يمكن الاعتماد عليه ولا الثقة به ، ولذا قال اللورد اكتون كلمته المشهورة « القوة مفسدة والقوة المطقة تفسد إفساداً مطلقاً » وفى سيرة أمثال نيرون وكاليجولا فى روما القديمة ، و إيفان الرهيب و بطرس الأكبر فى روسيا ولويز الرابع عشر فى فرنسا ومئات غيرهم ما يبرر قول القائل « منح الناس قوة الآلهة يجعلهم يتصرفون تصرف الحيوانات » وقد يكون من بيده القوة حسن القصد سليم النفس، ولكنه برغم ذلك يصبح سبباً فى شقاء الناس، وقد يحاول الإصلاح ولكن امتلاكه قوة لا كابح لها ولا رقيب عليها سيجعل شخصه مصدر خطر دائم وتهديد لا ينقطع ، ويجعله يسىء الحكم على بواعث الناس ، ولا يحسن فهم أغراضهم ، ويسخر من رغباتهم . والدمقراطية تشترط فيمن تمنحه القوة والنفوذ أن

يقدم عنهما الحساب ، وكلما ارتقت الأمة فى مدارج الدمقراطية كانت الرقابة شديدة والحساب عسيراً ، والذى يطيع القانون وتتأثر به مصالحه من حقه أن يمنح الفرصة لتغييره أو تنقيحه عن طريق النقد والمداولة والانتخاب .

واشتراك الشعب فى الفصل فى امهات المسائل وقاية للهاوين من تحكم المحترفين ، ويصون مصالح الجمهور من تصلف الطبقة المتخصصة التى تضطلع بأعباء الإدارة والتنفيذ وتنسى أحياناً أنها ليست الآمر الناهى ولا السيد المطاع ، ومسؤولية الحاكم أمام المحكومين من أقوى دعائم الدمقراطية . وأنصار الحكم الأرستقراطى لا ترضيهم مشاركة الشعب فى توجيه السياسة ، ويعتقدون أن الأكثرية نزاعة إلى الظلم والعدوان ، ولكن إذا كان من الصعب أن تنصف الأكثرية الأقلية فإن الأدخل فى الصعوبة هو إنصاف الأقلية للأكثرية .

ولا تهمل أكثر النظم السياسية العناية بالرأى العام وتحرى مرضاته وتملق مشاعره ، وحتى الطاغية المستبد يحاول أن يتبين أثر ذلك فيما يقابل به من تهليل عام أو تذمر مكبوت ، وما إلى ذلك من العلامات والنذر التى تبدو لعين الملاحظ البارع والحاكم

اليقظ ، والمستبد نفسه قد يخالط شعبه متستراً مجهول الشخصية ليعرف ما يقوله الناس و يتبين مشاعرهم ، ولكن الدمقراطية تذهب إلى الصميم ، فتعرض المسائل الأساسية على نظر الجمهور وتستأنس فى بحثها بتفكيره . وقد تختلف أنواع الدمقراطيات فى تقدير ذلك ، وتحـديد أساليبه وصوره ، وتتشعب الآراء فى ذلك ، وليست تعنينا هنا التفصيلات ، و إنما الفرق الأساسى بين النظرية الدمقراطية والنظرية الارستقراطية

وحقيقة أن التفصيلات قد تصبح هامة إذا كانت تعمل على تشويه المذهب وتنحرف به عن الغرض الأصيل فقد يصبح الأسلوب آلياً وطريقته ماكرة زائفة لا تمكن من تحقيق الغاية المنشودة كما يحدث فى الانتخاب الذى تتدخل فيه الحكومة ، وتزيف إرادة الشعب ، ولكن العمل على استدراك هذه العيوب وصيانة النظام الدمقراطى من هذه الآفات لازم فى كل حين

والدمقراطية لاتؤله الدولة ولا تقدسها ولكنها كذلك لاترى حلها والقضاء عليها ، وقد راجت فى القرن التاسع عشر فكرة الفوضوية التى ترى أن الحالة المثالية للبشر هى انتفاء الدولة و بطلان سلطانها، وقد قال بذلك پرودون و باكونين وكروپوتكين،

وفى عصور كثيرة اقترنت فكرة الدولة بفكرة الاستبداد والطغيان ، ولكن عرف فى العصر الحديث أن الحكومة قد تكون صديقاً يحسن العطف ويجبر الكسر ، وقد تكون عدواً لا يعرف غير التنكيل والكبت والعسف ، وأن حكومة الشعب غير الحكومة الارستقراطية ، وقد أظهرت بعض الحكومات الارستقراطية عطفاً على الشعب ورعاية لمصالحه وتقديراً لحاجاته ، ولكنها فى الغالب كانت غير معنية بالحرية والمساواة واحترام الشخصية الإنسانية ، ولا بجعل الحاكم مسؤولا أمام الرعية، وفى بعض الأحيان كانت تقاوم أمثال هذه الأفكار وتضطهدها ، أو تروج أنها أفكار مثالية لا سبيل إلى تحقيقها

والدمقراطية بطبيعتها قابلة للتطور والنماء فى حين أن أكثر المذاهب المناوئة لها تميل إلى الجمود والمحافظة ، ومعظم المحافظين ينكرون الرغبة فى التغيير الاجتماعى الواعى لأنهم يعتقدون أن النظم لا تصنع صنعاً و إنما تنمو نمواً بطيئاً غير محسوس به ، وأنها من عمل التاريخ ، وفى بعض الأحيان يخلعون عليها القداسة فيقولون إنها إرادة الله ، والدمقراطية لا ترى بأساً فى تغيير القوانين وتعديل الشرائع حسب المصلحة ومستلزمات الأحوال الطارئة

المتجددة ، والمحافظون يحاولون أن يزخرفوا عيوب النظم السائدة ويستروا مساوئها ، ويتكلفون إظهار الحكمة فيما أصبح متنافراً مع الظروف المستجدة صوناً لمصالحهم وإبقاءً على نفوذهم ، وفى سبيل هذه الأثرة القصيرة النظر المحدودة التفكير يعرضون المجتمع للثورات الباغتة والانقلابات العنيفة

والأفكار الدمقراطية قديمة قدم الرواقية والمسيحية والإسلام ، وقد جاهدت الفكرة الدمقراطية جهاداً طويلاً شاقاً ضد نظام الطبقات الذى كان معترفاً به فى العالم القديم ، واستهدفت لعداوة المذاهب القائمة على الاعتقاد بالتفوق الشعبى والمذاهب القائمة على العبودية والاسترقاق ، وقد أعلنت المسيحية مساواة الناس عند الله ، وأعلن الإسلام أنه لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى ، ولكن لا يمكننا أن ننكر أن الدين قد اتخذ فى عصور كثيرة وسيلة لحمل الناس على الخضوع والاستسلام واستساغة تحكم الطغاة المستبدين ، وبرغم تحالف الكثيرين من كبار رجال الدين مع المستبدين فإن فكرة المساواة الروحية قد تسربت ببطء فى الحضارة الغربية وامتزجت بها وظهرت فى مذهب العقد الاجتماعى وفى المطالبة بحقوق الانسان والثورة بالنظم الطاغية ،

وقد قاوم مذهب العقد الاجتماعى فكرة حق الملوك المقدس مقاومة عنيفة حتى تغلب عليها وهزمها

الدمقراطية والمساواة : الظن الغالب أن الدمقراطية مقصورة على النظم السياسية المعهودة ، فى حين أن الدمقراطية الحقيقية هى حريات اقتصادية تقترن بالحريات السياسية ، والحياة وكيفية المحافظة عليها وتجنيبها عوادى الفاقة وقسوة الضرورات لا تقل خطراً عن الاعتراف بالحقوق المدنية ، والدمقراطية الاقتصادية معناها أن كل إنسان يحمل مصيره بيديه ويكون الحكَم فى مستقبله ، وهذه الفكرة كامنة فى الوعى الإنسانى وطالما أثارت الثورات وابتعثت الحركات ولم ينل منها الفشل المتوالى ولم تثن عزمها النكبات ، ولو تحسنت العلاقة بين حاجة المجتمع وطريقة احتكار موارده واستغلال خيراته لأرسل ذلك ضوء الأمل فى حيوات كثيرة احتواها البؤس وغمرها الظلام ، ولأحال الكثيرين ممن تضطرب فى نفوسهم بواعث الثورة والتمرد رجالا متزنين مخلصين فى معاونة الدولة على القيام بمهمتها والاضطلاع برسالتها

وثروة كل دولة من الدول هى فى الواقع ثمرة عملين : عمل كل فرد على حدة ، وعمل المجموع المتعاون المتساند ، فجزء منها يستحق

التوزيع على الفرد بنسبة نصيبه من العمل ، وقسط منها بوصفه فرداً فى المجتمع ، لأنه بتعاونه هو وغيره مع المجتمع استطاع المجتمع أن يستخرج ثمرات أكثر ويأتى بثروة أضخم إضافية هى من حق المجتمع

والدمقراطية الاقتصادية هى التى تعترف بهذين الموردين الهائلين من موارد الثروة ، المورد الناشىء من مجهود الفرد والمورد الناشىء من التعاون والتساند ، وترى من الغبن الشديد والظلم الفادح أن يضع فرد يده على مورد من أمثال هذين الموردين ويستأثر به ، وقد فشلت جهود الكثيرين من ذوى الأرواح السامية والقلوب الكبيرة الراغبين فى الإصلاح بسبب عجزنا عن تحقيق الحرية الاقتصادية ، والكثيرون يمنعهم الفقر والكدح لجلب الرزق من تذوق الجمال والاستمتاع بالثقافة

ولما اشتدت وطأة النهضة الصناعية الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر عجب الناس لسوء نتائج الدمقراطية السياسية ، وتبين لهم أن مصدر الشر هو أن رجالاً قلائل يتملكون رأس المال المنتج ، وتهيأ الجو لظهور آراء أمثال كارل ماركس وپرودون ، وماركس يرى ضرورة جعل وسائل الإنتاج ملكاً مشاعاً للمجتمع ويدعو

العمال فى جميع أنحاء العالم إلى الاتحاد والثورة لقلب النظام القائم على الرأسمالية ، و پرودون يرى أن الملكية الخاصة سرقة ، والأحرار الذين كانوا يعلنون أن الإنسان ولد حراً ، وأن الناس متساوون وعدوا ولم يفوا بعهودهم ولم يحاولوا جدياً تحقيق آرائهم ، وأثبت الشيوعيون إخلاصهم لفكرة المساواة وجعلوها مناط فلسفتهم

وقد قرر بعض خصوم الدمقراطية الذين أمعنوا فى الدرس ، وادعوا فى العلم معرفة ، أن الدمقراطية فاشلة لا محالة لأن البحث العلمى والتحليل النفسى والفقه التاريخى قد أثبت بطريقة حاسمة أن الناس يتفاوتون فى القدرات والملكات ففيهم المجد العامل ، والخامل البليد ، وفيهم العبقرى الفذ والفدم الغبى ، والدمقراطية ضلال وخطأ لأنها قائمة على فكرة المساواة ، وما قيمة المساواة مع وجود هذه الفوارق الأصيلة ، والتفاوت الطبيعى بين الناس ؟

فالمساواة إذن أسطورة زائفة ، ودعوى ملفقة ، ولو تحققت هذه المساواة المزعومة وهى أكبر أركان الدمقراطية ، لاستنزلت العالى الرفيع إلى مستوى السافل الوضيع ، وقد استخلص المفكرون الضاربون على هذه النغمة من مقدماتهم وفروضهم أن الدمقراطية قد اقترب يومها وحانت منيتها

ومن عجائب الحياة أن بعض الحقائق الواضحة البسيطة الملقاة فى الطريق قد تخفى على عيون الفلاسفة المتعمقين والعلماء المتنطسين وقد غاب عن أمثال هؤلاء المفكرين الناقمين على الدمقراطية لقيامها على فكرة المساواة ، أن الحركة الدمقراطية لم تكن حركة عارضة أو تجربة عابرة موقوتة ، وإنما كانت حركة بعيدة الاعراق عميقة البواعث قوية الأسباب ، شاملة مستوعبة ، لها سوابق معروفة ونظائر مألوفة ، وهى فى صميمها ثورة على استئثار أقلية من الناس بالحكم ، وانفرادها بالبت فى المصائر ، واستغلال الخيرات ، والاستمتاع بالامتيازات ، وقد تحسن مثل هذه الفئة القليلة صناعة الحكم فى بادىء الأمر ، ولكن سرعان مايتبين أن مصلحتها الخاصة غير مرتبطة بسعادة المجتمع ، ولا موصولة بخير الأكثرية وقد اكتشف الناس مرات عدة فى خلال التاريخ أن تفرد طبقة خاصة بالنفوذ والغلبة معناه حرمان الأكثرية وإذلالها وسومها الهوان

ولقد قال بسمارك « إن خير الحكومات هى الحكومة المطلقة الخيرة الحازمة » ولكن التاريخ أصدق حكماً وأثقب رأياً من رجل الدم والحديد ، فقد أثبت التاريخ أن الحكم المطلق لايستطيع

أن يظل طويلاً خيّراً ولا حازماً . وأى لون آخر من ألوان الحكم غير الحكم الدمقراطى يعوق التمدد الطبيعى للروح الإنسانية — كما يرى الناقد الإنجليزى الكبير ماثيو أرنولد — ويوقف نمو الحضارة ويرفع الأقلية على حساب الأكثرية بأساليب لا يرضاها العقل ولا تقبلها العدالة ، فلا يجنى المجد ثمرة اجتهاده ، ولا يثاب العامل على قدر إحسانه وتفوقه ، ومزية الدمقراطية أنها ترفع الناس إلى مستوى تتساوى فيه حقوقهم ، وتحترم شخصيتهم وتمكن كل إنسان من أن يشق طريقه ويبنى مستقبله

ولكن الدمقراطية السياسية تدل على المساواة السياسية ، والمساواة السياسية لها قيمتها بلا ريب ، ولكنها ليست كل شىء وإذا لم تتبعها المساواة الاقتصادية نصل لونها وضعفت منتها ، لأن السياسة لا تستغرق كل لحظة من لحظات حياتنا ، ولا تشمل كل جانب من جوانب وجودنا . وتوزيع الثروة توزيعاً جد بعيد عن المساواة يستتبع توزيع فرص التعلم والتثقيف توزيعاً غير متساو ، وقد عجزت الدمقراطية السياسية عجزاً بيناً عن تعديل عدم المساواة فى البناء الاجتماعى ، وقد أثار ذلك الاستياء الخطير فى كل مكان ، وأغرى بعض الناس باليأس

من الدمقراطية ، والارتماء فى أحضان النظم التى تناوئها وتعمل على تقويضها ، وبدون تحقيق المساواة تضيق دائرة الحرية وتقل قيمتها ، وإذا زهد الناس فى الحرية اقتربوا من السوائم والبهم

والحرية الحقيقية لا توجد إلا حيث يتساوى الناس ، وتتعادل الأقدار ، ولكن حيث يوجد غنى وفقير ، وجاهل وعليم ، فلا بد من وجود سيد ومسود ، لأن الغنى قوة والعلم سطوة ، ومن عاش فقيراً أو ظل جاهلاً عاش محـدود الذهن مطموس الشخصية ، كالشجيرة النابتة فى ظلال الدوحة الباسقة ، فإنها تظل ذاوية مستضعفة لاحتجابها عن الضوء . والفقر أو الجهل ينيم المواهب ويصدئ الملكات ، وحقيقة أن هناك من تحفزهم قسوة الظروف إلى طلب المجد ، ونيل العلى ، ومغالبة الصعاب ، ولكن هؤلاء هم النوابغ القلائل الذين لا يقاس عليهم ، وأكثر الناس العاديين لا يستطيعون ذلك ولا يقدرون عليه ، وقد يسلبهم الفقر الشعور بالكرامة ، ويغريهم بالمهانة ، ويحرمهم من الأمل وهو باعث الحياة ، ويلقى فى روعهم أن الفوارق بينهم وبين الأغنياء والمثقفين من البعد والاتساع بحيث لا يمكن أن يخالجهم الأمل فى مساماتهم

أو لحاقهم ، فيقضون حياتهم البائسة المظلمة فى عالم المهام الحقيرة والشواغل التافهة

وأفراد الطبقة الأرستقراطية لا يقدرون أثر هذه العوامل فى تنشئة الطبقات الفقيرة ، وصوغ نفوس أفرادها ، ويخالون أنفسهم من طينة أرق ، ودم أزكى . ويحسبون أن لهم مواهب موروثة وملكات مقصورة على أرومتهم الطاهرة ، وخطر مثل هذا الوهم المضحك أنه يجعلهم يزدرون فكرة المساواة ، ولا يرون أن الميل إلى المساواة من أقوى ميول الإنسان . وقد قرر أرسطو أن الفشل فى علاج مسألة المساواة من أكبر أسباب الثورات . ووجود الفوارق الكبيرة فى حياة الناس يستتبع اختلاف منازع تفكيرهم ويباعد الشقة بينهم ، ويفكك روابط المجتمع ، واتحاد الصالح العام هو أقوى الأسس التى تقوم عليها الدول . والنتيجة المحتومة للتفاوت غير المعقول هى الثورة الحاطمة التى يولدها الشعور بالظلم . ومن مآسى الحياة أن عبر التاريخ فى كثير من الحالات تذهب عبثاً

ومن الواضح أن المجتمع فى العصر الحاضر فيه أغنياء لا فضل لهم فى تحصيل ثروتهم ، وفقراء لم يتذوقوا طعم الراحة ، ولم يعرفوا

غير الكد ، وصدقات الأغنياء وتبرعاتهم ومشاركتهم فى إنشاء الملاجيء والمستشفيات لا تحل المشكل ولا تفض الخلاف ، فالفقير ما يزال يشعر بخصاصته ومهانته ، والغنى لا ينزل عن شيء من ماله إلا مكرهاً متورطاً أو ملتمساً بعض الحسنات فى العالم الآخر ، وقد كان الفقر فى العصور المتقدمة لا يثير الحقد لأنه كان مصحوباً بالعقيدة الدينية والإيمان القوى ، وكان الفقير يعتقد أن هذا حظه وما قسم له ، وأن عليه أن يقبل قضاء ربه مكتفياً بكنز القناعة ، ولكن فقراء العصر الحديث لا يميلون إلى المبادرة بالتضحية والاستشهاد ، ولا يرون أن هنالك كبير إثم أو عظيم ذنب إذا حرصوا على أن يظفروا فى حاضرهم بلمحات من الفردوس الموعود ويشموا شيئاً من روائح جنات النعيم .

وعدم التساوى فى الثروة يؤدى بطبيعة الحال إلى عدم التساوى أمام القانون ، لأن الغنى يستطيع دفع الغرامة أو تقديم الكفالة التى قد تخرب بيت الفقير أو ترسله إلى السجن ، والغنى يستطيع أن يستشير أقدر المحامين وأعرفهم بمداخل القانون ومخارجه ومصادره وموارده ، وليس من المستبعد أن يمكنه ذلك من أن يخلق من باطله حقاً . والفقير مضطر بحكم فقره وحاجته إلى أن

يعتمد على ما يستطيع القاضى استخلاصه من منطقه العاجز، وحجته القاصرة، فالعدالة أمام القانون تصبح موفورة إذا ماتحققت المساواة الاقتصادية .

وعدم المساواة تقسم المجتمع إلى فريقين ، فريق يصدر الأوامر ، وفريق يقوم بالتنفيذ ويحرم من الحرية ، لأن أفراد هذا الفريق — وهم الأكثرية — يقضون أعمارهم أسرى الحاجة ، سجناء الفقر الذى لا ذنب لهم فى إيجاده واحتمال أصفاده ، وفى يد الفريق الآخر التوجيه واستقلال الرأى ، وقد مكنته من ذلك الظروف لا القدرة الشخصية .

وعدم المساواة الاقتصادية يؤدى إلى عدم المساواة فى التعليم ، فتصبح الاستفادة من المعرفة مقصورة على عدد قليل من الناس ، ويظل الكثيرون عاجزين عن عرض قضيتهم وبيان حاجاتهم ، ولا ينعمون بخيرات المدنية ، ولا يقدرون قيمة ميراث الحضارة ، وإذا قلت الرغبة فى المعرفة ، وغابت عن المدارك معانى الحياة السامية تنبه الحيوان الراقد فى جوانح كل إنسان .

وعدم المساواة فى الحياة الاجتماعية معناه فقدان الحرية فى عالم العقل والتفكير ، لأن استبقاء عدم المساواة يستلزم صياغة

العقول على نمط خاص وتوجيهها وجهة معلومة ، وفى كثير من الأمم يتخذ الأغنياء الصحافة أداة لتوجيه الرأى العام لمصلحتهم عن طريق الإعلانات أو امتلاك تلك الصحف ، وهذا التوجيه أو الإيحاء يحاول إخفاء العيوب ، ويصور الأمور على غير حقيقتها ، ويلهى عن موطن الداء . وأثر عدم المساواة جد محزن لأنه يجعل الطبقة المتوسطة منهومة بطلب الثروة مشغوفة بحب الامتلاك فتفنى جهدها فى هذه المحاولة ، ولا تجد متسعاً لتحصيل القيم الروحية السامية ، ويصبح الفن أو الأدب فى موقف حرج ، فهو من ناحية مضطر إلى أن يترضى الأقوياء الذين يملكون السيطرة والنفوذ ، ومن ناحية أخرى هو حريص على أن يتملق شعور الشعب الجاهل الذى لم تصقل غرائزه ولم يهذب عقله ، ولم يصل إليه ضوء الاستنارة .

ويقول المتشككون إن الناس يتفاوتون فى المواهب ، وهذا حق واضح لا تحتاج معرفته إلى دراسة شاقة ، ولكن المساواة ليس معناها تجاهل الفوارق بين الناس ، وإنما معناها محاولة إبراز الفوارق الطبيعية التى تعود بالخير على المجتمع ، فهى ترفض الاعتراف بتلك الفوارق الزائفة المصطنعة التى لم تلدها طبائع

الأشياء ، و إنما خلقتها المصادفات غير المشروعة ، وترمى إلى إفساح المجال للمواهب التى يخنقها الفقر ، وقد لا تكون الدمقراطية الحقة أقوى الحكومات وأقدرها على سرعة البت والتنفيذ ولكنها أقدر الحكومات على استثارة المواهب الدفينة ، و إبراز الشخصيات التى قد يذويها الفقر والإهمال ، وهى تمكن كل إنسان من أن يكشف عن كنوز نفسه و يستخرج ذخائره وما يستطيع أن يقدمه لخير الإنسانية .

والدمقراطية الحقة تعترف بأن لكل إنسان الحق فى إنماء مقدراته والاستفادة من كنوز المعرفة البشرية والاغتراف من الثقافة والاستعداد للحياة ، وأن على الحكومة أن تتيح له الفرصة وتفسح له المجال ، وهذا الحق فى التزود من المعرفة ليس معناه محاولة ملء العقول بفروض على اعتبار أنها حقائق وحشدها بطوائف من الأفكار على أنها عقائد ، و بذلك يصبح العقل عقلا عاديا مصنوعاً يردد الأفكار المألوفة ، والمذاهب المطروقة ، و إنما حق الإنسان فى التعليم معناه أن تمنحه الحكومة فرصة الإعداد اللازم لتمكينه من أن يفكر لنفسه تفكيراً حراً مستقلا ، فهى لا تعلمه ما يفكر فيه و إنما تعلمه كيف يفكر .

ونظرية المساواة تقتضى أن يكون لكل إنسان الحق المتساوى فى التعبير عما يريد بالكلام أو بالكتابة ، وأن لكل إنسان الحق فى الاستماع له أو مخالفته وتفنيد حججه ، ومنح أى رأى من الآراء امتيازاً خاصاً معناه محاولة منع الحق من الظهور وفرض الخطأ

ونحن لا نعرف على وجه التحديد و بصورة قاطعة لا يدانيها الشك ما هى غاية الإنسان الحقة ، ولكن الكثيرين يرون أن أن أسمى غايات الإنسان هى إنماء شخصيته ، ولست أعرف غاية فى الحياة أسمى من أن ينمى الإنسان مواهبه إلى أقصى حد مستطاع ويحقق ممكناته ، وأسمى غايات المجتمع فيما أعتقد هى جعل الحياة الصالحة الخصبة ميسورة للفرد ، والدولة فى النظام الدمقراطى لا تفرض على الفرد تصورها للحياة الصالحة ، و إنما تعمل على تهيئة الظروف وخلق الجو المناسب لها ، فتهذب العقول وتعالج النفوس ، وتمنع القسوة ، وتوجد ميادين للعمل ، وتقاوم البطالة ، وتمكن الإنسان من اكتمال شخصيته ، وتتحرى أن تكون الدولة للفرد وليس الفرد للدولة ، وتمكن الفرد من تحقيق نفسه فى خدمة الدولة دون أن تنسى أن غاية الدولة إنما تلتمس فى حياة الفرد

ويقول بعض نقاد الدمقراطية إنها تنظر إلى التفاوت فى الكفايات بعين الحسد والزراية والاشتباه ، وتكون نتيجة ذلك عدم الاعتراف بالتفوق والامتياز ، وإن ذلك يعوق تقدم المجتمع، ولكن أمثال هؤلاء النقاد لا يلقون بالهم إلى المحاباة الكثيرة الشيوع فى النظم الأرستقراطية ، ونكبة النظم الأرستقراطية ليست فى أن الرجال العظماء يشغلون المناصب السامية ، وإنما هى فى كون الأقزام يتدثرون بثياب العظماء ويشغلون تلك المناصب ، والنظم الأرستقراطية تدعى الكفاية لأنها تصطفى القلائل ، وكثيراً ما يكونون ممن خلقتهم الظروف المحابية والأسباب المواتية التى توجد عدم المساواة الصناعية

ويمكن أن ينتفع فى العصر الحديث بممكنات التقدم العلمى فى رفع مستوى الجماعات عقلاً وجسماً وروحاً ، ولا حجة الآن فى وجود الفقر المدقع والقذارة المزرية سوى نضوب العطف والأثرة والشره والنظر إلى الحياة نظرة كلبية ساخرة

وأخذ الدمقراطية بفكرة المساواة لا يمنع بحال تشجيع الكفايات الإنسانية الحقيقية فى عالم السياسة أو عالم العلم والاختراع أو عالم الأدب والفن ، وسيكافأ الامتياز الصادق وتستنفذ

حيوات كثيرة يكاد يحطمها الفشل وتقضى عليها الضرورات ، والشعور بآلام الغير وتقدير حاجته من أنبل مزايا الدمقراطية ، والمذاهب الأرستقراطية قائمة على اليأس من إصلاح حالة الناس والاعتقاد بأنهم يلزم أن تفرض عليهم الوصايةأما الدمقراطية فإنها قائمة على الإيمان بالطبيعة الإنسانية والاعتقاد بإمكان إصلاحها والسمو بها ، ورأى الدمقراطية فى اكتمال الطبيعة الإنسانية له من تقدم العلم وازدياد سيطرتنا على الطبيعة وتجارب « اليوجينية » وتحسن أساليب التربية ما يسند حجته ويسوغ مذهبه

ولقد كان ألد أعداء الإنسانية فى الماضى الوباء والمجاعة والفقر والحرب ، وقد استطاع العالم أن يتغلب على اثنين منها إلى حد كبير ، ولكن لا يزال الفقر والحرب يشغلان بال الإنسان ويكدارن صفوه ، وقد تقدم العلم والاختراع ولكن لم يصحبهما تقدم ملحوظ فى علم الاجتماع وعندما يعرف الإنسان كيف يلائم بين نفسه وبين ملابسات هذا العصر المفعم بالخيرات الحافل بأسباب الرفاهة والمتعة تصبح الدنيا حافلة بالمتع والمسرات وتستقيم أحوال النفس الداخلية وتودعها المخاوف التى تغشاها والشكوك التى تساورها ، والعصر الحاضر من العصور التى اشتدت فيها حاجة

العالم إلى المساواة من جميع نواحيها وقد جاءت الحرب فزادت هذه الرغبة قوة وتأييداً

الدمقراطية والحرية :

الحرية هى المبدأ الذى يقضى بأن يعيش الناس أحراراً يفكرون بحسب ما يتراءى لهم و يصل إليه اجتهادهم و يعبرون عما يدور بأخلادهم بدون عائق من الدولة ، والحرية السياسية من الأشياء التى أخذ بسحرها الكثيرون وملكت لبهم فنذروا أنفسهم لخدمتها وجاهدوا من أجلها أشد جهاد وأطوله ، وهى من المسائل المسلم بها فى الدول الدمقراطية ، ولكن الديكتاتورية لا تعترف بها وتطعن عليها ولا تسيغ أى ضرب من ضروبها ، بل تحاربها فى كل ميدان لأنها لو سمح بها فى ميدان امتدت إلى غيره وزلزلت مكانة النظام الديكتاتورى وكشفت عن عيوبه وعصفت بكيانه ، والديكتاتور لا يحتمل النقد ولا يصبر على المعارضة ويهوى أن يكون على الدوام ثملاً بهتاف مادحيه وحملة عرشه فلا غرابة إذا غلب عليه فى النهاية الاعتقاد بأنه معصوم من الخطأ وأنه مندوب العناية ومبعوث القدر ، وهكذا يزين له طول

استماعه لنغمة واحدة مكرورة أنه « المخلّص » و « بطل الساعة »

وليس للحرية قيمة كبيرة عند الشيوعيين ، لأنها فى رأيهم تلهى الجماعات عن الالتفات إلى الظلم الاقتصادى ، وهم ينسون أننا إنما نمتاز عن الحيوان بقوة التفكير ، وإذا فقد الناس حرية التعبير عن أفكارهم أصبحوا يرددون كالببغاوات آراء الغير وألفاظه ، وإذا فقدوا حرية العمل أصبحوا كقطع الشطرنج يحركها اللاعبون حسب مشيئتهم .

والرجل الذى يعتقل بدون محاكمة ويزج به فى غيابات السجن تبعاً لرغبة الحكومة يعيش مروّعا مرعوباً ، ويسلبه الخوف حلاوة الحياة ، لأن أقوى أسس الحياة الصالحة هى ضمان الأمن والثقة بالعدالة ، ولا أمن ولا اطمئنان إلى عدالة إذا أصبحت الحرية متوقفة على نزوة من نزوات سلطة غير مكبوحة وحكومة غير مسؤولة ، وليس يكفى فى الرد على ذلك ما يقوله أنصار الفاشية وهو أن مصلحة الدولة تستلزم سلب حرية بعض الافراد وتجريدهم من حق نقد أعمال الدولة والتسميع بها ، وليس من شك فى أن الحكومة التى تأخذ الأفراد بنظام صارم وتفرض عليهم الواجبات فرضاً تكون أقدر على التنفيذ وأسرع فى إنجاز الأعمال ، ولكن

التضحية بالحرية من أجل الكفاية معناه التضحية بما يمنح الإنسان إنسانيته ويجعل للحياة قيمة .

والحرية الدمقراطية لها جانبان ، جانب سلبي وجانب إيجابي والدمقراطية من الناحية السلبية تحتاط لحماية الفرد من التحكم والاستبداد وتنظم حقوقه المدنية ، وتعمل من الناحية الإيجابية على تمكين الفرد من إعطاء صوته وتمثيله وتمكينه بذلك من المشاركة في بحث شؤون الدولة ، وهي بذلك توسع المجال لتجارب الفرد وتشجع قواه الخالقة .

وهناك ضروب من الحرية ، مثل الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والحرية الدينية والحرية الفنية ، ولكي تكتمل أوجه الحياة وتستوفي جوانبها يحسن أن لا تطغى إحدى هذه الحريات على الأخرى وتعمل على محوها ، وواجب الحكومة الدمقراطية هو الموازنة بين هذه الحريات المختلفة بحيث لا تتصادم في مداراتها . وكل حرية من هذه الحريات تنزع إلى الاعتداء على غيرها وتحاول أن تستأثر بالحرية جميعها كما يحدث لو أُطلق العنان للحرية الدينية أو الاقتصادية أو العلمية أو الفنية ، وليس أقدر من الدمقراطية على التوفيق بين هذه الأنواع المختلفة من الحريات ، وهو عمل

شاق يستلزم جهوداً متصلة . والنظم الديكتاتورية لا تكلف نفسها هذا العناء فتعمد إلى سحق الحريات جميعها ، وهو حل هين ولكنه يخمد الذكاء الإنسانى ويقضى على القدرة الخالقة ويهيىء الجو للعقلية المستعبدة والنفوس الذليلة .

وكما أن شخصية الفرد تحتوى على عناصر مختلفة متناقضة فيها مثلا عنصر الفوضى وعنصر النظام وعنصر الاستبداد والطغيان وعنصر الاعتدال والميل إلى العدل ، والشخصية الموفقة هى التى تستطيع أن تلائم بين هذه العناصر المختلفة المتعادية فكذلك المجتمع الإنسانى به عناصر شتى مختلفة يستطيع « فن » الحكم البارع التوفيق بينها .

وقد أخذ الشيوعيون على الدمقراطية أنها تتوسع وتسرف فى الحرية الاقتصادية على حساب الحرية السياسية المزعومة ، وهو نقد يمس الدمقراطية السائدة فى الصميم ، ومن أكبر أسباب الفوضى فى الدول الدمقراطية إطلاق العنان للحرية الاقتصادية إلى حد طغيانها على الحرية السياسية وإفسادها لأصول الدمقراطية وكما أنه يشترط فى حرية الفرد ألا تمس حرية غيره من الأفراد ولا تفوت عليه فرصة التقدم ولا تحرمه نصيبه من خيرات

الحضارة فإنه كذلك يحسن بالدمقراطية أن تعالج مشكلة الحرية الاقتصادية بحيث لا تصبح عقبة فى طريق إسعاد المجتمع وتقدمه ولا ينبغى أن تغيب عنا كرامة الشخصية الإنسانية فى غمار اللوائح والقوانين .

ومصدر الخلاف الناشىء حول مسألة الحرية هو طبيعتها المتعددة والميادين المختلفة التى تعمل بها ، وضروب الحرية المتعارضة تستدعى أن نلائم بينها فى حياة الأفراد وحياة الحكومات وما يعرض لها من الأزمات

الدمقراطية والفردية :

الاعتقاد بأن الفرد فى ذاته له قيمة نهائية وأنه مقياس كل شىء وأساس كل نظام اعتقاد قديم قال به سقراط وغيره من الفلاسفة اليونانيين المتأخرين و بعض مفكرى الرومان ، وأيدته المسيحية باستمساكها بفكرة أهمية الروح الفردية ، وجوهر الفردية هو الاعتقاد بأن لكل فرد صفات فذة وشخصية ممتازة ، و يعتقد الفرديون أن الله والإنسان يخدمان أجل خدمة إذا ظفر كل فرد بنصيبه من الحرية ، فأحسن الحكومات هى أقلها سيطرة ، والمثل

الأعلى المنشود هو حالة الفوضى التى تنحل فيها الحكومات وتبطل القوانين ، وهذا الاعتقاد الذى كان له أنصار من علية مفكرى القرن التاسع عشر أسفر عن نتائج اقتصادية قاسية شديدة الوطأة من ناحية ، وروج لتلك الفكرة الشعرية التى تغنى بها نيتشه وهى فكرة الإنسان الأعلى من ناحية أخرى ، وقد حاول تفنيده أنصار فكرة المساواة فأنكروا تفرد الفرد بالمزايا واستقصوا الحقائق التى تثبت أنه ثمرة البيئة وذهبوا إلى أن التاريخ والاقتصاد والآداب يلزم أن ينظر إليها من جديد فى ضوء الفكرة القائلة إن الجماعات هى التى خلقت أسمى مخلفات التاريخ وأغلى محتويات الحضارة ، والدمقراطية فى العصر الحديث تحاول التوفيق بين مزاعم الفردية وادعاءات أنصار الجماعات

الدمقراطية والقومية والأممية :

فكرة القومية من الأفكار التى كان لها شأن كبير فى سياسة القرن التاسع عشر ، وذلك على خلاف القرن الثامن عشر فقد كان مفكروه لا يحفلون بها كثيراً ، فمن أقوال توماس پين « العالم وطنى والبشر إخوانى » وكان لسنج النقادة الألمانى يقول « حب الوطن فى أحسن حالاته رذيلة لا تخلو من البطولة ،

ويسرنى أن أكون مجرداً منها » واندفاع نابليون لبناء امبراطورية هو الذى أثار النزعة القومية من مراقدها فتغيرت النغمة ، ورثى بيرون بولندة وقضى نحبه فى الدفاع عن اليونان ونظم سونبرن أناشيد القومية وأهدى « أغانى السَحَر » للزعيم ماتزينى ، ولكن برغم ذلك فإن بعض المفكرين الذين كانت عقائدهم الفكرية تشمل النوع الإنسانى راعهم تأليه الوطن والإسراف فى النزعة القومية ، ومن مفكرى العصر الحاضر الذين ينعون على القومية ضيقها وتعصبها رومان رولان وجوليان بندا وسانتايانا وشاعر الهند العظيم تاجور ، وقد وُصِفَتْ النزعة القومية بأنها « عميقة كالحياة ولكنها ضيقة كالقبر » ، ووجود الفوضى الدولية كان من أقوى الأسباب التى جعلت للقومية مكانة سامية وأرغمت الأمم على المغالاة فى الاستمساك بها

وفى الفترة التى أعقبت الحرب الكبرى السالفة أخذ بعض المفكرين يردون أسباب المشكلات التى يعانيها العالم فى العصر الحديث إلى مسألة القوميات والإسراف فيها ، بل أصبحت عيوب القوميات فى رأى البعض من الوضوح بحيث أنهم صاروا يعتقدون أن مكافحة فكرة القومية والعمل على الخلاص

من أوهاقها هو باب الفرج وطريق الخلاص ، وكان المعتدلون منهم يرون أن يحل الشعور بالأممية محل الشعور بالقومية ، أما المتطرفون فإنهم يعادون فكرة الأممية لأن الأممية تسلم بوجود أمم تستمتع بالاستقلال والسيادة ، وهى إذن مستهدفة لخطر المغالاة فى النزعة القومية ، ومن أصحاب هذا الرأى الكاتب الانجليزى الكبير ولز ، فهو لا يريد حكومة قائمة على الأممية وإنما يريد حكومة عالمية قائمة على أنقاض النزعة القومية ، يدين فيها الإنسان بالولاء للحكومة العالمية لا لوطنه الخاص وقومه الأقربين

وهذه مغالاة بلا ريب ، وإن كان هناك ما يسوغها فهو الأثرة القومية التى تبديها بعض الأمم ، وتصاممها عن سماع صوت العدل واستهانتها بمقتضيات العقل والاتزان ، وأثرة الأمم بغيضة مستنكرة مثل أثرة الأفراد وجشعهم ، والرجل الضيق العطن ، المحدود الأفق لا يريد العزة القومية لغير قومه وإنما يريدها لأمته وحدها ويلتمس لذلك مختلف المعاذير ، فهتلر الوطنى الألمانى الغيور لا يرى بأساً فى الاعتداء على حرية التشيكوسلوفاك ، وخرق حياد هولندة والبلجيك والدنمارك ، وموسولينى الوطنى الحار الوطنية

لايرى مانعا من امتهان استقلال اليونان ، والتقدم إليها بمطالب لا تستطيع أن تسلم بها دولة ذات سيادة ، فالوطنية فى رأى أمثال هتلر وموسولينى وكل من يفكر على نمط هذين الرجلين بضاعة لا تصدر خارج بلاديهما العزيزة ، ومثل هذا الصنف من الوطنية المتعجرفة العمياء الطاغية الهوجاء هو الذى جعل الكتاب الكبار ذوى النزعة الإنسانية والنظرة الواسعة المتسامية يمقتون القومية ، وينصحون بمقاومتها والقضاء عليها تمهيداً لوضع نظام عالمى شامل برىء من التعصب الضيق والتفكير المحصور

ولكن سوء استعمال القومية وفهمها فهما سقيما لا يعد مأخذاً عليها ، والوطنية ككل فضيلة من الفضائل المعروفة يحيلها الاسراف فيها رذيلة ، فكما أن احترام النفس قد ينقلب غروراً مملولا وكبرياء غيرمحتملة،فكذلك القومية قد تصيرها المطامع عاطفة إجرامية غير مأمونة

وقد أثبتت الحوادث أن القومية ليس من الميسور مغالبتها ومحوها ، والذين يحاولون إيجاد حكومة عالمية دون تقدير لقوة القوميات يبنون على الرمال ويحلمون أحلاماً بعيدة التحقيق ، وقد صبرت القوميات على الاضطهاد واحتملت المظالم والقسوة ،

ولم تنل منها الهزائم المتوالية والصدمات العنيفة ، وفى تاريخ إيرلندة و بلجيكا و إيطاليا قبل أن تتم وحدتها واليونان وغيرها من الأمم التى فقدت استقلالها ووحدتها زمناً طويلا أدلة واضحة على ذلك ، والرجل الذى لا تختلج فى نفسه عاطفة نحو بلاده لا يرجى منه خير لغير بلاده .

ولكنا نقف هنا لنتساءل كيف أن القومية التى طالما أشعلت الحماسة واستثارت الخيال ونظم فيها بعض كبار الشعراء روائع القصائد أصبحت موضع الشك والتساؤل والتنقص وسوء الظن ؟

والحرية الثقافية الواسعة ، والحكومة الذاتية المستقلة من الحقوق المسلم بها للأمم ، ولا ينكرها إلا غلاة المستعمرين ، وأصحاب النظريات العنصرية الزائفة التى نبذها التفكير الحديث ، ولكن مطالب القومية لا تنتهى عند ذلك ، فان الأمة عند ما تنهض وتقف على قدميها وتسترد استقلالها وتستكمل مقوماته تميل إلى « القوة » وتتخذ سياسة تثير الظنون فى نفوس جاراتها ، وتحاول أن تتقى هجوم خصومها وغدر أعدائها ، فتأخذ فى التسليح وتمضى فى محاولة الاستيلاء على الأماكن التى لها قيمة من الوجهة الحربية وتحاول أن توجد مخرجا لزيادة عدد السكان ، و يضطرها التجار

ورجال المال إلى البحث عن الأسواق الخارجيــة ، فتلتزم السياسة الاستعمارية ، وتغامر فى عالم المخاطرات الدولية ، وقد نشأت من جراء ذلك المشكلات التى تهدد سلام العالم فى العصر الحاضر ، وتنذر بأوخم العواقب وأسوأ النتائج ، وقد كانت الوطنية فى أيام ماتزينى أنشودة عذبة وصورة جميلة تستبى كبار النفوس وكرام العقول فهل هى كذلك الآن ؟ وماذا حدث ؟

لقد تأثرت الحضارة العصرية تأثراً بالغاً بمبتكرات العلم الحديث حتى صارت جديرة بهذا اللقب الذى يطلقه عليها المفكرون وهو لقب «الحضارة الصناعية» وقد قربت هذه المبتكرات البعيد من الأمم وأدنت النافر ، وربطت العالم بروابط هى من الدقة وسرعة الإحساس بحيث أن أى حادث يقع فى ناحية من نواحى العالم يكون له تأثير فى سائر أنحاء الأرض ، وقد أيقظت الأمم المختلفة من سباتها فانتبهت الصين من رقادها الطويل خلف سورها العجيب ، واخترقت طرق المواصلات غابات أفريقية الاستوائية المتأبدة ، وكان وراء الرجال الذين قاموا بهــذه المشروعات وخاطروا فى هذه المجاهل العاطفة القومية الملتهبة وسلطة الحكومات المطلقة ، فاقترنت السيادة القومية بالبحث عن القوة الاقتصادية

والنفوذ السياسى، ومن هنا اشدت وطأة التسليح وضرورة التأه للكفاح لتحصيل الثروة وجمع المال .

واتخذ البحث عن القوة الاقتصادية فى بعض الأمم مظهر الاستعمار ، واتخذ فى بعضها الآخر مظهر حماية الأسواق الوطنية بمنع تسرب البضائع الأجنبية أو بفرض رسوم جمركية باهظة عليها

وفى هذا المعترك الدولى بين القوميات المتنافسة كان الخوف يملأ القلوب والحذر يشغل العقول ، وكانت كل دولة تحاول أن تكوّن مستقبلها وتشكل مصيرها دون أن تفكر فى تأثير ذلك فى جيرانها ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى العلاقات بين فرنسا وألمانيا أو بين اليابان والصين ، ولم يكن الأمر مقصوراً على الدول العظيمة ، بل قد شمل الدويلات ، فكانت كل دولة تمد نفوذها بقدر ما تسمح به قوتها ، وكان تفكيرها قائماً على القوة وحدها ، وأن تسلح نفسها بما يعينها على تنفيذ إرادتها وتسترخص فى سبيل ذلك كل شىء

ومثل هذا الضرب من الوطنية مناف للحضارة وهادم لمثلها العليا ، بل هو لا يتفق مع الموقف الحاضر الذى فرضه على

الإنسانية تقدم العلم وتزايد المخترعات ، فما هو الحل الملائم لهذا الموقف والعلاج الناجع له ؟

الحل الملائم لهذا المشكل والعلاج الوحيد الناجع له هو أن نضع حدوداً للسيادة القومية بحيث لا تقضى القومية على تقاليد الحضارة ، ولا تمنع العالم من الانتفاع بثمرات العلوم والاختراعات، ولقد كان القرن التاسع عشر بحكم ظروفه التاريخية وأحداثه العظيمة عصر القوميات ، والقرن العشرون بحكم الروابط الاقتصادية الحديثة هو قرن التفكير العالمى والاتجاه الأممى ، وإعراض الدول عن مواجهة هذه المسألة بما تستحقه من العناية والتحليل هو علة الفوضى التى سادت العلاقات الدولية فى السنوات الأخيرة وأدت إلى هذا الصراع الحالى العنيف

إن النزعات الاستعمارية والجشع والأثرة تستغل العاطفة القومية وتضللها وتوجهها أسوأ توجيه وتعميها عن رؤية الحق الصراح ، فإذا دام ذلك ولم يحدث له بدل كثر تكرار الحروب وما تجره على العالم من الويلات وما تنزله بالأمم من خسائر فادحة وتخريب واسع المدى قد يؤدى إلى زوال الحضارة واستقبال عصر مظلم

فالرغبة فى الحرب والميل إلى الكفاح يجب إذن أن يصد ويقاوم ولا سبيل إلى ذلك إلا بإيجاد هيئة دولية قوية محترمة تتولى الفصل فى الخلافات التى تنشأ بين الدول وتمس حياة الأمم ، وبذلك تقف سيادة الدولة عند حدود المسائل الأممية التى لا يجمل أن تنفرد أمة واحدة بعلاجها والبت فيها ، ولا خلاف فى أن ذلك تجربة جديدة وطريق غير مألوف يغير آفاق التفكير كـكل تغيير عظيم فى التاريخ ، ولـكن لا مفر منه إلا إلى الهلاك المحقق والفناء التام

ولقد كانت سيادة الدولة المطلقة معقولة قبل أن يرتبط العالم بالروابط الاقتصادية المحـكمة الحالية ، وكانت صعوبة المواصلات تستدعى ذلك ، ولـكن هذا العصر قد انقضى ، ومن المناسب أن نلائم بين أنفسنا وبين الظروف الحديثة ، وأمم العصر الحاضر إن لم تعمل على أن تفكر تفكيراً أممياً كان معنى ذلك سقوط الحضارة وانبعاث الفوضى ، وقد يكبر على بعض الأمم أن تنزل عن شىء من سلطانها وتستكثر التسليم فى بعض ما تظنه من حقوقها للغير ، ولـكن ضغط الأحوال العالمية سيرغم الأمم على تبين مزايا هذا الاتجاه والتفكير فيـه تفكيراً جديا متصلاً ، وواجبات

الحكومات تختلف باختلاف الأزمان ومطالبها ، ففى العصور السابقة لم تكن الحكومة تضطلع بالكثير مما تقوم به فى العصر الحاضر، فغير غريب أن ترغمها الأحوال العالمية على تجديد النظر فى واجباتها ، وتحديد مدى سلطتها ، والذى يرى كيف كان الاهتمام بعصبة الأمم على ما كان بها من عيوب ومع ما أبدته من عجز فى مسائل كثيرة ، يدرك أن الأممية قد بدأت تتغلغل وتشغل البال ، ورأى الفيلسوف الألمانى هجل فى سيادة الدولة المطلقة غير ملائم للعصر الحاضر، وإذا فشلت الأممية فى انتقاص سيادة الدولة و إقامة حكومة تفصل بين الدول وتفرض أحكامها بالقوة فمعنى ذلك فشل قضية السلام واستمرار ويلات الحرب ، والجهل هو سبب عدم إدراك الناس لهذه الحقائق ، ومما يثير الأسف أن ما ينفق على التسليح فى كثير من الأمم أكثر مما ينفق على التربية والتعليم ، وهذه الجروح الدامية التى تصيب الإنسانية فى مقاتلها لا تعالج بالرقى والعزائم ، وإنما تعالج بمواجهة المشكل واستئصال أسباب العلة ، ومستقبل الإنسانية جد مظلم إذا ظلت كل أمة تعتقد أن مطامعها هى الحق ولا تحتكم فى فض خلافها مع الأمم الأخرى إلا إلى القوة المسلحة والإرهاب الضاغط

والمأمول أن العقل سيتغلب على جنون الأهواء العارمة ، ويدفع عن الإنسانية الكوارث ويستبقى مخلفات الحضارة وقيمها الروحية ، والتعويل على القوة وحدها معناه امتهان المعايير الأخلاقية وابتذال العقل والتفكير السليم ، والحضارة الحقة والسمو الإنسانى يستلزمان الحرية والاعتدال

والدمقراطية بطبيعتها تمقت الحرب لأنها قائمة على الإيمان بالعقل ، ولأنها تصل إلى أحكامها بطريق المناقشة والمداولة والبحث الحر ، ولأنها تعامل الأقليات برفق واعتدال، وهى قابلة لتناول المسائل الدولية بهذه الروح الطيبة ، والحرب وأساليبها أقرب إلى الديكتاتورية وأشبه بها ، ولكن الدمقراطيات مع ذلك إذا أرغمت على الحرب تقوم بها خير قيام وتحتمل شدتها، بل لعلها أصبر على كوارثها من الديكتاتورية ، وهى أقرب إلى الاخاء البشرى وتحرى مصلحة النوع الإنسانى وإزالة الحواجز القومية من النظم الديكتاتورية ، وقد كانت الدول الديكتاتورية فى طليعة الدول العاملة على هدم عصبة الأمم وإذهاب هيبتها وكشف ضعفها ، والنظم الديكتاتورية ميالة بطبيعتها إلى التحدى والمشاكسة وإثارة الحرب ، فى حين أن الدمقراطية أميل إلى صيانة السلام

واقراره ، وهى من ثم أكثر تمشياً مع نزعات الحضارة الحديثة ، وأكثر ابقاء عليها واعلاء لشأنها ، وشك الدمقراطية فى فكرة سيادة الدولة المطلقة يجعلها أقرب إلى الأممية وأكثر قبولاً لها .

التحامل على الدمقراطية : —

كانت الأعوام السابقة للحرب الكبرى الناشبة موقرات بالمتاعب حافلات بأسباب القلق والتوجس ، ولم تلق الدمقراطية محنة كالتى قاستها فى تلك الفترة ، فقد تكاثر عليها الخصوم والأعداء وساءت بها الظنون ورماها الكثيرون بالعجز والتقصير ، والاضطراب والفوضى ، وكان بعض ما يوجه إليها من نقد لا يخلو من عنصر من عناصر الحق يزخرف باطله ويبهرج دعواه ، ومما يوضح نبو هذا النقد عن الانصاف ضخامة المشكلات التى واجهت الدمقراطية مع حداثة عهدها وقلة خبرتها ، فقد أثر تقدم العلم ورقى الصناعة فى حياة الإنسان تأثيراً بالغاً ، وعظم الإنتاج وكثرت خيرات الحضارة كثرة غير مسبوقة ولا معهودة ، وكان على الدمقراطية أن تلائم بين نفسها و بين هذه الأحوال السريعة التحول المطردة التجدد ، وكان نزاع الطبقات وصراع القوميات

وتزايد الاختلافات الجنسية يوهن من قوتها ، ويقيم فى سبيلها العقبات ، وكان يضاف إلى ذلك أنها لم تستطع أن تحقق الآمال العريضة التى علقت عليها فلم تصبح الأرض الفردوس الموعود ولم تمطر السماء عسجداً أو لجينا

وكان التبرم بهـا فى بعض الأحيان مصدره ذلك الضعف الإنسانى المحبوب وهو طلب الكمال ، والكمال ليس من أخلاق هذه الدنيا ، ولم يوجد بعد ولن يوجد نظام للحكم خال من العيوب برىء من النقص ، ولكن هل معنى ذلك الزهد فى الدمقراطية ونبذها أو محاولة إصلاحها جهد الطاقة واستدراك عيوبها ؟

ان الدمقراطية تقوم على الاعتقاد بالكرامة الإنسانية ، وصيانة الشخصية وتثقيفها على أساس أخوى و إزالة الامتيازات الخاصة القائمة على اختلافات ليست أصيلة ولا جوهرية ، وهى تقتضى الإيمان بأن الإنسان متجه إلى الكمال والسمو والاعتقاد بأن خيرات المجتمع يجب أن تعم الجميع فلا تستأثر بها طبقة أو فرد ، وأن تسترشد الحكومة بآراء جمهرة الشعب فى توجيه السياسة العامة ، وقد اتبع الطغاة أساليب الدمقراطية وحاولوا تقليدها تقليداً مزيفاً مصطنعاً فاستعملوا التصويت العام ولكن بصورة

زائفة تلغى حقيقته ، وخطبوا لاستلاب عطف الجمهور وأكثروا من التمثيل والتهريج ولكنهم يضمرون احتقار الشعب ، والحكم الذى تسنده إراقة الدماء وأعمال الجاسوسية والتهويل والضجيج وإثارة الأحقاد حكم يشك فى صلاحه

ومما أخذ على الدمقراطية أنها حكومة الغوغاء والأوشاب والجهلة والأدعياء ، وأنها عاجزة عن الدفاع فلا تستطيع الثبات للملمات والمبادرة إلى العمل السريع الحاسم ، وأنها لا تصلح إلا فى رقعة ضيقة قليلة عدد السكان

وعاب الاشتراكيون على الدمقراطية تركيز الثروة وحصرها فى أيدى جماعة من الموسرين أخذت تهـدد استقلال الدولة وتعبث بنزاهة الحكم ، وقد حل سادة الصناعة فى العصر الحديث محل سادة الأقطاع ملاك الأرض ومستغلى الضياع ، وهذه الفئة تملى على الحكومة إرادتها وتحصل على امتيازات خاصة أو تتخلص من بعض القيود فى يسر وسهولة . وقد مكنها نفوذها فى عالم الصناعة وميدان التجارة من بسط سلطانها على المجهود الصناعى فنشأت من جراء ذلك أرستقراطية مالية شديدة الوطأة قاهرة السلطان ، ولكن هذه المشكلات وأمثالها استتبعها تقدم العلم

الباهر، وتضخم الثروات لم يقتصر على الدول الدمقراطية كما ظن بعض نقادها وقد حدث مثل ذلك فى ألمانيا واليابان ونظامهما يغاير النظم الدمقراطية ، وقد بالغ فى هذا اللون من التفكير أعداء الدمقراطية ففريق يحاربها لأنها تسرف فى اتباع الأصول الدمقراطية وتحاول تثبيت أقدامها ، وفريق آخر يحاربها لأنه يود الإكثار من الدمقراطية

والحكومات الدمقراطية أقدر على درء الأخطار لأنها تعتمد على الأكثرية ، أما الحكومات غير الدمقراطية فماذا يحميها ويدفع عن حوزتها عند الانهزام فى الحرب أو حدوث الضائقات الاقتصادية أو عند ما يعجز الناس عن احتمال الضغط على حرية الحديث وحرية الكتابة وحرية التفكير ؟

وقد وجه نقد كثير إلى عملية الانتخاب ، فقيل إنها عرضة للغش والتزوير والإرهاب ، وإنها قد تمهد السبيل للديماجوجية ، وإن نتيجة الانتخاب قد لا تصدق فى تمثيل قدرة الأمة ولا تضمن رعاية مصالحها وحسن الإشراف على إدارتها ، وقيل إن طريقة الانتخاب وإن كانت حقيقة قائمة على الاعتراف بكرامة أفراد الأمة إلا أنها فى الواقع تنطوى على حسن ظن بالطبيعة

الإنسانية ومبالغة فى تقدير كفايتها ونزاهتها وحسن نيتها ، والأدلة متوافرة على أن الشعب فى كثير من الحالات يجهل طبيعة المواقف السياسية ويسىء فهم الحقائق الواقعة أو تغلبه الأثرة والمصلحة فيفسد الأمر ولا تثمر الدمقراطية ، ولكن الدمقراطية الحقة تعمل على النهوض بالشعب وتثقيفه ، وبرغم العيوب التى قد تكون كامنة فى طرائق الانتخاب فإنه لا يوجد أسلوب خير منه للحصول على الموافقة العامة وتعرف رأى الشعب ، ونقيضه هو الالتجاء إلى العنف والقسر ، وما أصدق ما قاله أحد الدمقراطيين « إننا نحصى الرؤوس لنتفادى تحطيمها »

وقد أثبتت الحرب الكبرى السالفة بطلان تهمة رمى الدمقراطية بالعجز والتقصير ، فإن حركات الحلفاء لم تكن أبطأ من حركات الألمان والروس ، ولم تكن هناك صعوبة فى الانتهاء إلى الأحكام الحاسمة

ويزعم بعض النقاد أن الدمقراطية عاجزة عن إدارة القوى الاقتصادية والشؤون الاجتماعية التى تمس حياة الأمم الداخلية ، مثل تنسيق الصناعات ، ومعالجة البطالة وتنظيم الإنتاج والدخل القومى ، ويرى البعض أن إرادة الحاكم المستبد أفعل وأجدى في

معالجة ذلك ، ومثل هذه النقدات تفترض الجمود وعدم المرونة فى النظم الدمقراطية ، وقد بدأت تعالج هذه الشؤون بتأليف اللجان من الإخصائيين ، والاقتراحات التى تقدمها أمثال هذه اللجان مهما تكن قيمتها فهى خير من اعتساف الحاكمين بأمرهم وتورطهم فيما لا يحسنونه ، والحقيقة أن مسألة عجز الدمقراطية قد أصبحت أسطورة يرددها الذين يتمتعون بامتيازات خاصة ويودون من صميم نفوسهم بقاء الأحوال على ما هى عليه خشية أن يفقدوا امتيازاتهم

وأعظم واجبات الدولة فى العصر الحاضر هو الموازنة بين تنظيم القوة وتنظيم الشورى والمداولة والحصول على التأييد والإقرار ، والموازنة بين مقتضيات النظام والتماسك وبين العدالة ، والملاءمة بين عوامل الثبات والاستقرار ودواعى التجديد والتعديل ، والتوفيق بين مطالب السلطة وتقويتها ومستلزمات الطموح إلى الحرية والرغبة فى الاستزادة منها ، وأقدر حكومة على الاضطلاع بذلك هى الحكومة الدمقراطية

أما كون الدمقراطية لا تصلح إلا فى رقعة محدودة وفى الأمم القليلة العدد فينفيه نجاح الدمقراطية إلى حد لا بأس به فى

انجلترا وفى الولايات المتحدة ، وهى بلاد ليست ضيقة المساحة ولا قليلة السكان ، وليست الحكومة السويسرية أو الحكومة السويدية أنهض بالدمقراطية من حكومة كنده أو حكومة استراليا .

ولقد ازدادت أعباء الحكم فى العصر الحديث وتعقدت مشكلاته وأصبحت الحكومة تحت ضغط الظروف تتدخل فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية واتسع نشاطها بعد ما كانت وظيفتها مقصورة على السياسة العامة ، وتغير الموقف الدولى تبعا لذلك لأن الاختراعات الحديثة زادت العالم ارتباطا ، وليست مشكلات العصر ومتاعبه وهمومه اقتصادية محضة كما يتوهم بعض المفكرين ، وإنما هى علمية فنية واجتماعية شعبية وفلسفية أخلاقية ، وتنسيق القيم القديمة ونتائج العلم الحديث فى قوالب جديدة هو أس مشكلات العصر الحاضر ، وقد علمت الدمقراطية الناس أشياء كثيرة وأزالت معظم الامتيازات وعلمت الجماعات احترام النفس وزودتها ببعض الحكمة السياسية والخبرة العملية ، وهى مزايا لا يستهان بها ، ولكن تغلب الدمقراطية على العاصفة يقتضى أن يكون برنامجها على الدوام ملائماً لمطالب العصر وأن تتحرى

الملاءمة بين مبادئها والظروف المستجدة وأن تستثمر قوى الإنتاج الحديث لمصلحة الجميع وتوفق بين المثل العليا السياسية والقدرات الإدارية .

أزمة الدمقراطية :

قويت الحركة الدمقراطية واشتد ساعدها بعد الثورة الفرنسية ورحبت بمبادئها الأمم المختلفة لأن مظالم العصور الغابرة جعلتها تتطلع إلى فجرها الساطع وتنتظر رسالتها ، واحتدم الخلاف فى أول الأمر بينها و بين المبادىء السياسية التى كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية ، ولكن لم يكد ينتصف القرن التاسع عشر حتى خفت وطأة مهاجمة الدمقراطية والحملة عليها ، ولكن كانت هناك حركة أخرى مناوئة لها تعد عدتها وتبدأ سيرتها ، كانت فكرة الاعتقاد بحق الملوك الآلهى قد شاخت و بارت سوقها ، وأخذت النظم النيابية أو طرائق التمثيل الشعبى تحل محل النظم الاستبدادية ، وقبلت نظرية تساوى الناس أمام القانون وضعفت حجة المدافعين عن نظام العبودية والاسترقاق والمحبذين لفكرة نظام الطبقات .

وراجت الأفكار الحرة ولـ ـنها مع ذلك لم يخل لها الميدان

ولم تقبل قبولا تاماً ، وبعد أن علا شأنها فى الغرب أخذت تشق طريقها إلى الشرق حتى تأثرت بها الصين واليابان ، ولكن مع ذلك فقد ظلت المبادىء الارستقراطية فى كثير من الدول كامنة متخفية وراء ستار شفاف من المظاهر الدمقراطية ، وفى بعض الدول كانت طريقة الانتخاب ذاتها مشوبة باللون الارستقراطى ، وبرغم ذلك كله كانت الآراء المناوئة للدمقراطية لا تستطيع أن ترفع رأسها وتبسط حجتها ، ولم ينبغ مدافعون عن الاستبداد والطغيان والحكم المطلق لهم شأن يذكر ، ولم يتعرض أحد لإنكار أسس الدمقراطية والتشكيك فى مبادئها وتبرير الشدة وإيثار الحرب وتحبيذ الفوضى الدولية .

والنظرية الحديثة المناوئة للدمقراطية بدأت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وسبب نشوئها عوامل شتى ، فقد صار من الواضح عند انتصاف ذلك القرن أن هناك اختلافا بين حماة الحرية وأنصار المساواة ، أو بلفظ آخر بين الحرية والمساواة السياسية والحرية الاقتصادية والمساواة ، فأصحاب الدخل القليل كانوا يؤثرون العناية بالمساواة الاقتصادية ولا يحفلون كثيراً بالحرية ، ويطالبون ببرنامج يحقق المساواة الاقتصادية ،

ويقيهم غائلة الفقر ، أما أصحاب الدخل الكبير والإيراد الضخم والأرباح الوافرة فكانوا يؤثرون الحرية وبخاصة الحرية الاقتصادية .

وكان الدفاع عن الحرية موكولا إلى أصحاب الدخل المتوسط ، وكانوا ينظرون بعين القلق إلى تركيز السلطة الاقتصادية فى فئة قليلة من كبار الملاك وأصحاب الثروات ، ومن ناحية أخرى كانوا يخشون البرامج الثورية ومبادىء الانقلاب التى يقول بها الشيوعيون ، وكانوا يستمسكون بالحرية والمساواة فى قالب دمقراطى ، ولكن كان يضعف موقفهم رغبة الطبقة الفقيرة المأزومة فى التضحية بالحرية من أجل تحقيق المساواة الاقتصادية من ناحية وحرص جماعة الرأسماليين على الاسراف فى الحرية الاقتصادية أو ما يسمى فى عرف الاقتصاديين Laissez-faire من ناحية أخرى .

وهذا الصراع بين مزاعم الحرية السياسية والحرية الاقتصادية اشتد فى القرن العشرين وأحدث فى بناء الدمقراطية صدعاً شديداً وضاعف المشكلات عجز النظام الاجتماعى عن مسايرة حركة التقدم الصناعى السريع وابتكار أساليب سياسية واقتصادية

ملائمة له ، وزاد الموقف تعقيداً نشوء مذاهب القومية المتطرفة وفشل المحاولات التى بذلت لعمل تشريع دولى عالمى .

وفى هذه الظروف الملائمة نشأت وازدهرت المبادىء الشيوعية من ناحية والحركات الفاشية من ناحية أخرى وكلاهما يسخر من النظام الدمقراطى ويناصبه العداء ويقيم بدله نظاماً يعتقد أنه أوفى بالغرض ، وقد اشتملت النظريات المناوئة للدمقراطية على عناصر فلسفية وثقافية ونفسية حاولت جلاءها فى الفصول المتقدمة، وهكذا فى الوقت الذى كانت تبدو فيه الدمقراطية منتصرة غلابة نظمت حركة شاملة واسعة النطاق بطرائق جديدة وأساليب مستحدثة لمقاومتها واستئصالها

الدمقرطية واتجاه الحضارة : —

الحضارة الحديثة متجهة إلى الدمقراطية ، يدل على ذلك تقدم العلم ونهضة التربية وتقدير الشخصية الإنسانية والمحاولة الجدية لوضع تشريع عالمى ، وطبيعة الإنتاج الضخم ، والقدرة على الموازنة بين النظام والحرية هى أهم عناصر بقاء الأمم واستعلائها، والحكومة المستبدة تعنى بالنظام وحده ولا تعبأ بالحرية ، ومشكلات العصر

الحاضر يستلزم علاجها الذكاء والحكمة والصبر والجلد والبراعة والاقتدار، ولا تصلح فى علاجها القوة العادية والصرامة والعنف، والتعليم العام لا يزال سطحياً ولكن سعة انتشاره وتهذيب أساليبه سترقى بملكات الناس وتمكنهم من صدق الحكم على الأشياء فلا تخدعهم شعبذات الديكتاتوريين ومخارقهم

وسيكون لتدفق فيوض الخيرات العالميــة أثر ملحوظ فى تعديل طبائع الناس والقضاء على أسباب العنف ودواعى القسوة فى العلاقات البشرية، والجوع والبطالة وفقدان الطمأنينة هى آفة الحياة وطرق العبودية وإذلال أعناق الرجال، وكان يقال لأكثر الناس إن الفقر هو عبءُ الوجود الذى لا مفر من حمله، ولكن الإنسانية تعيش الآن فى عصر خاماته متوافرة وأراضيه الخصبة واسعة مترامية وقد أصبح فى وسع الإنسان أن يعدل أُسس الحياة الإنسانية ويجعل الناس جيراناً سعداء وإخواناً خلصاء

والتوفيق بين الحرية والمساواة من عقد الدمقراطية المؤرّبة، والشيوعيون يحاولون تحقيق المساواة بإلغاء الحرية، والفاشية تهدم الحرية والمساواة معاً، ولكن الدمقراطية تبذل جهدها لتحقيق الاثنين.

والحرية والمساواة تكمل إحداهما الأخرى ، والاعتراف بالمساواة للشخصية الإنسانية يتضمن منحها الحرية و إفساح المجال لها لتستتم نماءها ، وحرية الاختيار لازمة لاكتمال الشخصية وتقدمها ، ونبذ الحرية السياسية لتحقيق المساواة الاقتصادية أو هجر المساواة الاقتصادية لتحقيق الحرية من دلائل القلق واليأس والهزيمة

واستبدال الحرية بالمساواة والحكومة القائمة على موافقة الشعب والحث والإقناع والمناقشة الحرة المعقولة بالحكومة المستبدة ثمن غال فى حين أنه ليس هناك ضمان بأننا سنسلّم البضاعة ، وأسمى واجبات الدولة فى العصر الحديث هى الملاءمة بين طرائقها وأساليبها ومطالب التقدم الصناعى والاختراعات الحديثة فى العلم الطبيعى والعلوم الاجتماعية وهو عمل محفوف بالصعاب والأخطار ولكن ليس من المستحيل علاجه فى حدود النظام والعدل والحرية والمساواة

وقد أصبحت أكثر الأمم تشك فى تقاليدها ، فباب الابتكار والتجديد مفتوح على مصراعيه والناس فى هذا العصر يستشعرون ضرورة استحداث التغيير فى أحوال الإنسان ، فليست الفرص

السانحة هى مجرد الرغبة فى الملاءمة بين الحياة الإنسانية والظروف الجديدة و إنما توجيه الحوادث والأحوال توجيهاً بنائياً خلاقاً حافلا بالآمال ، والمعرفة الحديثة فى علم النفس والاجتماع والطبيعة تمكننا من تجنب الأغلاط القديمة ، وتحاشى العثرات وتلافى الأزمات مسألة سلبية ، و إنما المسألة الإيجابية هى تحقيق الحياة الغزيرة الخصبة . والعالم الحديث ليس هو عالم الخيرات العميمة والإنتاج الضخم فحسب ، و إنما هوعالم التطورالخالق البنائى للقوى الانسانية ، والمستقبل قمين بأن يفسح مكاناً لكل فرد ليقوم بنصيبه فى توطيد الحضارة ورفع مستوى الانسانية .

وعند ما يفهم الموقف العالمى على حقيقته يدخل الطموح إلى القوة والحرص على الامتلاك فى طور جديد و يرتسم فى صورة أخرى وتنتقل كل ضروب القوة من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية ، فليس يكفى أن يظفر الإنسان بالأمن والاستقرار لأن هذا فى ذاته يثير القلق والإملال و إنما يوجه جهوده وقدراته إلى تجميل الحياة والسمو بها

وأعظم ثورة شاملة هى قبول فكرة أن التطور الخالق من عمل الإنسان والإيمان بهذه الفكرة يبعث على العمل لتحقيق أسمى

القيم الإنسانية ومجيء العصر الذى لا تصك فيه الأسماع ألفاظ السباب والتهم حتى بين القادة والزعماء كما فى عالمنا الحاضر، وإنما تحيا فيه الناس بعقول تفكر وقلوب تعى ونفوس تحس وتشعر

الاتجاهات السياسية الجديدة

التفكير فى المذاهب السياسية الحديثة وتبين مدلولها ومؤداها يبعث على الاعتقاد بأن عصراً جديداً للتفكير السياسى الخالق قد تجلت خصائصه ولاحت بشائره ، وهنالك سببان هامان يدعمان هذا الاعتقاد : السبب الأول التشابه القريب بين الأحوال الحاضرة والأحوال السابقة المعهودة فى عصور التفكير السياسى الإنشائى ، والسبب الثانى طبيعة الاتجاهات والميول السياسية المعاصرة وكثرتها وتناقضها ، واليونان هم آباء التفكير السياسى المعروف ، وسقراط وأفلاطون وأرسطو هم بحق واضعو أسس التفكير السياسى ، وقد تأثر بآرائهم وأفاد من بحوثهم جميع المفكرين الذين جاءوا بعدهم ، وكان اليونانيون يألفون التفكير السياسى ويطيلون النظر فيه لأن تنوع المناهج السياسية فى حكومات المدن اليونانية كانت تثير تفكيرهم ، وتحثهم على البحث

عن خير نظم الحكم ، وقد جرب اليونان مختلف أنواع الحكم وفقهوا أسرارها ومارسوا خفاياها وعرفوا كيف تصلح النظم وتفسد وتسمو وتنحط

والعصر الحاضر عصر المتناقضات والاختلافات فى مذاهب السياسة وأساليب الحكم ، وقبل الحرب الكبرى السالفة كان الظن الغالب أن العالم قد نضج للدمقراطية ، وكان يبدو أن الدمقراطية ظافرة منتصرة ، ولكن الحالة اليوم قد تغيرت فقد تعددت أنواع الدمقراطية وقام النظام الشيوعى والنظام الفاشى والاشتراكية الوطنية الألمانية ، وقد ظهرت مؤلفات كثيرة ورسائل عدة و بحوث منوعة فى الموازنة بين هذه النظم والمفاضلة بين مزاياها ووصفها فى جملتها وتفصيلها

وتحدى النظم الفاشية للدمقراطية والشيوعية جعل مفكرى المذهبين يعيدان النظر فى أسسهما وفروضهما ، و يحاولون جهدهم إزالة اللبس عما غمض من المذهبين ، وعرضهما فى صورة جديدة وثوب قشيب ، وقد أدى ذلك إلى التعمق فى بحث أصول الدمقراطية كما أرغم الشيوعيين على أخذ مذهبهم بالتنقيح والتعديل ، وشرع المفكرون السياسيون يرسلون النظر فى ثنايا

الماضى و يبحثون تجاربه و يتأملون عظاته ، وعظم الاهتمام بدراسة النظم السياسية فى العصور السالفة والدول القديمة ، فكثرت الكتب عن أفلاطون وغيره من أساطين التفكير السياسى ، وتعددت المؤلفات عن تاريخ النظم السياسية وضروب الحكومات، وحاول المفكرون أن يستخرجوا من كنوز الماضى وآثاره القيمة ما يصلح للعصر الحاضر و يعين على علاج مشكلاته وتذليل صعابه ، والكثير من هذه المؤلفات موسوم بالسمة العلمية ، فهو يحاول أن يفهم و يبحث و يزن قيمة كل نظام و يستخرج العبرة من كل مذهب ، وما من شك فى أن هذا الأسلوب كان له أثره فى توسيع أفق التفكير السياسى وأنه يعين بوجه عام على إجادة التفكير وأصالة الرأى

وقد كانت عصور التفكير السياسى الخالق فى الأغلب الأعم عصور اضطراب وتقلقل ، ضل فيها الفكر ، واشتبهت وجوه الرأى ، وكثرت النزعات الجامحة ، والنزوات المفتونة ، والحاجة كما يقولون هى أم الاختراع ، فاضطراب الأحوال السياسية بإيطاليا فى القرن الخامس عشر أنتج تفكير ما كيافلى السياسى ، والقلق الذى ساد ألمانيا فى القرن السادس عشر أنتج تفكير

مارتن لوثر ، والتغيرات السياسية التى طرأت على انجلترا فى القرن السابع عشر ابتعثت التفكير السياسى الذى مثله أقوى تمثيل هوبز ولوك

والعصر الحاضر عصر انقلابات سياسية وأحداث وهزاهز ، فقد ازدهرت فيه الشيوعية ودرجت الفاشية وبلغت أشدها ، وولدت النازية فى ألمانيا وسرعان ما حبت ووقفت على قدميها ، وأخذت معظم الحكومات تستهدف للتغيرات والانقلابات

فما الذى أوحاه هذا الاضطراب السائد والقلق المستحكم ؟ لقد أرغم ذلك قادة الدمقراطية وأعلام ممثليها على التفكير فى الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى توطد الدمقراطية وتذود عنها الخطر ، والأسلوب الذى جرى عليه فى الدول الديكتاتورية حزب واحد فى الاستئثار بالحكم وفرض سلطته وتنكيله بأعدائه أثار المخاوف واستوجب الحذر ، وجعل الحكومات الدمقراطية تعنى بمقاومة النزعات الديكتاتورية . ولكنه من ناحية أخرى اضطر الدمقراطية إلى اقتباس بعض النظم المحكمة الدقيقة من الدول الديكتاتورية لترد عن نفسها عدوان الفاشية وتستطيع منازلتها ، « والحرية — كما قال توماس مان — يلزم أن تمشى

مدججة بالسلاح » ، وأرغمها على العناية بالدفاع وأساليبه والتسليح وطرائقه ، ومنحت الدمقراطية بعض ساستها المبرزين سلطة واسعة وحرية التصرف لمواجهة المشكلات وتصريف الأزمات ، من أمثلة ذلك سياسة شامبرلين الشخصية فى اجتماع ميونخ ، وشعرت الدمقراطية بحاجتها إلى أساليب سياسية جديدة وأفكار طريفة ، وبعض المعجبين بستالين وهتلر وموسولينى يميلون إلى اقتباس أساليبهم والسير على منوالهم ، ولكن غيرهم من الناس لا يرون ذلك ويعتقدون أن فى الأساليب المشروعة والطرق القانونية متسعاً للوقوف على أسرار صناعة الحكم وإجادته .

وأخص مايميز العصور الخالقة فى التفكير السياسى وجود توتر سياسى داخلى أو خارجى ، ففى انجلترا فى القرن السابع عشر ثارت الحرب الداخلية واشتد النزاع بين أنصار النظام الملكى وأنصار الكنيسة وجماعة الطهريين وكان كل فريق يدافع عن مذهبه ويؤيد وجهة نظره بما استطاع من قوة، ولم تكن الحرب مقصورة على ميادين القتال ، وإنما كان هناك التراشق بالرسائل والنشرات واستعار الجدل والحجاج ، فاتسعت مناحى التفكير السياسى

وكثرت موارده وكان لهذه الحركة أثرها المحمود فى توليد الأفكار السياسية القيمة .

والعصر الحاضر مصاب بمثل هذا التوتر وتأزم الأحوال سواء فى الخارج أو فى الداخل ، وقد نشأ الاضطراب من جراء الثورة الصناعية التى استتبعت ظهور المذاهب الاشتراكية ونهوض الشيوعية بوجه خاص واعتقادها بحرب الطبقات ، وقداضطرتها الظروف الراهنة إلى تعديل موقفها ومراجعة رأيها فى أن النظام الرأسمالى مفض حتماً إلى الحرب ودفعتها دفعاً إلى الاتفاق مع الدمقراطيات لمقاومة الاعتداء الفاشى ، وشعور الأمم بالحاجة الماسة إلى التعاون الدولى أدى إلى ظهور عصبة الأمم وقد فشلت العصبة فى محاولتها الأولى، ولكن ليس معنى هذا الفشل أن المحاولة قد انتهت وذهبت أدراج الرياح ، وستفيد الأمم من دراسة أسباب فشل هذه المحاولة النبيلة ، وملابسات الأحوال تستدعى العناية بهذا التفكير وتسوق إليه سوقاً وتوضح شديد الحاجة إليه وسيبزغ من خلال تصادم الآراء واقتتال المذاهب وصراع المبادىء ضوء فجر عصر جديد من عصور التفكير السياسى الخالق

إن العالم فى العصر الحاضر تغشاه الحيرة ويعمه القلق ،

ولكن هذه الحيرة اللاهفة والقلق المتمادى ينمان على الشعور بقرب ميلاد مذاهب حديثة ، فهما شبيهان بتلك الحالة التى تستولى على الشاعر المنتج قبل أن يتمخض ذهنه الولود عن قصيدة عصماء أو الفيلسوف الفحل قبل أن يتم فى نفسه تنسيق مذهبه الفلسفى ويوائم بين أغراضه ، وشدة شعورنا بالمشكلات الحافة بنا والأخطار المواجهة لنا يدل على عظيم عنايتنا بها وتقديرنا لها

وقد توفرت الشروط الثلاثة اللازمة لنهضة التفكير السياسى الخالق ، وهى تنوع النظم السياسية كما حدث عند اليونان ، ووجود حالة اضطراب وتقلقل مثل حالة إيطاليا فى القرن الخامس عشر والمانيا فى القرن السادس عشر وانجلترا فى القرن السابع عشر وتفاقم الخلافات الداخلية بين مختلف الطبقات ، فالموقف الحالى من جميع نواحيه موقف اختبار دقيق للعبقرية الانسانية ، أتراها تقوى على الخروج من هذا المأزق وتوفق بين متناقضاته وتروض الجموح من مشكلاته ؟ وهل هناك ما يبعث الأمل و يطلق النور فى الدجنة الحالكة ؟

بعض الاتجاهات البارزة تدل على أن هذا الأمل يستند إلى أساس ، فهناك محاولة ملحوظة لفهم النظم السياسية الحديثة فهما

موضوعياً منزها عن الغرض فلا يقصد إلى المدح والقدح ولا اللوم والتفنيد أوالإطراء والتهليل ، وإنما يبغى الفهم الخالص والتمحيص العلمى ، ومن أمثلة هذه البحوث كتاب « القوة » للمفكر الاجتماعى الكبير برتراندرسل ، فقد حاول فى هذا الكتاب أن يحلل ضروب القوة المختلفة ، القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة الحربية وأن يبين مظاهرها فى التاريخ والسياسة ، وهو يرى أن « القوة » هى أساس التصور السياسى كما أن « الطاقة » هى أساس التصور فى العلوم الطبيعية ، وهو يخطىء الشيوعيين فى ذهابهم إلى أن « الثروة » هى المظهرالوحيد للقوة ، وقد كشف عن هذه الحقيقة تفوق القوة السياسية أو القوة الحربية أو قوة الدعاية الفاشية أو النازية على الرأسمالية التى اضطرت إلى إسناد الحكم إلى الفاشيين والنازيين ، وعند ما تتسع أطراف المذهب الشيوعى لاستساغة هذه الحقيقة وقبولها تقترب الشيوعية من الدمقراطية .

والظاهرة الثانية الباعثة على الأمل هى العناية بدراسة المجتمع الإنسانى وتحديد مكانة الفرد فيه ، والتسليم بقيمة الشخصية الإنسانية ، وقد اعترى شىء من الفتور الرغبة فى « الفرد » ذى السيادة التامة أو «الدولة »ذات السلطة المطلقة ، ويتجه التفكير

الآن إلى الملاءمة بين الفرد والمجتمع والتفاعل بين الشخصية والسياسات التى تتبع ، وهذا الاتجاه إلى حد ما رد فعل ضد رأى الفاشية فى إلغاء وجود الفرد و إنكاره لمصلحة الدولة .

وفكرة الحكومة القومية لون آخر من ألوان التوفيق بين فكرة استئثار حزب واحد بالحكم وفكرة تعدد الأحزاب التى أدت إلى كثرة سقوط الوزارات وعدم استقرار الحكم ، وقد كثرت الاستعانة باللجان المكونة من مختلف الأحزاب للاستشارة وتحمل الأعباء ، يضاف إلى ذلك محاولة علاج المشكلات الإدارية بروح جديدة ومحاولة التوفيق بين مطالب الملكية العامة والملكية الخاصة

ومن الظاهرات المبشرة المأثورة نزول الكثير من أعيان الكتاب العالميين ميدان السياسة واقتحامهم غمراتها ، فقد أقنعهم ظهور الدول الديكتاتورية أن السياسة قد طغت على الثقافة والدين والفن والعلم وأصبح لزاما على كل فرد مثقف أن يعنى بها ويناقش مذاهبها ، ومن ثم اتجه تفكير العقول الخالقة الراجحة فى التفكير الدينى والفنى والعلمى والفلسفى إلى التفكير السياسى ومحاولة حل مشكلات السياسة ، وليس أدل من ذلك على قرب انفراج الأزمة وظهور المذهب الجديد الشامل الخالق .



مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

تأسست فى القاهرة سنة ١٨٩٠

ورائدها ترقية الكتاب العربى

المحل الرئيسى بالقاهرة : ٧٠ شارع الفجالة

فرع الاسكندرية : ٢ ميدان محمد على

وكالة فلسطين وشرق الأردن : شارع مامن الله بالقدس

اقرأ

سلسلة كتب شهرية للجيب يشترك فى تأليفها
أشهر الكتاب فى مصر وسائر البلاد العربية
تصدرها مطبعة المعـــارف ومكتبتها بمصر



الثمن بالنسخة

مصر	٥٠ مليما	سوريا ولبنـان	٦٠ غرشا
السودان	٥٥ مليما	العـراق	٦٠ فلسا

فلسطين وشرق الأردن ٦٠ مـلا

الـكتاب التالى يظهر فى أكتوبر ١٩٤٣